تخفيض أسعار الفائدة.. رابحون وخاسرون

البنوك تبدأ وقف شهادات العائد المرتفع بداية من اليوم الأحد

في الذكرى الـ43 لتحريرها

سيناء ستظل رمز العزة و الكرامة للمصريين والاعتداء علي شبر من أراضيها يعني إعلان حرب دونها الدماء و الرقاب

تحرير سيناء
جيش الشعب .. درع الوطن

مصر تستعد لخلق طفرة جديدة في المناطق والمدن الصناعية بمشاركة القطاع الخاص

صناعة التعهيد في مصر.. شراكات عالمية وحوافز مستمرة

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٧٨٩ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢٧ إبريل ٢٠٢٥

اقتصاديون: الصناعة المصرية يمكنها استغلال الرسوم الجمركية الأمريكية لصالحها

تمهيد الأرض و التشريعات أبرز محاور خارطة الطريق المصرية للمنافسة علي جذب الاستثمارات بمنطقة الشرق الأوسط

موازنة العام المالي الجديد .. في ميزان الأرقام ورؤية الخبراء

الاستثمار في التعليم الجامعي بحزمة تيسيرات غير مسبوقة

صندوق النقد يخفض توقعاته لسعر الدولار في مصر إلى ٤٩,٦ جنيه

اليوم .. مجلس النواب يناقش تعديلات قانون الثروة المعدنية

كتبت – رضوى عبدالله

يناقش مجلس النواب خلال جلسته العامة اليوم الأحد برئاسة المستشار الدكتور حنفى جبالى تقرير اللجنة المشتركة من لجان الصناعة، والطاقة والبيئة، والشئون الدستورية والتشريعية، والخطة والموازنة عن مشروع قانون مُقدم من النائب محمد إسماعيل (وأكثر من عُشر عدد أعضاء المجلس) بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون الثروة المعدنية.

وأكدت اللجنة المشتركة على أهمية مشروع القانون فى تنمية الثروة المعدنية وخامات المناجم، واستغلال موارد الهيئة بشكل أمثل، بما يسهم فى توطين الصناعات التعدينية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. كما يهدف المشروع إلى زيادة مساهمة قطاع التعدين فى الناتج المحلى الإجمالى وتعزيز الاقتصاد الوطنى من خلال المزايا التى يتضمنها المشروع، من أهمها إقرار الطبيعة الاقتصادية للهيئة، مما يمنحها حرية التصرف وفقا لإيراداتها والاعتماد على ذاتها فى التمويل، ما يعزز مرونتها ويسهم فى إنجاز القرارات المالية والمهنية. ويؤدى هذا إلى استغلال أمثل للثروات التعدينية، خاصة مع التطورات المستمرة فى هذا المجال. كما يمنح المشروع الهيئة الحق فى إصدار تراخيص تشغيل معامل تحاليل الصخور وخامات المناجم والمحاجر واللاجات، ما يسهم فى تسهيل الإجراءات على المستثمرين وتوفير الوقت والجهد.

ويتيح المشروع للهيئة وضع استراتيجية لتوطين الصناعات التعدينية بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما فى ذلك تنفيذ مشاريع تعظيم القيمة المضافة للخامات التعدينية. ويلزم المشروع الهيئة بتوفير المعلومات والبيانات الجيولوجية للمستثمرين عبر منصة إلكترونية، مما يسهل عليهم البحث عن المعادن واستغلالها. ويشمل المشروع أيضا التزام الهيئة بتطوير البنية الأساسية لقطاع التعدين وتحفيز المستثمرين الوطنيين والأجانب لزيادة استثماراتهم.

وأشارت اللجنة فى تقريرها، إلى أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر كان أول خطوة لتنظيم هذا القطاع، وقد تم تطويره عبر قوانين متعددة آخرها القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤. وأوضحت أن القانون المعدل يهدف إلى إعادة تنظيم الهيئة وتزويدها بالمرونة اللازمة لتطوير قطاع التعدين ومواكبة التغيرات العالمية.

مصر ترحب بتوقيع إعلان المبادئ بين الكونجو الديمقراطية و رواندا

كتبت – شيماء مرسي

رحبت جمهورية مصر العربية بتوقيع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا على إعلان مبادئ في واشنطن في ٢٥ إبريل ٢٠٢٥ حول تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية، وأكدت مصر أن هذه الخطوة تمثل تقدمًا مشجعا نحو بناء الثقة بين البلدين وتعزيز فرص تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي في منطقة البحيرات العظمى وفى القارة الإفريقية.

وقال بيان لوزارة الخارجية إن مصر تثمن تعهد الطرفين بالعمل الجاد على حل الخلافات عبر الطرق السلمية، بما يسهم في إنهاء التوترات وبفتح آفاقًا للتعاون والتنمية المشتركة، ويعود بالنفع على شعبي البلدين والمنطقة. وتؤكد مصر على دعمها لكافة الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية في القارة الافريقية، واحترام مبادئ القانون الدولي والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، بما يسهم في تحقيق وترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

و حرصت مصر على بذل كافة الجهود الحثيثة لدعم التهدئة والدفع بمسار التسوية عبر الطرق السلمية بين البلدين من خلال العمل على تقريب وجهات النظر وتغليب لغة الحوار، وهو ما أكده الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية فى الاتصالين مع بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا في ١٧ أبريل، و فيليكس تشيسيكيدي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٩ أبريل.

وأكد البيان استمار مصر في جهودها لدعم مسار التسوية والتنسيق مع الأطراف الإقليمية للتوصل الى اتفاق سلام دائم وشامل بين البلدين، تأكيداً على حرص مصر على تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.

"التعليم" تحدد مواعيد امتحانات نهاية العام

كتب – أحمد ابراهيم

قررت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى تغيير مواعيد امتحانات نهاية الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٥ لصفوف النقل والشهادة الإعدادية، لتبدأ ٢١ مايو بدلا من ٢٤ من نفس الشهر، ومن ثم تنطلق تقييمات نهاية العام لجميع الصفوف الدراسية بداية من ١١ مايو المقبل للصفين الأول والثانى الابتدائي بتقييم مبدئى ونهائى يستمر حتى ٢٢ مايو كما يبدأ طلبة الصفين الأول والثانى الثانوى امتحانات نهاية العام من يوم ٢١ مايو حتى ٢٧ من نفس الشهر أما طلبة المرحلتين الابتدائية والإعدادية من الثالث الابتدائي حتى الثانى الإعدادى يبدأون امتحاناتهم من يوم ٢٢ مايو حتى ٢٧/ ٥/ ٢٠٢٥.

وأوضحت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، أن طلبة الشهادة الإعدادية يبدأون امتحاناتهم يوم ٣١ مايو حتى ٤ يونيو المقبل على أن تنطلق امتحانات نهاية العام الدراسى لطلبة شهادة الدبلومات الفنية ٢٠٢٥ يوم ٢٧ مايو وتستمر حتى ١٢ يونيو المقبل، فيما تبدأ امتحانات الثانوية العامة ٢٠٢٥ يوم ١٥ يونيو حتى ١٠ يوليو ٢٠٢٥.

وشددت على أن سبب تغيير مواعيد امتحانات نهاية العام لصفوف النقل هو تنظيم عقد الامتحانات وتجهيز اللجان الامتحانية لطلبة الدبلومات الفنية حيث كانت المواعيد القديمة قبل التعديل تنتهى الامتحانات لصفوف النقل يوم ٢٩ مايو ومن ثم فإنه تسهيلا على الطلاب فى صفوف النقل تم تقديم امتحاناتهم حيث أن هذا الأمر سوف ينعكس على اختيار اللجان الامتحانية، مشيرة إلى أنه تم منح المديريات التعليمية حرية تحديد موعد بداية ونهاية امتحانات صفوف النقل لنهاية العام حسب عدد اللجان الامتحانية لطلبة شهادة الدبلومات الفنية وبما يناسب باقى الصفوف الدراسية فى مراحل النقل.

وأوضحت أن امتحانات صفوف النقل تستغرق أسبوعا وأيضا امتحانات الشهادة الإعدادية ويتم تنظيم هذه المواعيد.

توجيهات وزارية بخفض تكاليف معدات الحصاد لمزارعي القمح لتصبح الف جنيها للفدان بدلًا من ١٢٠٠

كتب – أسامة السيد

وجه علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة وقطاع الزراعة الآلية بوزارة الزراعة، بخفض تكاليف معدات وآلات حصاد محصول القمح على المزارعي، لتصبح ١٠٠٠ للفدان بدلا من ١٢٠٠ جنيه الفدان العام الماضي.

جاء ذلك خلال لقاءه ومزارعي محافظة الشرقية على هامش افتتاح موسم حصاد القمح بالمحافظة.

واشار فاروق ان ذلك يأتي في إطار جهود الدولة لدعم مزارعي محصول القمح، بإعتباره من أهم المحاصيل الاستراتيجية، إضافة إلى تخفيف العبء عن المزارعين.

وأكد وزير الزراعة حرصه الدائم والمستمر على التواصل مع المزارعين، والاستماع الى المشاكل التي تواجههم والعمل على حلها فورا.

وأشار فاروق الى حرص القيادة السياسية على دعم وتنمية المرأة الريفية ومشروعاتها، لافتا الى توفير التمويل اللازم من خلال البنوك الوطنية، بقروض ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر، لدعم القرى المصرية وابناءها.

اليوم .. الإسكان تبدأ تسليم دفعتين جديدتين بمشروع سكن مصر في القاهرة الجديدة

أعلن المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن بدء تسليم دفعة جديدة من مشروع سكن مصر (منطقة أرض المعارض - المنطقة الثانية) بالمشروع بمدينة القاهرة الجديدة، اعتبارا من اليوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/٤/٢٧، كما سيتم تسليم دفعة وحدات أخرى بالمنطقة الأولى للمشروع بالمدينة، يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/٥/١١، ويستمر التسليم حتى ٢٠٢٥/٥/٢٥ في أيام محددة طبقا للمعلن من جهاز المدينة.

وأوضح المهندس عبدالرءوف الغيطي، رئيس جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة، أنه سيتم التسليم بالمنطقة الثانية بالشروع بمسلسل رقم (٧&٦) المرحلة الأولى، ومسلسل رقم ٣ المراحل التالية للمرحلة الأولى، وحدات العمارة ٣٦، يوم الأحد ٢٠٢٥/٤/٢٧، ووحدات العمارة ٢٧، يوم الإثنين ٢٠٢٥/٤/٢٨، ووحدات العمارة ٣٨، يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/٤/٢٩، ووحدات العمارة ٤٢، يوم الأربعاء ٢٠٢٥/٤/٣٠، ووحدات العمارة ٣٣ ، يوم الأحد ٢٠٢٥/٥/٤، ووحدات العمارة ٣٤، يوم الإثنين ٢٠٢٥/٥/٥، ووحدات العمارة ٣٥، يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/٥/٦، ووحدات العمارة ٩٩، يوم الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٧، ووحدات العمارة ١٠٠، يوم الخميس ٢٠٢٥/٥/٨، ووحدات العمارة ٧٦، يوم الأحد ٢٠٢٥/٥/١١، ووحدات العمارة ٦٤، يوم الإثنين ٢٠٢٥/٥/١٢، ووحدات العمارة ٧٧، يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/٥/١٣.

وقال المهندس عبدالرءوف الغيطي، سيتم التسليم بالمنطقة الأولى، بمسلسل أرقام (٣ - ٤ - ٥) المرحلة الأولى، ومسلسل رقم ٢ المراحل التالية للمرحلة الأولى، وحدات العمارة ١٦٦، يوم الأحد ٢٠٢٥/٥/١١، ووحدات العمارة ١٦٧، يوم الإثنين ٢٠٢٥/٥/١٢، ووحدات العمارة ١٦٨، يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/٥/١٣، ووحدات العمارة ٦٨، يوم الأربعاء ٢٠٢٥/٥/١٤، ووحدات العمارة ٦٩، يوم الخميس ٢٠٢٥/٥/١٥،

finance Investment Group

www.efinanceinvestment.com

ريادة سوق التكنولوجيا المالية نحو مستقبل أخضر

الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات .الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء

دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك: القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

الحكومة: مد العمل بتأشيرة الترانزيت ٩٦ ساعة مجانا لمدة عام

وافق مجلس الوزراء برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على مد العمل بتأشيرة الترانزيت (٩٦ ساعة) مجانًا، لمدة عام إضافي، ينتهي في نهاية شهر أبريل من عام ٢٠٢٦، بذات الضوابط المعمول بها حاليا.
وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود وزارة السياحة والآثار لتوسيع نطاق التسهيلات الممنوحة، بما يُسهم في استقطاب المزيد من الحركة السياحية الوافدة من مختلف الأسواق، وهو ما ينعكس على معدلات الإقبال السياحي عبر المطارات المصرية، فضلا عن تعزيز معدلات الإشغال الفندقي وزيادة الليالي السياحية.

صناعة التعهيد في مصر .. شراكات عالمية وحوافز مستمرة

خلال افتتاح مقر انتلسيا

نجحت فى التقدم من المركز الـ11 عالمياً فى عام 2023 إلي الثالث مع بدايات 2025 .. وارتفاع قيمة صادراتها الرقمية إلى 6,2 مليار دولار

تطورات كبرى شهدتها خدمات التعهيد في مصر، خاصة بعد أن نجحت في التقدم من المركز الـ١١ عالميا في عام ٢٠٢٣، لتكون الثالثة عالميا مع بدايات العام الجاري، الأمر الذى يؤكد ما شهده القطاع من تقدم ملحوظ وملموس محليا وعالميا، جعل من مصر وجهة مثالية لخدمات التعهيد عالميا، بحسب ما أكد عدد من خبراء التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
وحققت مصر تقدما ملحوظا في صناعة التعهيد، حيث ارتفعت قيمة صادراتها الرقمية إلى ٦,٢ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٤,٩ مليار دولار في العام السابق، بزيادة نسبتها ٢٦,٥٪ ، كما ارتفع عدد مراكز خدمات التعهيد إلى ١٩٩ مركزا في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، مقارنة بـ١٦٠ مركزا في ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، بزيادة نسبتها ٢٤,٤٪، بخلاف احتلال مصر للمركز الثالث عالميا، ضمن مؤشر الثقة في مواقع تقديم خدمات التعهيد العابرة للحدود لعام ٢٠٢٣، متقدمة من المركز الحادى عشر فى العام السابق.
وقال المهندس هشام المهدى، خبير الذكاء الاصطناعي، إن مصر، بفضل موقعها الجغرافى الاستراتيجى الرابط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، تتمتع بعدة مميزات، مما يُسهّل التواصل مع الأسواق العالمية، كما تمتلك مصر قاعدة شبابية واسعة، تتقن لغات متعددة، مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات تعهيد متنوعة، بالإضافة إلى ذلك، فقد استثمرت الحكومة المصرية فى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجعلها وجهة جذابة للشركات العالمية.
وأشار خبير الذكاء الاصطناعى إلى أن صناعة التعهيد تواجه ارتفاعا فى تكاليف المعدات والأجهزة، حيث تتطلب تجهيزات تقنية متقدمة، وارتفاع تكاليف تلك المعدات قد يشكل عبئا على الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، وعن كيفية مواجهة تلك التحديات، شدد على ضرورة الاستثمار فى برامج تدريبية متخصصة، وتحسين البنية التحتية، وتبنى سياسات تدعم استقرار بيئة العمل، وتعزز من تنافسية مصر فى سوق التعهيد العالمية.

جودة الخدمات

من جانبه، قال المهندس محمد الحارثى، خبير تكنولوجيا المعلومات، إن صناعة التعهيد فى مصر شهدت تطورا ملحوظا فى السنوات الأخيرة، مما جعلها واحدة من الوجهات البارزة عالميا لتقديم هذه الخدمات، خصوصا فى مجالات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات العملاء، والتحليل المالى، وأضاف أن هذا التقدم جاء نتيجة استراتيجية مدروسة تهدف إلى جعل مصر مركز جذب للشركات العالمية، وذلك بفضل توفر الكفاءات البشرية، وتطور البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى الدعم الحكومى الموجَّه لهذا القطاع الحيوى.
وأوضح «الحارثى» أن من أبرز عوامل النجاح فى مصر موقعها الجغرافى الذى يُسهِّل التواصل مع الأسواق الأوروبية والعربية والأفريقية، مما يعزز تنافسية الخدمات المقدمة، كما أن تفوُّق مصر فى تقديم خدمات التعهيد باللغات المتعددة، مثل الإنجليزية والفرنسية والعربية، يزيد من قدرتها على تلبية احتياجات الشركات العالمية بشكل فعال.
وأضاف أن خدمات التعهيد قد تأثرت جودتها فى مصر بشكل إيجابى، بفضل الاهتمام المتزايد بالتعليم والتدريب المهنى، حيث تم إنشاء مراكز متخصصة لتدريب الشباب فى مجالات متعددة تتعلق بخدمات التعهيد، ولعبت الجامعات والمعاهد الخاصة دورا محوريا من خلال تقديم برامج دراسية متخصصة فى تكنولوجيا المعلومات وتحليل البيانات، مما ساهم فى إعداد كوادر مؤهلة تتماشى مع التطورات العالمية.

شراكات عالمية

وكان الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قام مؤخرا بالافتتاح الرسمى لمقر شركة IGT Solutions العالمية الرائدة فى مجال خدمات التعهيد وتجربة العملاء، وذلك فى المنطقة التكنولوجية بالمعادى، بحضور اكاتى ستين الرئيس التنفيذى لشركة IGT Solutions العالمية، والمهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا"، ومحمد جميعى مدير عام الشركة فى مصر، ورنا أصلان مديرة قطاع الموارد البشرية بالشركة، وعدد من قيادات الوزارة والشركة.
ويعتمد فرع الشركة فى مصر على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعى التوليدى التى تسهم فى تعزيز تجربة العملاء، وتحسين العمليات التشغيلية، وتقديم خدمات أسرع وأكثر دقة، كما تركز الشركة على تقديم حلول وأدوات رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعى، تتميز بالمرونة والتكيف السريع مع متطلبات الصناعات المختلفة، مع الحفاظ على الابتكار البشرى فى جوهر كل ما تقوم به وذلك لتقديم حلول تعهيد متطورة تلبى احتياجات الشركات العالمية فى مختلف القطاعات مثل السفر والسياحة، والتكنولوجيا، والخدمات المصرفية، والتكنولوجيا المالية، والتجزئة والتجارة الإلكترونية، واقتصاديات العمل الحر، والألعاب الإلكترونية.

خبراء: موقع مصر الجغرافي وتطوير البنية التحتية يسهلان التواصل مع الأسواق العالمية

ويمثل هذا التوسع من جانب إحدى الشركات الرائدة فى الهند - والتى تعد قوة عالمية فى صناعة التعهيد تأكيداً على المقومات التنافسية التى توفرها مصر، لا سيما وفرة الكفاءات والمهارات وخاصة التعدد والتنوع اللغوى، وتطور البنية التحتية، وتكلفة التشغيل الجاذبة؛ مضيفا أن الهيئة تواصل جهودها لدعم هذا النمو عبر تطوير المهارات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز مكانة مصر الدولية فى صناعة التعهيد وتصدير الخدمات الرقمية.»
و أكد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن صناعة التعهيد فى مصر تشهد نموًا متسارعا، حيث تضاعف عدد مراكز التعهيد التي تقيمها الشركات العالمية بنحو ٣ مرات خلال السنوات الثلاث الماضية، ليصل إلى أكثر من ٢٠٠ مركز نتيجة للجهود المبذولة والمستمرة لتوسيع قاعدة المهارات وتهيئة بيئة أعمال جاذبة تُمكن الشركات من التوسع في مراكزها الحالية وإنشاء مراكز جديدة.

افتتاح مقر انتلسيا

و في خطوة تعكس استراتيجيتها التوسعية العالمية الهادفة إلى تحقيق نمو مستدام، أعلنت «إنتلسيا»، الشركة العالمية الرائدة في مجال خدمات التعهيد، عن افتتاح مقرها الإقليمي الجديد في مصر، داخل «أيفوري بيزنس بارك» بمدينة الشيخ زايد – محافظة الجيزة، غرب القاهرة.
و يمثل هذا المقر الجديد محطة محورية في مسيرة «إنتلسيا» بمصر، ويعكس التزامها العميق بتعزيز مكانة البلاد كمركز عالمي لتقديم خدمات التعهيد عالية القيمة، وتقديم فرص عمل مستدامة، وتنمية الكفاءات المحلية، ومن خلال هذا التوسع، تعتزم الشركة خلق ١,٣٠٠ فرصة عمل مباشرة، مع خطة طموحة للوصول إلى ٤,٠٠٠ موظف في مصر بحلول عام ٢٠٢٦.
وتشغّل إنتلسيا حاليًا موقعين في كل من القاهرة والإسكندرية، وتخطط لافتتاح موقعين إضافيين في المدينتين بحلول عام ٢٠٢٦، ضمن رؤيتها للتوسّع وتقديم خدمات تجارب العملاء والتعهيد في أسواق متعددة، مستفيدة من الموقع الاستراتيجي لمصر ووفرة الكفاءات المحلية المؤهلة.
من جانبه، صرّح كريم برنوصي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إنتلسيا قائلًا: «مصر ليست مجرد وجهة تشغيلية بالنسبة لنا، بل تمثل ركيزة أساسية في استراتيجيتنا العالمية، فبفضل مواردها البشرية المتميزة والمنظومة الداعمة، نرى فيها بيئة مثالية للابتكار وتحقيق التميّز التشغيلي والنمو طويل الأمد».
وبعد أكثر من ٢٥ عامًا من النجاح في أوروبا وأفريقيا والأمريكيتين، نجحت «إنتلسيا» في جعل البرتغال مركزها الأول لخدمات التعهيد متعددة اللغات، وتسعى اليوم لتكرار هذا النجاح في مصر.
ومن جهته، أكد المهندس أحمد الزاهر، الرئيس التنفيذي لـ «ايتيدا»، قائلا: «لم تعد مصر وجهة تعتمد على الميزة التنافسية السعرية فقط، بل أصبحت مركزًا متكاملا حيث تلتاقى الكفاءات والتكنولوجيا والثقة لتقديم تجارب عملاء عالمية متعددة اللغات وعلى نطاق واسع، وهذه الديناميكية المتصاعدة تدفع قطاع التعهيد نحو آفاق جديدة وتوفر آلاف الفرص الوظيفية ذات القيمة المضافة».
كما أشار محمد سليماني، الرئيس التنفيذي لمنطقة الأمريكيتين والأسواق الناطقة بالإنجليزية في إنتلسيا إلى أن: «مصر لم تعد مجرد نقطة على الخريطة، بل تحوّلت إلى منصة انطلاق لخدمات عالمية متطوّرة، بفضل وجود مواقع استراتيجية في القاهرة والإسكندرية وطاقات بشرية فريدة».

أحمد ابراهيم

بعد إعادة انتخابه لرئاسة مرصد الصحراء والساحل

وزير الزراعة يترأس فعاليات الدورة الثانية والثلاثين لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل بالعاصمة التونسية

ترأس علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي فاعليات الدورة الثانية والثلاثون لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل بالعاصمة التونسية وكذلك أول اجتماع لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل بتشكيلة الجديد بعد انتهاء فعاليات الدورة السابعة للجمعية العمومية، والتي شهدت استعراضًا شاملًا لما تم إنجازه خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، كما شهدت تجديد الثقة بجمهورية مصر العربية لرئاسة مجلس إدارة المرصد للفترة الجديدة ٢٠٢٥-٢٠٢٩.
وفي كلمته أعرب " فاروق" عن اعتزازه بإعادة انتخابه لرئاسة المرصد واكد انها أيضا مسؤولية نلتزم بها.
كما أعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء على دعمهم المستمر، وتقدم بالتهنئة لأعضاء مجلس الإدارة الجدد، متمنيًا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.
وقال وزير الزراعة إن مجلس الإدارة يُعد الركيزة الأساسية في توجيه بوصلة المرصد نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتعزيز حضوره الفاعل على الساحتين الإقليمية والدولية، ومتابعة تنفيذ المشروعات النوعية في مجالات مكافحة التصحر، والإدارة المستدامة للموارد، والتكيف مع التغيرات المناخية.
واضاف أن المرحلة القادمة تتطلب منا جميعًا مزيدًا من التنسيق والتكامل، ليس فقط لمواصلة ما بدأناه، بل وللارتقاء بدور المرصد كمظلة حقيقية للعمل البيئي الجماعي في منطقتنا.
مع التأكيد على أهمية تفعيل أدوات الحوكمة، وتحسين كفاءة الأداء، وتعزيز الشراكات مع المانحين والهيئات الدولية.
وزير الزراعة قال إننا اليوم نبدأ فصلا جديدًا في مسيرة المرصد، وعلينا مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات، وأن نعمل بروح الشراكة والمسؤولية لتوسيع نطاق تأثير المرصد وتعزيز مكانته كمؤسسة إقليمية رائدة في دعم التنمية المستدامة في مناطقنا الجافة وشبه الجافة.

تفعيل المرحلة الأولى من مبادرة تمويل القطاعات الصناعية ذات الأولوية

أعلنت وزارة الصناعة بدء تطبيق المرحلة الأولى من مبادرة تمويل القطاعات الصناعية ذات الأولوية، بهدف تمويل شراء المعدات والآلات وخطوط الإنتاج، وذلك في إطار الخطة العاجلة للنهوض بقطاع الصناعة ورفع معدلات مساهمته بالناتج القومي والتوسع في الانشطة المستهدفة ذات الأولوية للاقتصاد المصري .
وقال بيان للوزارة الصناعة والنقل، أن المبادرة والتي تم الاعلان عنها من قبل الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل وأحمد كجوك وزير المالية، تتضمن تقديم تسهيلات تمويلية بقيمة ٣٠ مليار جنيه للقطاع الخاص مخصصة لشراء الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج، على أن يتم ربط الاستفادة من المبادرة بالحصول على رخصة البناء والانتهاء من الإنشاءات وفتح الاعتماد المستندي للآلات والمعدات وخطوط الإنتاج أو الفاتورة الضريبية عند الشراء المحلي.
في إطار المبادرة سيستفيد المستثمرون من سعر عائد مخفض (١٥٪ فقط) لمدة ٥ سنوات اعتبارًا من تاريخ بدء المبادرة، وستتضمن المبادرة حوافز إضافية أخرى بهدف تعميق وتوطين الصناعة.

مصر وإيطاليا توقعان مذكرة تفاهم للربط الكهربائي و وتصدير العمالة

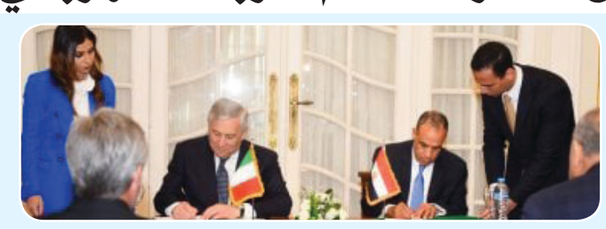

استقبل د. بدر عبد العاطى، وزير الخارجية والهجرة ، أنطونيو تاياني نائب رئيس الوزراء وزير خارجية إيطاليا، حيث عقدت مشاورات سياسية بين الجانبين بحضور الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء، والطاقة المتجددة تناولت العلاقات الثنائية بين مصر وإيطاليا والتطورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
وصرح السفير تميم خلاف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بأن الوزير عبد العاطى أشاد خلال المشاورات بالعلاقات الوثيقة والتاريخية التى تربط البلدين الصديقين، معربا عن التقدير للدعم الإيطالى لمصر داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبى وتصويت البرلمان الأوروبى فى الأول من ابريل ٢٠٢٥ لدعم الشريحة الثانية من الحزمة المالية الأوروبية إلى مصر بقيمة ٤ مليارات يورو، وكذلك لدعم إيطاليا لمصر فى المحافل الدولية بما فى ذلك الترشيحات المصرية فى المنظمات الدولية.
وأكد وزير الخارجية على الاهتمام الذى توليه مصر لدعم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع إيطاليا وتعزيز التبادل التجارى بين البلدين، بما فى ذلك من خلال إعادة تفعيل مجلس الأعمال المصري-الإيطالي. واستعرض الوزير عبد العاطى فى هذا السياق الجهود المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر والحوافز التي تقدمها الحكومة المصرية للمستثمرين الأجانب والضمانات التى توفرها لحماية استثماراتهم، مشيرا إلى الإصلاحات الواسعة التي اضطلعت بها الحكومة المصرية لتحديث السياسات الاقتصادية والمالية والاهتمام بتوطين الصناعة داخل مصر، معرباً على التطلع لتعزيز التعاون مع الجانب الإيطالى فى هذا الشأن الى جانب التعاون فى مجالات الطاقة والطاقة المتجددة والغاز الطبيعى نظراً لما تمتلكه مصر من إمكانيات سواء على صعيد الموارد الطبيعية أو البنية التحتية، مثمنا الدور الهام الذي تساهم به الشركات الإيطالية فى مجال الغاز الطبيعى.
وأضاف المتحدث الرسمى أن وزير الخارجية أشاد بالتعاون القائم مع إيطاليا فى مجال الهجرة، لاسيما فى ظل استضافة مصر لما يزيد عن ٩ ملايين أجنبى وما يترتب على ذلك من أعباء اقتصادية تتحملها مصر، مؤكدا على أهمية تبني مقاربة تشمل جميع الجوانب التنموية والاجتماعية والعمل على تعزيز مسارات الهجرة النظامية وتنفيذ مشروعات وبرامج التدريب المهني وتصدير العمالة المصرية إلى إيطاليا.
تناولت المشاورات المصرية - الإيطالية أيضاً عدداً من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، حيث تبادل الوزيران وجهات النظر ازاء عدد من الملفات الإقليمية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية حيث استعرض الوزير عبد العاطى الجهود المصرية للعودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة وضرورة البدء الفوري في تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، ونفاذ المساعدات الإنسانية الى قطاع غزة، مشددا على موقف مصر الرافض لتهجير الفلسطينيين من أرضهم. وأطلع الوزير عبد العاطى نظيره الإيطالى على عناصر الخطة العربية الإسلامية للتعافي وإعادة إعمار غزة، والجهود التى تبذلها مصر لاستضافة مؤتمر دولى لإعادة إعمار القطاع بالتعاون مع الأمم المتحدة والحكومة الفلسطينية.
كما دار نقاش متبادل بين الوزيرين حول التطورات في عدد من الملفات الإقليمية من بينها التطورات فى سوريا والسودان وليبيا والصومال والقرن الأفريقي وكذلك ملف الأمن المائى المصرى.

رضوى عبدالله

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

وزيرة التنمية المحلية تعلن مد مهلة التقدم بطلبات التصالح على بعض مخالفات البناء لمدة ٦ شهور

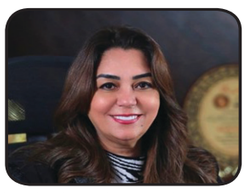

أعلنت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية، صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بمد المدة المقررة لتقديم طلبات التصالح على بعض مخالفات البناء إلى الجهة الإدارية المختصة لمدة ٦ أشهر إضافية، تبدأ من ٥ مايو ٢٠٢٥، وفقًا لقانون التصالح الجديد رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ ولائحته التنفيذية، وذلك في إطار توجه الدولة للتيسير على المواطنين ومراعاة البعد الاجتماعي.
وأكدت د. منال عوض، أن القرار يعكس حرص القيادة السياسية على إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين لتوفيق أوضاعهم القانونية، خاصة في ظل إقبال المواطنين على التقدم بطلبات التصالح خلال الفترة الماضية.
وأوضحت وزيرة التنمية المحلية، أن الوزارة ستتابع تنفيذ القرار بالتنسيق مع المحافظات والوزارات والجهات المعنية لضمان حسن سير العمل بالمراكز التكنولوجية وتقديم كل التيسيرات والتسهيلات للمواطنين .
وحثت د. منال عوض السادة المواطنين بسرعة التوجه للمراكز التكنولوجية بمختلف محافظات الجمهورية لتقديم طلبات التصالح واستكمال الملفات المطلوبة حتى يتم البت فيها من قبل اللجان الفنية ليستفيد المواطن من قانون التصالح قبل انتهاء المهلة الجديدة.
وشددت وزيرة التنمية المحلية على أهمية هذا الملف في تحقيق الاستقرار المجتمعي والحفاظ على حقوق المواطنين وممتلكاتهم العقارية ، مؤكدة أن الحكومة ملتزمة باستكمال جهودها نحو تسوية أوضاع المخالفات البنائية وتقديم كل التسهيلات اللازمة .
و من جانبه قال الدكتور خالد قاسم المتحدث باسم وزارة التنمية المحلية، إنّه بدءًا من ٥ مايو المقبل سيتم مد فترة التصالح في مخالفات البناء لمدة ستة أشهر.
وأضاف أن هذا المد يحدث للمرة الثالثة وذلك للعمل بقانون ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ ولائحته التنفيذية.

انضمام چرمين عامر لعضوية النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

بعد صدور الكتاب الثالث كوكب المؤثرين، وافقت النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر برئاسة علاء عبد الهادي، على قبول عضوية چرمين عامر - كعضو منتسب بداية من ٢٠٢٥.
تأسست النقابة عام ١٩٧٥ على يد الكاتب والاديب يوسف السباعي، ككيان ثقافي ونقابي كبير. وتضم نحو ٥ آلاف مفكر وكاتب وشاعر ومبدع في مختلف مجالات الكتابة والفكر والابداع الادبي امثال: توفيق الحكيم وثروت اباظة وغيرهم من مفكرين مصر.
وتهدف النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر الي اثراء الحركة الفكرية والابداع. وذلك من خلال دعم النخبة من الكتاب والمفكرين والمبدعين والدفاع عن حقوقهم. فضلا عن الإسهام في الحياة الثقافية المصرية.
كذلك اقامة العديد من الفعاليات والندوات والمؤتمرات الثقافية والابداعية.
وتقول چرمين عامر انها سعيدة بالانضمام لعضوية كيان ثقافي ونقابي كبير ومهم مثل النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر. والذي يضم النخب من الأدباء والكتاب والمبدعين في مختلف مجالات الكتابة والفكر والإبداع الأدبي في مصر.
واعربت عن طموحها في المشاركة في تعزيز الهوية الثقافية المصرية وتحقيق الاستدامة المهنية خاصة لقطاع عريض من المبدعين من صناع المحتوي الذين يكتبون النصوص والمقالات الابداعية والاسكريبتات والاعمال الادبية بمختلف انواعها.
فالنقابة تعتبر مظلة للدعم المعنوي والقانوني والفكري. فضلا عن دورها في تعزيز عملية تبادل الخبرات بين الاعضاء علي نطاق اوسع.
بالاضافة الي دورها في الترسيخ المهني لصناع المحتوي الهادف. كذلك مواجهه التحديات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية خاصة في عصر السوشيال ميديا والانتشار الكبير لتقنيات الذكاء الاصطناعي.
واشارت چرمين عامر ان المحتوي اصبح عصب التاثير والتغيير المجتمعي، ومن هنا ياتي دور صناع المحتوي في تشكيل الراي العام ونقل المعرفة والثقافة بطرق مبتكرة. الامر الذي يعكس الاحتياج الشديد لوجود كيانات كبيرة وقوية تحمي الكتاب والمفكرين والمبدعين من صناع المحتوي.

تقدم ملحوظ فى ترتيب مصر بمسح الموازنة المفتوحة

مركز المعلومات : وضع مصر في مؤشر شفافية الموازنة يتقدم في عام ٢٠٢٣ إلي المركز الـ ٦٣ من بين ١٢٥ دولة مقارنة بالمركز الـ ٩٠ من إجمالي ١٠٢ دولة في عام ٢٠١٥

في إطار متابعة وتحليل موقف مصر في أهم المؤشرات الدولية الصادرة عن المنظمات والجهات الدولية المختلفة، وتسليط الضوء على المؤشرات التي نجحت مصر في إحراز تقدم كبير بها خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤)، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بإصدار العدد الثالث لمجلته الدورية "مصر في المؤشرات الدولية من التحديات إلى الإنجازات" والذى تناول من خلاله مسح الموازنة المفتوحة، مشيرا إلى أن مصر حققت تقدما ملحوظا فيه.
وأوضح المركز أنه تم إصدار أول تقرير من المسح عام ٢٠٠٦، حيث تصدره "شراكة الموازنة الدولية " كل عامين، وهو يعد أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وتستخدم المعايير المتفق عليها دوليًا لتقييم الموازنات الحكومية من عدة دول لتحديد مدى التزامها بمعايير الشفافية والمسائلة وذلك من خلال مؤشرات: (المشاركة: ويقصد بها الفرص الرسمية للجمهور للمشاركة في عملية الميزانية الوطنية- والرقابة: ويقصد بها مدى وجود المؤسسات الرقابية والمالية المستقلة القادرة على العمل بشكل سليم- والشفافية: وتعني بتوافر المعلومات الشاملة المتعلقة بالميزانية من الحكومات المركزية للجمهور خلال إطار زمني محدد)
وتقوم منهجية المسح بتقييم الموازنة الحكومية لـ ١٢٥ دولة في عام ٢٠٢٣ من خلال استبيان يتكون من ١٤٥ سؤالا، وتتطلب أسئلة الاستبيان إجابات وصفية وبمجرد الانتهاء منه تحول الإجابات إلى قيم كمية تتراوح بين ٠-١٠٠ درجة لكل من المؤشرات التالية:
- شفافية الموازنة: ويقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بكيفية جمع الحكومة المركزية للموارد العامة وإنفاقها، ويتم تقييم ذلك من خلال مدى إتاحة ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، بالإضافة إلى توقيت إصدارها وشمولية محتواها باستخدام ١٠٩ مؤشرات متساوية الوزن؛ حيث تشير درجة الشفافية التي تبلغ ٦١ أو أكثر إلى أن الدولة تنشر مواد كافية لدعم النقاش العام حول الموازنة.
- مشاركة الجمهور: يقيم هذا الجزء من المسح الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الفاعلة في مختلف مراحل عملية إعداد الموازنة، كما يسلط الضوء على ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا من خلال استخدام ١٨ مؤشرًا متساويًا في الوزن.

تحسن المؤشرات

واستعرض التقرير وضع مصر في مسح الموازنة المفتوحة حيث تقدمت تقدمًا ملحوظا في مؤشر شفافية الموازنة في عام ٢٠٢٣، لتحتل المركز الـ ٦٣ من بين ١٢٥ دولة مسجلة (٤٩ نقطة)، مقارنة بالمركز الـ ٩٠ من إجمالي ١٠٢ دولة مسجلة (١٦ نقطة) في عام ٢٠١٥، مما جعلها متفوقة على المتوسط العالمي البالغ (٤٥ نقطة)، وفي مؤشر مشاركة الجمهور قفزت مصر بشكل كبير حيث حققت (٣٥ نقطة) في عام ٢٠٢٣ ارتفاعًا من مستوى (٨ نقطة) في عام ٢٠١٥، أما بالنسبة إلى مؤشر الرقابة على الموازنة فقد سجلت (٥٤ نقطة) في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ (٤٢ نقطة) في عام ٢٠١٥.
وأشار مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٢٣ إلى أن التحسن الملحوظ في هذه المؤشرات الصادرة عن شراكة الموازنة الدولية هو نتيجة لجهود كبيرة بذلتها وزارة المالية المصرية على مدى ٩ سنوات لتطوير الشفافية والإفصاح المالي، خاصًة وأن وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية أثرت تقاريرها في نشر معلومات أكثر تبسيطا حول إطار الموازنة مع توضيح انخفاض حجم الدين ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفائدة وغيرها.

نقاط القوة

واستعرض مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في تقريره نقاط القوة التي عززت أداء مصر في مسح الموازنة المفتوحة والتي تمثلت في:
-تبنى مصر طرقًا لتحسين الإفصاح المالي وتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في عملية إعداد الموازنة وذلك بالتعاون مع منظمات دولية مثل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني وذلك عن طريق إطلاق مبادرات رائدة مثل "موازنة المواطن".
-دعم صندوق النقد الدولي للعديد من جهود مصر الرامية إلى تعزيز شفافية الميزانية ومن بينها الإفصاح عن المخاطر المالية كجزء من وثائق الميزانية.
-تعزيز الشفافية في التقارير الرقابية وذلك من خلال قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بتطبيق المعايير المصرية لرقابة الأداء والالتزام والتي تحدد الأسس التي يعتمد عليها الجهاز عند إجراء مراجعاته حيث تشمل تقييم كفاءة وفاعلية استخدام الموارد العامة ومدى تحقيق الجهات المستهدفة للأهداف المرجوة منها.
-امتلاك مصر عددًا من الوحدات المالية المتخصصة التي تسعى إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة حيث تعمل "الوحدة المركزية للمراجعة الداخلية" على استدامة الوضع المالي للموازنة وخفض معدلات عجز الدين العام.
-قيام "وحدة العدالة الاقتصادية" بتصميم واقتراح السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي من برامج الإنفاق الاجتماعي القائمة والحد من الفاقد منها وزيادة كفاءتها.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

شيماء مرسي

" مجلس الوزراء" يصدر اللائحة التنفيذية لقانون حيازة الحيوانات الخطرة

افق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم حيازة الحيوانات الخطرة والكلاب، الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢٣.
وتنص اللائحة التنفيذية على أن يلتزم المخاطبون بأحكام القانون المشار إليه، بتوفيق أوضاعهم طبقًا لأحكام اللائحة التنفيذية، وذلك خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بها.
كما يلتزم حائز الحيوان الخطر في الحالات التي لا يجوز ترخيصها وفقا لأحكام قانون تنظيم حيازة الحيوانات الخطرة والكلاب المشار إليه، بتسليمها إلى الهيئة العامة للخدمات البيطرية ممثلة في مديرية الطب البيطري المتواجد بنطاقها محل إقامته، خلال شهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية، وذلك وفقا للضوابط والإجراءات المبينة بها، ويجوز مد المدتين المشار إليهما سالفا لمدة واحدة مماثلة وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الخدمات البيطرية.
كما حظرت اللائحة التنفيذية حيازة او تداول او إكثار أي من الحيوانات الخطرة، إلا للجهات التي تقتضي طبيعة عملها التعامل مع الحيوانات الخطرة، وذلك بترخيص من السلطة المختصة لمدة سنة قابلة للتجديد، ومن بينها الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات البحثية العلمية وحدائق الحيوان والمتنزهات الحيوانية والسيرك، وغيرها.

«الضرائب» توقع بروتوكول تعاون مع «الخبراء العرب» لبناء كوادر وخبرات متخصصة

وقعت مصلحة الضرائب المصرية بروتوكول تعاون يعد هو الأول من نوعه مع اتحاد خبراء الضرائب العرب، وذلك في إطار تحقيق التعاون الضريبي العربي، ومن أجل بناء كوادر وخبرات عربية متخصصة بمستوى دولي في المجال الضريبي، وذلك على مستوى الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والخاص بالوطن العربي.
وقع البروتوكول رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية، عن المصلحة، والنائب الدكتور عيسي الشريف، أمين عام اتحاد خبراء الضرائب العرب، نيابة عن الدكتورعبدالهادي مقبل رئيس الاتحاد.
جاء ذلك بحضور كل من العميد الدكتور رمضان صديق، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الضريبية بكلية الحقوق جامعة حلوان ومستشار وزير المالية للسياسات الضريبية ونائب رئيس اتحاد خبراء الضرائب العرب والدكتور مصطفى عبدالقادر رئيس مصلحة الضرائب المصرية الأسبق ومستشار الضرائب بالأمم المتحدة ورئيس لجنة التدريب والتطوير والتثقيف الضريبي باتحاد خبراء الضرائب العرب والدكتور السيد صقر نائب رئيس مصلحة الضرائب المصرية والدكتور أشرف الزيات رئيس قطاع الفحص الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية وعصام بوليس رئيس قطاع الموارد البشرية وحامد عقل رئيس الإدارة المركزية لإدارة تنمية المواهب والدكتور محمد سرور رئيس المكتب الفني لرئيس مصلحة الضرائب المصرية وأحمد حجاب رئيس وحدة التجارة الإلكترونية بالمصلحة وأحمد الفول المسؤول المالي لاتحاد خبراء الضرائب العرب.

الخارجية تنشر الضوابط الخاصة بتأشيرات الدخول بأنواعها المختلفة إلى السعودية

في ضوء توجيهات وزير الخارجية والهجرة للقطاع القنصلي بالوزارة والقنصلية العامة لجمهورية مصر العربية في جدة برفع درجة الاستعداد لموسم الحج للعام الجاري ٢٠٢٥ (١٤٤٦هـ)، وفي إطار متابعة القنصلية العامة في جدة لما تصدره السلطات السعودية المعنية من إجراءات وضوابط تنظيمية لدخول وبقاء المواطنين المصريين في المملكة العربية السعودية خلال فترة موسم الحج وبصفة خاصة مكة المكرم

القاهرة تستضيف قمة أمن الطيران المدني بمشاركة دولية واسعة

عقـدت فـي فندق ميريديان المطـار فعاليات قمة أمن الطيران المدنـي الدولي التي اسـتمرت على مدار يومين، بمشاركة واسعة من ممثلين عن كبرى شركات الطيران العالمية، والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بأمن وسلامة الطيران، وتنظيم من شركة MedAire العالمية.

وناقشـت القمة، التي تُعقد لأول مرة في القاهرة، محاور رئيسية تتعلق بالتحديات الأمنية المتوقعة خلال عام ٢٠٢٥، وتبني الحلول التقنية في مجالات التأمين الجوي وتقييم المخاطر، إلى جانب تعزيز التنسـيق بين سـلطات وهيئـات الطيران المدني حول العالم.

وفي كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، رحّب وزير الطيران المدني بالمشاركين، مشيراً إلى أهمية انعقاد هـذا الحدث في ظل التحديات الأمنية المتنامية التي تواجه قطاع النقـل الجوي، مؤكداً على دور مصر المحوري فـي تأمين الملاحة الجوية الإقليمية والدولية.

اقتصاديون: الصناعة المصرية يمكنها استغلال الرسوم الجمركية الأمريكية لصالحها

كفة مصر راجحة باتفاقيات تجارية وتصدر قطاعات إنتاجية في الولايات المتحدة على رأسها الملابس

في ظـل التصعيد التجاري بـين الولايات المتحدة والصين، تزايد الحديث عن فوائد كبيرة للقطاعات الاقتصاديـة المصرية، فرغم التداعيات السـلبية لهـذه للرسـوم الجمركية، إلا أنها قـد تحمل في طيّاتهـا فرصـة ذهبية لبعـض القطاعات الإنتاجية لعل أبرزهـا الملابس الجاهزة والغزل والنسـيج وبعـض الصناعـات المرتبطة بجانـب القطاعات الإنتاجية الأخـرى التي منها الصناعات الغذائية، فكيـف اسـتعدت الحكومـة وكذلـك القطاعـات التصديرية التي يمكنها المنافسة.

كشـفت بيانـات التمثيـل التجـاري، أن التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة سـجل نحو ٨,٦ مليار دولار خلال عـام ٢٠٢٤، حيث بلغت الـواردات الأمريكية ٦ مليارات دولار والصادرات المصرية ٢,٦ مليـار دولار، ويمثل قطاع الملابس الجاهـزة أحـد أهـم القطاعـات المسـاهمة في الصادرات المصرية إلى السـوق الأمريكية بنسـبة ٤٥,٦٪ في ظـل الاتفاقيات التجارية المنظمة، يليه الأسـمدة بنسـبة ٦,٤٪ والحديد بنسـبة ٦,٢٪ والسجاد والأغذية المعلبة بنسبة ٥,١٪ .

فرصة قطاع الملابس

أكـد المهنـدس فاضل مـرزوق، رئيـس المجلس التصديـري للملابـس الجاهـزة، أن الرسـوم الجمركية الحمائيـة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالـد ترامب علـى بعض الدول المنافسـة مثل بنجلاديـش وماليزيا، تمثل فرصـة كبيرة للمنتج المصـري في السـوق الأمريكية، مشـيرًا إلى أن القطاع كان قد استشرف هذه التحولات منذ أكثر من تسع سنوات.

وشـدد، على أهمية تسـريع خطـوات جذب هذه الشـركات العالمية لتصنيع منتجاتها في السـوق المصرية، مسـتفيدة مـن انخفـاض التعريفـة الجمركيـة على مصـر، بالإضافة إلـى ضرورة مواصلة تحسين مناخ الاستثمار والأعمال وتقديم المزيد مـن الحوافز لهـذه الشـركات، مؤكدًا أن تهيئة مناخ اسـتثماري جاذب يمثل أولوية قصوى لاستغلال هذه الفرصة التاريخية.

وأضـاف أن الفرصـة الحاليـة تكمـن في جذب الشـركات من الدول الأكثر تضررًا من التعريفات الأمريكية الجديدة، والتي تتراوح نسبتها بين ٢٢٪ و ٤٥٪، مثل الصين التي تسـتحوذ على ٢٢٪ من واردات أمريكا من الملابس الجاهزة وفيتنام بنسبة ١٨٪، بينما لا تتعدى نسبة التعريفة الجمركية على الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ١٠٪ .

وأشار رئيس المجلس التصديري للملابس، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر الدول المستقبلة لمنتجات الملابس الجاهزة المصرية بما قيمته ١٩٣ مليون دولار خلال أول شـهرين من ٢٠٢٥ مقابل ١٨٣ ملايين دولار بنفس الفترة من العام الماضي.

وأعلـن، رئيـس المجلـس التصديـري للملابس الجاهزة، عـن أن المجلس يعمل على خطة طموحة تهدف إلى زيادة صادراتِ القطاع بنسـبة تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، مع اسـتهداف تحقيق صادرات بقيمة ١٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣١.

فرص قطاع الأغذية

قالت مي خير، المدير التنفيذي للمجلس التصديري للأغذيـة، أنه يمكن اسـتغلال الرسـوم الأمريكيـة والبحث عن توفيـر بدائل من الإنتاج المصـري والعربي في أسـواق أمريكا، موضحًـا أن الولايـات المتحدة الأمريكية تسـتقبل أغذيـة مـن مصريـة ٣٣٠ مليون دولار وفـرض ٢٥ ٪ رسـوما سيطال الأغذية الواردة من كنـدا والمكسـيك، وهـذا يمثـل فرصة مهمة للمنتجات الغذائية المصرية.

وأضافت، أن مصر تصدر ٥ ٪ من صناعتها الغذائية إلى الولايات المتحدة ويمكن مضاعفة النسبة. وأن مجلسـها اسـتعد بقوة لاسـتغلال هذه الفرصة لتوسـيع وجوده في السـوق الأمريكية، مشـيرة إلى أن الرسـوم الجمركيـة الأمريكية والصينية، قـد يكون لها تداعيـات على قطاعات عدة، لكن في الوقت نفسه تخلق فرصًا مهمة أمام الصادرات الغذائية المصرية.

وأضافـت، أن المنتجات القادمة من دول "الصين، فيتنام والبرازيل و تايلاند وإندونيسـيا والاتحاد الأوروبي" أصبحت أقل تنافسـية بسبب الرسوم، ما يفتح بـاب كبير أمام المنتجـات المصرية عالية الجـودة، خاصـة إنهـا لا تواجه نفس الرسـوم المرتفعة (الرسـوم على المنتجات المصرية حوالي ١٠٪ فقط).

وشـددت على أن المجلس يسـتعد بخطة قوية من أجل زيـادة الصادرات إلى الولايـات المتحدة مع التركيـز على القطاعات الإنتاجية التي نمتلك فيها ميزة تنافسية ونسبية مثل الفراولة المجمدة وغيرها من المنتجات ذات الجودة المصرية المرتفعة.

الأغذية المصرية

وقالت مي خيـر، إن قرار الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية جديدة على وارداتها من الغذاء من عـدد من الدول الكبرى يمثل فرصة اسـتراتيجية نادرة أمام الصادرات المصرية لاختراق السـوق الأمريكي بقوة خلال الفترة المقبلة.

وأوضحت أن هذه الرسـوم، التي تصل في بعض الحالات إلى ٤٦٪، سـتؤثر بشـكل مباشـر على تنافسية صادرات الأغذية من دول كانت تستحوذ على نسب كبيرة من الواردات الأمريكية مثل فيتنام (٤٦٪)، البرازيل (٣٧٪)، تايلاند (٣٦٪)، والصين (٣٤٪)، إلـى جانـب دول أخرى كالهنـد وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي.

وأضافـت أن الولايات المتحدة اسـتوردت أغذية بقيمـة ٢٠٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وتشـير البيانات إلى أن نحو ٩٥٪ من هذه الواردات جاءت من ٣٥ دولة، من بينها دول تضررت بشكل مباشر مـن التعريفة الجديدة، ما يجعل هناك فجوة كبيرة يمكن لمصر أن تسـعى لسـدها مـن خلال تعزيز قدرتهـا التصديرية وتوسـيع تواجدهـا في هذا السوق الحيوي.

وأكـدت خيـري، أن المجلس يعمل على دراسـة الفرص المتاحة، والتواصل مع الشركات المصدرة، بالتوازي مع تكثيف المشاركة في المعارض الدولية والترويـج للمنتجات المصرية ذات الجودة العالية، خاصـة في القطاعـات التي سـتتأثر فيها الدول المنافسة بالرسوم الجديدة.

تورتة المائة مليار دولار

أكد هاني سلام، رئيس المجلس التصديري للغزل والمنسوجات، أن التعريفات الجديدة تفرض واقعًا عالميًا متغيرًا يتطلب إعادة هيكلة سلاسل الإمداد، ويفتـح في الوقت ذاته المجال أمـام مصر لتعزيز مكانتهـا كشـريك تجـاري بديل في ظل سـعي الشـركات العالمية لإعادة توزيع مصادر التوريد، مضيفًـا أن المرحلة الحالية تسـتدعي خلق روابط وشـراكات تجارية جديدة، واسـتغلال التحولات الجيوسياسية لبناء موقع تنافسي أقوى للصناعة المصرية في الأسـواق الخارجيـة، وفي مقدمتها السوق الأمريكي.

وأشـار سلام إلى أن السـوق الأمريكية بوجه عام يُعد أحد الأسـواق الأهم للصادرات، لا سيما في قطاع الصناعات النسيجية، والذي يشهد طلبًا سنويًا تتجاوز وارداته حاجز الـ ١٠٠ مليار دولار.

وأوضـح سـلام أنه علـى الرغم مـن محدودية صادرات الغزل والمنسوجات المباشرة الى أمريكا والتـي بلغت نحـو ٢٠ مليون دولار عـام ٢٠٢٤ بمعدل نمـو ٣٨٪، ألا أن تلك التعريفات سـتعيد رسـم سلاسـل الإمداد العالمية مما قد سـيؤثر في الأسـواق التصديرية للقطاع الذي يلعب دورا محوريا فـي تغذية الصناعـات النهائية بمختلف أسواق العالم.

كما أضاف أن مصر تتمتع بميزة جمركية واضحة مقارنة بالدول المنافسـة، حيث لا تتجاوز التعريفة الجمركية المفروضة على الصادرات المصرية نسبة ١٠٪، في حين تواجه الصين، التي تسـتحوذ على ٢٠٪ من إجمالي واردات أمريكا النسيجية، تعريفة قدرهـا ١٢٥٪. كما تفرض على الهند تعريفة ٢٦٪ رغـم اسـتحواذها على ١٠٪ من السـوق، وعلى باكستان ٢٩٪ مع حصة تبلغ ٥٪ إلا أن تلك الميزة قد تؤتـي ثمارها فى نطاق الصناعات النهائية من الملابس الجاهزة أو المفروشات المنزلية.

وأضاف: "هذه الفروقـات تمنح المنتجات النهائية فرصـة حقيقيـة لتعزيـز حضورها في السـوق الأمريكي، خاصة في ظل تطبيق بروتوكول المناطق الصناعيـة المؤهلـة (الكويز)، الـذي يوفر حماية جمركية مميزة للمنتجات المصرية، بشرط الالتزام بالمعايير المطلوبة.»

فرص استثمارية

وفي سـياق متصل، لفت سلام إلى أن التعريفات المنخفضة نسـبيًا على مصر مقارنة بدول أخرى سـوف تسـهم في تحقيق مسـاعي الدولة لجعل مصر وجهـة مفضلة للاسـتثمارات الأجنبية في قطاع المنسوجات. وقال: "نمتلك فرصة لاستقطاب شركات عالمية تبحث عن مواقع إنتاج بديلة، سواء بإنشـاء المصانع أو باسـتخدام خطـوط الإنتاج الحالية، لكن هـذا يتطلب جهودًا مكثفة لتيسـير الإجـراءات و تحسـين بيئة الأعمال بما يشـجع المزيد من الاستثمار الصناعي الأجنبي إذا نجحنا في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، يمكننا تحويل هذا التحـدي إلى رافعة للنمـو الاقتصادي، مع تعزيز القدرات الإنتاجية وخلق فرص عمل مستدامة»

وحذر سـلام من تأثيرات غير مباشـرة قد تنجم عن التعريفات، مشـيرًا إلى أن تحول بعض الدول الرائدة في قطاع المنسوجات مثل الصين، الهند أو باكسـتان نحو أسـواق بديلـة كالاتحاد الأوروبي قد يزيد الضغط التنافسي على صادرات مصر ودول شـمال أفريقيا إلى تلك الأسـواق. وأكد: "السوق الأوروبية شـريك استراتيجي لنا، وأي زيادة في المنافسة تتطلـب منا إعـادة تقييم اسـتراتيجياتنا. يجـب أن نسـتثمر في الابتكار والاسـتدامة، وأن نعمـل على خفـض التكاليف دون المساس بالجودة لنظل قادرين على المنافسة في بيئة متغيرة.»

و أشـار هانـي سـلام، إلـى أن التعريفات الجمركية المفاجئة التي أقرتها الإدارة الأمريكية تمثل تحـولا جوهريًا ينال من إسـتقرار قواعد التجـارة العالمية المعترف بها عالميا على مدى عقود، واسـتندت إلى مفاهيم الانفتاح، العدالة وتكافؤ الفرص. وأضاف أن هذه القرارات تعكس توجها متزايدًا نحو السياسـات الحمائية، مما يؤدي إلى زعزعة اسـتقرار منظومة سلاسل التوريد القائمة ويولد حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين والمصنّعين على حد سواء.

الكويز نافذة أمام قطاع الملابس الجاهزة والغزل والنسيج .. وقصة تورتة المليار دولار في قطاع الغزل والمنسوجات

استعدادات حكومية

من جانبـه ، أكـد الوزير المفوض يحيـى الواثق باالله رئيس الأمانة التنسـيقية للعلاقات التجارية المصريـة الامريكية، على أن هنـاك اتفاقا إطاريا بـين مصر والولايات المتحدة يسـتهدف تنسـيق المواقف التجارية المصرية وعرضها بشكل جماعي ومؤسسي خلال المفاوضات مع الجانب الأمريكي.

وأوضح الواثق باالله ضرورة اسـتمرار هذا الإطار كمنصة أساسـية لتعزيز العلاقـات الاقتصادية بين البلدين، مقترحاً توسـيع أفـاق وأطر التعاون لزيادة حجم المنفعـة المتبادلة و كذا حجم التجارة والاستثمار بين الجانبين من أجل استغلال المرحلة المقبلة التي قد تشـهد فرص رسـوم جمركية على شركاء تجاريين للولايات المتحدة.

وشدد على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بـين مصـر والولايـات المتحدة من خـلال اتفاق "التيفا"، مع التركيز على استثمار فرص التعاون فـي المجالات ذات الأولوية بما يسـاهم في تعزيز التبـادل التجاري والاسـتثمارات المشـتركة بين البلدين.

وأكد على أن مصر نفـذت عددًا من الإصلاحات الهيكلية في مجـال الضرائب والتجارة الخارجية والاسـتثمار وهو ما يسـاهم في تحسـين البيئة الاقتصاديـة والاسـتثمارية بمصر بشـكل كبير، وسـيكون ذلك قاعدة لجذب مزيد من الشـركات للتصنيـع في مصـر، خاصـة الشـركات التي سـتطالها رسـوم جمركية أعلى خـلال تواجدها بالدول الأخرى.

وشدد أن مصر من أقل الدول تأثرًا بهذه الرسوم بواقـع ١٠ ٪ - بخلاف اتفـاق المناطق الصناعية المؤهلة "QIZ"- الذي يسـمح بدخـول منتجات الملابـس بصفر جمارك، وفي حالـة إضافة ١٠٪ سـيكون للمنتجات المصرية ميزات نسبية مقارنة بالـدول المنافسـة سـواء الصـين أو فيتنـام أو بنجلادش والهند.

رضوى عبدالله

ترفع شعار «النمو والاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال» ..

موازنة العام المالي الجديد في ميزان الأرقام ورؤية الخبراء

وزير المالية : ٢٣% زيادة فى الإيرادات العامة لتصل لـ ٣,١ تريليون جنيه..

أكـد عدد من خبراء الاقتصاد أن مشـروع الموازنة العامة الجديدة للدولـة للعام المالي القـادم ٢٠٢٥/٢٠٢٦، يتضمن اهتماماً بالفئات الأولـى بالرعاية والأكثر احتياجاً وبذل جهـود كبيرة لمحاربة الفقر ورفع مسـتوى معيشـة المواطن من خـلال زيادة المبالـغ التي تم رصدها للأجور والمرتبات والدعم.

وقال بلال شعيب، الخبير الاقتصادي ورئيس مركز رؤية للدراسات الاقتصاديـة: «هناك زيادة فى الإنفاق على التعليم والصحة والدعم والحماية الاجتماعية، وهذه أبرز النقاط التى كشـف عنها مشروع الموازنة العامة الجديدة للدولة للعام المالى القادم، فالاعتمادات المالية الخاصة بملف التعليم قبل الجامعى وصلت إلى ٧٧٨ مليارا و٧٧٨ مليون جنيه أى بنسـبة تعادل ٤٪ من الناتج المحلى، وما تم رصده للتعليم العالى والجامعى بلغ ٣٥٨ مليارا و٢٧٩ مليون جنيه بنسـبة ٢٪ من إجمالـى الناتج المحلى، ليصل إجمالى مخصصات التعليم إلى تريليون و٤٣ مليارا و٥٧ مليون جنيه» .

وأضاف «شـعيب»: «وبالنسـبة إلى مخصصـات قطاع الصحة خلال مشـروع الموازنـة العامة الجديـدة للدولة، فبلـغ الإجمالى حوالـى ٦١٧ مليارا و٩٦٢ مليون جنيه بنسـبة ٣,٦٪ من إجمالى الناتـج المحلى، مقابل مخصصات للبحث العلمى بلغت ١٧٣ مليارا و٥٦ مليـون جنيه، ليصبح إجمالى ما تم رصـده لقطاعات التعليم والصحـة والبحث العلمى تريليونا و٨٣٤ مليـاراً و٧٥ مليون جنيه بنسبة ١٠,٧٪ من إجمالى الناتج المحلى» .

وأكد «شـعيب» أن مشـروع الموازنة ركز علـى الجانب التنموي للعنصر البشـرى خاصة فى ظل أزمة تضخم عالمية مسـتمرة منذ ما يقرب من ٣ سـنوات، بهدف تخفيف حدة الآثار الناتجة عن هذه الأزمة وتداعياتها علـى الاقتصاد المصري والمواطنين، موضحاً أنّ الدولة تسـعى جاهدة لتخفيف الآثار الناجمـة عن الأزمات العالمية على المواطنين، من خلال تحسين الظروف المعيشية للأسر المصرية والقضاء علـى الفقر والذى أصبح مطلباً أساسـياً لمواصلة عملية التنميـة المسـتدامة، ودعم هـذه الأهداف مشـروع الموازنة العامة الجديدة للدولة بشدة.

وشدد على أهمية التوزيع العادل للموارد الاقتصادية لمحاربة الفقر، خاصة بالاهتمام بنشر الخدمات وتحسين البنية الأساسية والمرافق على المسـتوى الجغرافي وهو ما تحقق بشكل واضح فى مشروع الموازنة للعام المالي الجديد، التى رصدت لأول مـرة ما يزيد على ٣ مليارات جنيه دعماً لـرواد الأعمال، بالإضافـة إلى تقليل فترة الانتظار للعلاج على نفقة الدولة.

استهداف فائض أولي 807 مليارات جنيه بنسبة 4% من الناتج المحلى.. وخفض العجز الكلى لـ7,3% ..

تمكين اقتصادي

وأوضـح الدكتور عبدالمنعم السـيد، الخبيـر الاقتصـادى ورئيـس مركز القاهـرة للدراسـات الاقتصادية، أنه من خلال صندوق التمكين الاقتصادى تم تخصيـص ١٠ مليـارات جنيه لدعم المـرأة المعيلة فى مشـروع الموازنـة العامة للدولة للعـام المالى الجديد، بالإضافة إلى زيادة كبيرة شـهدها بند الأجور والمرتبـات، فى مواصلة من الدولة للاهتمام بتحسـين مستوى معيشـة المواطنين ورفع مسـتوى الدخل للأسرة المصرية، فبدءاً من أول يوليو القادم سـيصبح الحد الأدنى للمرتبـات للعاملين بالجهاز الإدارى للدولـة ٧ آلاف جنيه بدلاً من ٦ الاف، على أن تتحمل الدولة الفارق بالإضافـة إلى زيادة المعاشـات ووجود مخصصـات فى الموازنة لتدبير وتعيين المعلمين وصل عددهم إلى ٧٥ ألف مُعلم على مستوى كافة المحافظات واعتماد ٣٠ ألف طبيب.

زيادة دعم السلع

وعلّـق الدكتور محمد أنيـس، الخبير الاقتصادى، على مشـروع الموازنة العامـة للدولة للعام المالى الجديد، بأنه أولى اهتماماً كبيرا بزيادة دعم السـلع التموينية، وكذلك رفع نسبة مخصصات الأجور والمرتبـات لتصل الأخيـرة إلى ٦٧٩ مليار جنيـه بزيادة ١٨٪ على أسـاس سـنوى، موضحـاً أنّ الزيادة جاءت لاسـتيعاب رفع الحد الأدنى للأجور فأقل درجة وظيفية سيتم زيادة رواتبها بمقدار ١١٠٠ جنيه، بالإضافة إلى علاوة غلاء المعيشـة التى تتراوح من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه، وزيادة العلاوة الدورية بنسب تتراوح بين ١٠ و١٥٪ .

وأضـاف «أنيس»: «سـيتم توجيه جزء من الدعـم للصادرات فى الموازنة الجديدة، ما سينعكس على بالإيجاب على الوضع الاقتصادي الراهن من خلال تحفيز الاستثمار وتوطين التصنيع وتشجيع المنتج المحلـى، لافتا إلـى أنّ برنامج الصادرات سـتصل قيمته إلى ٤٥ مليـار جنيه بالموازنـة، كما تم تخصيص ٨ مليـارات جنيه لمبادرة السـياحة»، مشيرا إلى أنّ مشـروع الموازنة العامة الجديدة للدولة اسـتوفى الاسـتحقاقات الدسـتورية المتعلقة بمخصصات التعليم والصحـة؛ خاصة أنّ عدم تحقق ذلك يُعد مخالفة دسـتورية، ونص الدستور على ألا تقل مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى عـن ١٠٪ من إجمالـى الناتج المحلى، ليبلـغ إجمالى المخصصات ١٠,٧٪، وهو ما يتوافق مع المتطلبات الدستورية.

وأكـد الدكتور وليد جـاب االله، الخبير الاقتصـادى، أن الحكومة المصرية لديها اسـتراتيجية تنمية ثابتة تعمل عليها وفقا لمستهدفات ٢٠٣٠، وتتفاعـل مـع التغيرات العالمية ولديهـا الكثير من البدائل، وتعمل على حلول على المدى الطويل.

وأضـاف وليد جاب االله أن هناك مرونة فى الموازنة العامة للدولة وهى موازنـة أهداف وداخل هذه الأهداف هنـاك مرونة أيضا فى التعامل، والاقتصاد المصري يمتلك الكثير من الأدوات التى تساعد الحكومة فى تبنى تكتيكات مختلفة تتعامل فيها مع الاقتصاد.

زيادة الإيرادات العامة

كان أحمد كجوك، وزير المالية خلال الجلسة العامة لمجلس النواب، أوضح أن مشـروع الموازنـة الجديدة للعام المالـى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ يأتي إطار رؤية متكاملة للمالية العامة للدولة.

وأكـد الوزير، خلال عرض البيان المالـى للموازنة الجديدة بمجلس النواب، أن موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، سـتكون موازنة النمو والاستقرار والشـراكة مع مجتمع الأعمال"، مشـيراً إلى الوزارة تنطلق من الإصلاحات المنفذة والمدعومة بتحسـن ملحوظ في الأداء المالي والاقتصادي خلال التسـعة أشـهر الماضية، وقد لمست في لقائي السابق بعد أول ١٠٠ يوم عمل بالوزارة الجديدة.

وقال أحمد كجوك وزير المالية، إن الإيرادات العامة بمشروع الموازنة الجديدة للعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ تشـهد زيادة بنسبة ٢٣٪ لتصل ٣,١ تريليون جنيه، بينما تشهد المصروفات العامة التوقعة زيادة بمعدل ١٩,٢٪ لتبلغ ٤,٦ تريليون جنيه.

وأضاف كجوك،أننا نسـتهدف ٢,٦ تريليون جنيه إيرادات ضريبية بمشـروع موازنة العام المالى المقبل، دون فـرض أعباء جديدة من خلال تفعيل قوانين التسهيلات الضريبية والتقدم بتسهيلات جديدة للمنظومـة الجمركية والعقارية، لافتًا إلى أننا نسـتهدف التبسـيط والتسـهيل والميكنة وبناء شـراكة حقيقية من أجل توسيع القاعدة الضريبية وجذب مموليين جدد.

وأشـار الوزير، إلى أننا نعمل على الارتفـاع التدريجي للإيرادات الضريبية للناتج المحلى لتصل إلى ١٣ العام المقبل وهى أعلى نسبة خلال ١٠ سنوات.

ولفـت كجوك، إلي أننا نسـتهدف خلال موازنة العام المالى المقبل تحقيق فائض أولي ٨٠٧ مليارات جنيه بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي، وخفض العجز الكلي إلى ٧,٣ ٪ بنهاية يونيه ٢٠٢٦ لافتًا إلى إعداد وتنفيذ الموازنة الجديدة وفقًا لنهجية «البرامج والأداء» لربط الإنفاق بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

و أعلن أحمد كجوك وزير المالية، صرف مرتبات شـهر يوليو المقبل بالزيـادات الجديدة للعاملين بالدولة، موضحًـا أن أقل درجة وظيفية ستزيد ١١٠٠ جنيه في «إجمالي الأجر» شهريًا.

وقـال كجوك، إن هناك ١٠٪ علاوة دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية و١٥٪ لغير المخاطبين بحد أدنى ١٥٠ جنيهًا شـهريًا، وزيادة مـن ٦٠٠ إلى ٧٠٠ جنيـه تتمثل فى حافز إضافـي بقيمة مقطوعة لكل العاملين.

وأضـاف أنه تم تخصيـص ٦٧٩,١ مليار جنيه للأجور بمشـروع الموازنـة الجديـدة بمعدل نمـو سـنوي ١٨,١٪، لافتًا إلـى توفير المخصصات الماليـة الكافيـة لتعيين أكثر من ٧٥ ألـف معلم و٣٠ ألف طبيب و١٠ آلاف بباقي أجهزة الدولة لضمان تحسـن الخدمات المقدمة للمواطنين

وأكد كجـوك، الالتزام بالأولويـات الأربعة للسياسـات المالية، بما فيهـا زيادة الإنفـاق على التنمية البشـرية والحمايـة الإجتماعية وبرامج مساندة الفئات ذات الأولوية، حيث نستهدف تحولًا إيجابيًا للاقتصاد المصري، ينعكس في تحسـين مستوى معيشة المواطنين، فضـلا عن خلق "شـراكة ثقة" بين الضرائـب ومجتمع الأعمال.. وتبني سياسـة مالية متوازنة لدفع النمو والحفاظ على الاسـتقرار المالي.. وخفض معدلات وأعباء الدين.

ولفت "كجوك" إلي اسـتهداف نستهدف توسيع القاعدة الضريبية بتجفيف الامتثال الطوعي بقدر كبير من المرونة والمسـاندة للممولين، لافتًـا إلى أن مصلحة الضرائب بدأت تتغير لتصبح شـريكا يحفظ حقوق الممولين مثلما يصون حق الدولة.

وشـهدت كلمـة أحمد كجوك وزيـر المالية، رسـائل طمأنة لمجلس النواب، أن كافة مؤشـرات الأداء المالي والاقتصادي تحسنت بقوة خلال التسعة أشـهر الماضية نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية وبناء الثقة مع شـركائنا من مجتمع الأعمال والممولين، كاشـفا عـن تحقيق حققنا أعلى فائض أولي بنحو ٤٣٥ مليار جنيه وبنسبة ٢,٥٪ من الناتج المحلي رغم تراجع إيرادات قناة السـويس وقطاع البترول، حيث فقدنا ١١٠ مليارات جنيه من إيرادات قناة السـويس، وتحملنا ١٥٠ مليار جنيه مساندة إضافية لقطاع الطاقة.

أضـاف الوزيـر، أن الايـرادات العامة شـهدت نمواً خـلال الفترة مـن يوليو إلى مـارس الماضيين بنحـو ٣٢٪ والمصروفات ٢٤$ وسـجلنا أعلى إيرادات ضريبية منذ سنوات بقيمة ١,٤ تريليون جنيه وبنسبة ٢٨٪ دون فـرض أعباء جديـدة بل بالعكـس اعتمدنا على التبسـيط والتسهيل والميكنة وتوسـيع القاعدة الضريبية من خلال الشراكة مع مجتمع الأعمال.

وأكد كجوك، العمل علي تحسـين مناخ الاستثمار من خلال مد جسـور الثقة مع الممولين بالتسهيلات الضريبية والجمركية، لافتًا إلى اسـتقرار نسبة المصروفات للناتج المحلي خلال الفترة من يوليو إلى مارس الماضيين عند نفس المسـتوى المحقق العام السابق وتراجع العجز إلى٦,٣ ٪ من الناتج المحلي.

ولفـت كجوك، إلـى بلوغ معـدل التضخم في مـارس ٢٠٢٥ نحو ١٣,٦٪ مقابـل ٣٣,٣ ٪ مـارس ٢٠٢٤، وصافـي احتياطي النقد الأجنبي بلغ ٤٧,٧ مليار دولار.

ولفـت إلي أن القطاع الخاص اسـتحوذ علـى ٥٩٪ من إجمالي الاسـتثمارات خلال النصف الأول من العـام المالي الحالي بمعدل نمو سـنوي ٨٠٪ وقد شـهدت قطاعات السـياحة خلال «النصف الأول» نمواً قوياً بنسبة ١٣,١٪ والصناعات التحويلية غير البترولية بمعدل١٢,٤٪ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ١٥,١٪

حماية اجتماعية

وأكد أحمد كجوك وزير المالية، انحياز الرئيس عبدالفتاح السيسي، وعمـل الحكومة بـكل جهد لدعم الفئات الأولـى بالرعاية، موضحًا أنه تم تخصيص ٧٤٢,٥ مليار جنيه للحماية الاجتماعية بمشـروع الموازنة الجديدة بنمو سنوي ١٦,٨٪.

وقـال الوزيـر، إنه تم تخصيـص ١٦٠ مليار جنيه لدعم السـلع التموينية بنمو سـنوي ١٩٪ لتخفيف الأعباء عـن المواطنين، و١٥٠ مليار جنيـه لدعم المـواد البترولية والكهرباء لتأمـين قطاع الطاقة وضمان توفر احتياجات المواطنين والتنمية، و ٥٤ مليار جنيه للإنفاق على الضمان الاجتماعي «تكافل وكرامة» بنمو سنوي ٣٥٪.

كما تم تخصيص ٤٥ مليار جنيه للإنفاق على الأدوية والمسـتلزمات الطبية بمعدل نمو سـنوي ٢٦٪ و١٥,١ مليار جنيه لعلاج المواطنين «محدودي الدخل» على نفقة الدولة بنمو سـنوي ٥٠٪ لضمان توفر خدمة صحية متميزة للمصريين.

أضاف كجوك، أن هناك ٢٧ مليار جنيه نفقات خدمية أخرى تشمل الصـرف الصحـي والنظافة بنمو سـنوي ٣٥٪، و٢٢٧ مليار جنيه «مسـاهمات» فى صناديق المعاشـات، و١٣,٦ مليـار جنيه لدعم الإسـكان للمواطنين «محدودى الدخل» بمعدل نمو سنوي ١٤,٣٪ و٣,٥ مليـار جنيـه لدعم توصيل الغـاز الطبيعي للمنـازل لزيادة المسـتفيدين بالمدن والقرى، و٥,٢ مليار جنيه للسكة الحديد و١,٨ مليـار جنيه لاشـتراكات الطلبة والمترو و٢,٥ مليـار جنيه للركاب بالقاهرة والإسكندرية.

وقـال وزيـر الماليـة، إن الموازنة الجديدة للعام المالى سـتكون موازنة "النمو والاسـتقرار والشـراكة مع مجتمع الأعمال"، حيث تشـهد تخصيص ٧٨ مليار جنيه "مسـاندة هى الأكبر" للأنشطة الصناعية والتصديرية.

وأضاف الوزير، فى رسـائل محفزة لمجتمع الأعمال أننا نستهدف تشـجيع القطاع الخاص بسياسات مالية ومبادرات وبرامج محددة وأكثـر تحفيزًا للنمو الاقتصادي، لافتًا إلـى تخصيص ٨,٤ مليار جنيـه بالموازنة الجديدة لدعم الاسـتثمار السـياحي وزيادة طاقة الغرف الفندقية لاستيعاب المزيد من السائحين، و٤٤,٥ مليار جنيه لتنشـيط الصادرات بمعدل نمو سـنوي ٩٣٪ وإعداد برنامج جديد طموح وعصري ومحفز لدعم المصدرين.

ولفت كجـوك، إلي إنه تـم تخصيص ٢٩,٦ مليار جنيـه بالموازنة الجديدة لدعم الإنتـاج الصناعي بمعدل نمو ٦٩٪ عن موازنة العام الحالي لتشـجيع توطين وتعميق الأنشـطة الصناعية، و٥ مليارات جنيه لدعم الصناعات ذات الأولوية لزيادة الطاقة الإنتاجية من الآلات والمعـدات، و٥ مليارات جنيه حوافز نقدية لتمويل عدد كبير ومتنوع من المبادرات الموجهة للمشـروعات المتوسـطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، و٣ مليارات جنيه لدعم صناعة السـيارات ومسـتلزماتها ومكوناتها بمصر، و٣ مليارات جنيه لمسـاندة مبادرات التحول إلى مصادر طاقة أكثر كفاءة، توفر بدائل أقل تكلفة للجميع.

محمد محيي الدين

الاستثمار في التعليم الجامعي بحزمة تيسيرات غير مسبوقة في تاريخ مصر

«التعليم العالي» تعلن عن تشغيل ١٢ جامعة أهلية جديدة مرة واحدة بالعام الجامعى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ .. ١٠١ كلية بالجامعات الجديدة ..

تستعد وزارة التعليم العالي، لتشغيل ١٢ جامعة أهلية جديدة منبثقة من الجامعات الحكومية، مع بداية العام الدراسـي الجديـد ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، وذلك في إطار خطة الدولة لإتاحة وتنوع مسارات منظومـة التعليم الجامعي، فضلا عن تحسـين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.

ولأول مـرة تبـدأ وزارة التعليم العالي تشـغيل هـذا العدد من الجامعـات الأهلية في عام واحد بإجمالـي ١٢ جامعة جديدة تنضم للمنظومة، مع الاهتمـام بتوزيع الجامعات علـى نطاق الإقاليم الجغرافيـة للجمهورية وعـدم تركزها في نطاق واحـد، اذ أن الجامعات المقرر افتتاحها تشـمل جميع المحافظـات من القاهـرة الكبرى ومنطقة الدلتا ومحافظات الصعيد ومدن القناة أيضا.

وفي هذا السـياق قـال الدكتور أيمن عاشـور وزيـر التعليـم العالـي، في تصريحـات له إن الجامعات الأهلية الجديدة تضم برامج دراسـية حديثة تتواكب مع متطلبات سـوق العمل المحلي والإقليمـي والدولـي، كمـا أنها تضـم أحدث النظم العالمية في التدريس وذلـك بهدف تقديم خدمة تعليمية جيدة تسـهم في النهاية بأن يكون الخريج يمتلك القدرة على التنافسية العالمية بعد تزويـده بكل المهارات والعلوم اللازمة خلال فترة الدراسة.

وأضـاف الدكتور أيمن عاشـور، أن الجامعات الأهليـة المنبثقـة مـن الجامعـات الحكومية تم تدشينها لتقوم على التعاون والتكامل بين بعضها البعض، وتضم برامج دراسية بينية حديثة تواكب النظم العالمية، مشـيرا إلى أنه بتشـغيل الـ ١٢ جامعـة أهلية يرتفع عدد الجامعـات الأهلية في مصـر إلى ٣٢ جامعة أهلية وهو مسـار تعليمي مستحدث في منظومة التعليم الجامعي.

ومـن جانبه أكـد الدكتور ماهـر مصباح أمين مجلـس الجامعات الأهلية، أن فكرة تدشـين ١٢ جامعة أهلية تأتى ضمن الاسـ

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 27 إبريل 2025 ● العدد 789

لرجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة..

بنك saib يطلق قرض "سيطرة ماكس" بتسهيلات حتى ٥ سنوات

أعلن بنك saib عن إطلاق منتج القرض النقدي المتغير "سيطرة ماكس" بعائد يحدد علي أساس متوسط سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي المصري، وذلك بتمويل يصل إلى ٥ ملايين جنيه مصري، وفترة سداد مرنة تبدأ من ٦ أشهر وتصل إلى ٥ سنوات.

وأشار البنك إلي أنه يسعي من خلال قرض "سيطرة ماكس" إلي توفير تمويل شخصي للأفراد بشروط ميسرة، وبأسعار فائدة تنافسية، حيث يتم مراجعة العائد المحتسب للقرض في نهاية كل عام من تاريخ المنح وفقا لمتوسط سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي في حينه، كما يتم تعديل العائد بحد أقصي العائد المطبق عند المنح.

كما اكد البنك إتاحة التفاصيل الخاصة بالتمويلش على الموقع الإلكتروني للبنك.

وأوضح أن القرض متاح للعاملين بالقطاعات المختلفة، بالإضافة إلي رجال الاعمال وأصحاب المهن الحرة، موظفين البنوك، مالكى الوحدات السكنية، والأطباء. كما يمكن التعرف علي المزيد من التفاصيل من خلال الرابط التالي https://saib.me/saytaramax.

البنك الأهلي المصري يجدد شهادتي الأيزو ٢٧٠٠١ لأمن المعلومات و٢٧٧٠١ لإدارة الخصوصية لدورة جديدة ٢٠٢٨-٢٠٢٥

أعلن البنك الأهلي المصري، تجديد شهادتي ISO ٢٧٠٠١:٢٠٢٢ لأمن المعلومات وISO ٢٧٧٠١:٢٠١٩ لإدارة الخصوصية لدورة جديدة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، مما يُؤكد التزام البنك بثقافة التحسين المستمر.

وتم اضافة مركز البيانات الجديد والمتطور للبنك الأهلي المصري لأول مرة هذا العامً إلى نطاق نظام إدارة أمن المعلومات بتلك الشهادة الدولية، بالإضافة إلى النطاق السابق لمراكز البيانات الرئيسية ومركز الاتصال والفروع الرقمية والذي كان البنك قد حقق التوافق له في عام ٢٠١٦و٢٠١٧ و٢٠٢٠ علي التوالي كأول بنك في مصر.

حضر حفل تسليم الشهادات محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وقيادات البنك من مختلف القطاعات المعنية من الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية والمخاطر وكذلك قيادات قطاعات الأعمال من الخدمات الرقمية والفروع ومركز الاتصال والتفتيش والقانونية والموارد البشرية.

وقام بتسليم الشهادة الياس كرمبوكيس المدير التنفيذي بخدمات المراجعة لمعهد القياس البريطاني (British Standards Institute) بالشرق الأوسط وبحضور د/ محمد أبو الفضل الرئيس التنفيذي للمعهد بمصر.

ويعد نجاح البنك الأهلي المصري، في الحفاظ علي شهادة ISO ٢٧٠٠١:٢٠٢٢ انعكاسا للجهود المستمرة لفريق أمن المعلومات بالتعاون مع كافة قطاعات البنك من خلال تصميم إطار شامل لضوابط أمن المعلومات متوافقا مع المعايير الدولية والحرص علي تطبيقه بفاعلية واستمرارية في الامتثال لتلك المعايير على مدار الأعوام الماضية منذ عام ٢٠١٦ مما يزيد من ثقة العملاء في خدمات البنك الرقمية ويعكس حرص البنك على التحسن المستمر في مؤشرات تأمين المعلومات والتي تعد ركنا أساسيا في متطلبات التوافق مع شهادة الايزو الدولية ISO ٢٧٠٠١:٢٠٢٢.

وفي الوقت ذاته يعد أيضا تجديد البنك لشهادة ISO ٢٧٧٠١:٢٠١٩ لنظام إدارة وحماية الخصوصية انعكاسا لحرص البنك ليس فقط علي تأمين بيانات وتعاملات العملاء الإلكترونية، وتأكيدا على حسن إدارة وحماية بياناتهم الشخصية وتطبيق أعلى معايير المسؤولية والشفافية بما يتماشى مع توقعات العملاء والمتطلبات التنظيمية الدولية في هذا الشأن وحرصا أيضا على استخدام البيانات وفقا والاحتياج المطلوب فقط لتوفير الخدمة وكذلك التأكد من معرفة العملاء بكافة الشروط والأحكام الخاصة بالاستخدام كما يحرص البنك باستمرار علي توعية العملاء بكيفية حماية بياناتهم البيانات الشخصية والتي يجب عليهم عدم مشاركتها مع أي شخص.

بنك التعمير والإسكان يوقع بروتوكول تعاون لدعم طلاب الجامعات من ذوي الإعاقة من خلال وحدات التضامن الاجتماعي بالجامعات المصرية

شهدت مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، وحسن غانم، الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان، توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي وبنك التعمير والإسكان بهدف دعم وتمكين طلاب الجامعات من ذوي الإعاقة من أسر الفئات الأولى بالرعاية والمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، من خلال مشروع وحدات التضامن الاجتماعي داخل الجامعات المصرية.

وقع البروتوكول كل من محمد العقبي، مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي، وجيهان الجولي، رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة في البنك، بحضور قيادات الوزارة والبنك.

وأعربت مايا مرسي عن تقديرها لهذا التعاون، مؤكدة أن البروتوكول يعد خطوة هامة في مشروع وحدات التضامن الاجتماعي الذي يهدف إلى دعم مستقبل الطلاب في مصر، خاصة من الفئات الأكثر احتياجًا.

من جانبه، أكد حسن غانم أن بنك التعمير والإسكان يعتز بهذا التعاون المستمر مع وزارة التضامن الاجتماعي، مشيدًا بالجهود المبذولة في تعزيز الحماية الاجتماعية.

وأضاف أن هذا البروتوكول يمثل خطوة محورية نحو تحسين فرص التعليم والاندماج المجتمعي للطلاب ذوي الإعاقة، من خلال توفير بيئة جامعية داعمة تُمكّنهم من استكمال مسيرتهم التعليمية والمشاركة في الأنشطة الجامعية.

وأكد غانم على التزام البنك في تحقيق التنمية الشاملة تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، موضحًا أن البنك يعمل على دعم ذوي الهمم من خلال المشاركة في المبادرات التي تساهم في توفير احتياجاتهم، وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة بينهم وبين باقي أفراد المجتمع.

من جانبه، أفاد محمد العقبي بأن الوزارة ستعمل على توفير قاعدة بيانات للطلاب الجامعيين من الأسر المستفيدة من برنامج الدعم، إضافة إلى وضع معايير دقيقة لاستهداف المستفيدين من هذه التدخلات.

وأوضح العقبي أن بنك التعمير والإسكان سيقوم بتوفير أجهزة لاب توب ناطقة لعدد ١٠٠٠ طالب من ذوي الإعاقة البصرية، بالإضافة إلى توفير عصا بيضاء وأطراف صناعية وكراسي متحركة لعدد مماثل من الطلاب. كما سيتم تقديم برامج توعوية وتدريبية لدعم وتمكين الطلاب وتأهيلهم لسوق العمل

مرجحا تراجع عجز الحساب الجاري

صندوق النقد يخفض توقعاته لسعر الدولار في مصر إلى ٤٩,٦ جنيه

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لسعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري خلال الأعوام المالية الثلاثة المقبلة، في إشارة إلى تحسن نسبي في المؤشرات الاقتصادية المصرية.

وتوقع الصندوق أن يبلغ متوسط سعر الدولار نحو ٤٩,٦ جنيه خلال العام المالي الجاري، مقارنة بتقديرات سابقة عند ٥٠,٦ جنيه. كما خفض توقعاته للعام المالي المقبل إلى ٥٢,٢٦ جنيه بدلا من ٥٤,٨٩ جنيه، وللعام التالي إلى ٥٤,١ جنيه مقابل ٥٧,٢ جنيه في التقديرات السابقة.

ورغم أن صندوق النقد لا ينشر توقعاته لسعر الصرف بشكل مباشر، فإن الأرقام تستنتج من مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه ونظيره بالدولار.

ويأتي هذا التعديل في التوقعات في وقت تشير فيه تقارير الصندوق إلى تحسن متوقع في ميزان المعاملات الجارية. فقد توقع التقرير الصادر الثلاثاء الماضي- انخفاض عجز الحساب الجاري إلى ١٤,٢٤ مليار دولار في العام المالي المقبل، مقارنة بـ ٢٠,٥ مليار دولار في العام الحالي، على أن يواصل التراجع إلى ١٣,٧ مليار دولار في ٢٠٢٦-٢٠٢٧ قبل أن يرتفع قليلا في العام التالي إلى ١٤,٩ مليار دولار.

ورغم عدم توضيح الأسباب وراء هذا التحسن، أشار التقرير إلى توقعات بنمو قوي في الصادرات يصل إلى ١١,٦٪ في العام المالي المقبل، مقارنة بنمو ٥,٧٪ هذا العام. وتشير تقديرات أخرى إلى أن خفض عجز الميزان التجاري للطاقة، مع تدفق استثمارات أجنبية وتراجع أسعار النفط، ساهم في خلق بيئة أكثر استقرارا.

وقدر بنك الاستثمار "سي آي كابيتال" أن كل انخفاض بمقدار ١٠ دولارات في سعر برميل النفط تحت حاجز ٧٤ دولارا، سيؤدي إلى تقليص العجز التجاري لمصر بمقدار مليارى دولار في ٢٠٢٥. كما أشار إلى أن احتياجات مصر التمويلية تتراوح بين ٢٧ و٢٩ مليار دولار، يتم تغطيتها من خلال مصادر متنوعة بينها أقساط ديون، استثمارات أجنبية، وتمويلات من الأسواق العالمية، مع توقع بوجود فجوة بين ٣ إلى ٥ مليارات دولار قد يتم تغطيتها عبر صفقات بيع أصول، في توافق مع تقديرات وكالة "فيتش ريتينغ".

وتعليقا على توقعات الصندوق ، قال الخبير الاقتصادي، الدكتور مدحت نافع، بشأن تراجع سعر الدولار أمام الجنيه المصري. إن توقعات صندوق النقد الدولي تعتمد على انخفاض سعر الدولار عالميًا، لافتا إلى أنه يختلف مع رؤية صندوق النقد، مشيرًا إلى أن هناك عوامل كثيرة تضغط على سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري، وأن الأمر غير مرتبط بتراجعه عالميًا.

وأوضح أن مصر تعاني من شح في العملة الصعبة وليس في الدولار الأمريكي فقط.

وأشار إلى أن أسباب رفع صندوق النقد توقعاته لنمو الاقتصاد المصري بـ٢٠ نقطة مئوية، تعود إلى أكثر من عامل، أهمها التزام مصر بالبرنامج المتفق عليه مع الصندوق، وتحريك أسعار المحروقات بما يخفف من العبء على الموازنة العامة.

ولفت نافع إلى أن صندوق النقد يراهن على خفض النفقات الاستثمارية من الحكومة المصرية، متابعًا أن هناك التزام ببرنامج الطروحات الحكومية حتى وإن كان يسير ببطء، لكن من المرجح أن سيكون هناك التزامًا أكثر خلال الفترة المقبلة.

توقعات بقفزات قياسية لمستوي تحويلات المصريين بالخارج بسبب الحرب التجارية

للشهر الحادي عشر على التوالي استمرت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في تحقيق قفزات متتالية عقب الإجراءات الإصلاحية في مارس ٢٠٢٤، حيث ارتفعت خلال شهر يناير٢٠٢٥ بمعدل ٨٣,٢٪ لتصل إلى نحو ٢,٩ مليار دولار (مقابل نحو ١,٦ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٤)، وهي تدفقات لم تحدث من قبل خلال شهر يناير من كل عام.

كما شهدت التحويلات خلال الشهور السبعة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (الفترة يوليو/يناير ٢٠٢٤/٢٠٢٥) ارتفاعًا بمعدل ٨١,٠٪ لتصل إلى نحو ٢٠,٠ مليار دولار (مقابل نحو ١١,٠ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق).

ويواصل المصريون بالخارج تعزيز دعمهم للاقتصاد الوطني للشهر الحادي عشر على التوالي، مدفوعين بالإجراءات الإصلاحية التي اتخذت في مارس ٢٠٢٤.

وشهد شهر يناير ٢٠٢٥ وحده قفزة قياسية في التحويلات بنسبة ٨٣,٢٪ لتصل إلى نحو ٢,٩ مليار دولار، مقارنة بـ١,٦ مليار دولار في يناير ٢٠٢٤، في أعلى مستوى تسجله التحويلات خلال شهر يناير في تاريخها.

سياسة نقدية ناجحة

من جانبه ، قال طارق متولي، الخبير المصرفي، إن ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج يعود إلى السياسة النقدية الناجحة التي اتبعها البنك المركزي منذ قرار تحرير سعر الصرف في شهر مارس ٢٠٢٤ والتي ساهمت في القضاء على السوق الموازي للعملة ووجود سعر موحد للدولار واستقرار سعر الصرف على مدى الأحد عشر شهرا الماضية ما أدى لعودة وزيادة ثقة العاملين بالخارج.

وأضاف متولي أن تحويلات العاملين بالخارج متوقع أن تحقق قفزات جديدة خلال العام الجاري ٢٠٢٥ بنسب كبيرة خاصة مع استدامة استقرار سعر الصرف لفترة طويلة منذ مارس العام الماضي، مضيفا أن ذلك يفضل السياسة النقدية الناجحة ما ساهم في زيادة الثقة في الاقتصاد المصري وزيادة تحويلات المصريين بالخارج.

وتابع متولي، أن معدلات التنازل عن الدولار للمصارف الرسمية شهدت ارتفاعًا كبيرًا ما عزز من قدرة البنوك على تلبية قوائم الانتظار الخاصة بالعملة الأجنبية نتيجة توافر النقد الأجنبي بالبنوك، موضحا أن من أسباب زيادة تحويلات المصريين بالخارج الاستفادة من سعر الفائدة المرتفع بالبنوك، إضافة لمبادرة طرح أراض وعقارات بالعملة الأجنبية للمصريين بالخارج.

وأوضح الخبير المصرفي أن هذا الأداء الإيجابي يعكس ثقة المصريين بالخارج في المسار الاقتصادي والإصلاحات النقدية، مما يعزز من استقرار سوق الصرف ويدعم الاحتياطي النقدي للبلاد.

وتعليقا على زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الشهور السبعة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ لنحو ٢٠ مليار دولار، قال هاني أبو الفتوح، الخبير المصرفي، يبدوا أن الحرب التجارية وتقلبات أسعار النفط ربما تؤثر على تحويلات المصريين العاملين في الخارج، خاصة أن معظم المصريين يعملون في الدول الخليجية النفطية. وأي تراجع في أسعار النفط قد يؤثر بالسلب على قدرتهم على إرسال الأموال إلى عائلاتهم في مصر.

وأوضح أن تحويلات المصريين بالخارج، شهدت ارتفاعًا قياسيًا في يناير ٢٠٢٥ (٨٣,٢٪ إلى ٢,٩ مليار دولار) وخلال أول ٧ أشهر من السنة المالية (٨١,٠٪ إلى ٢٠,٠٠ مليار دولار)، لافتا إلى أنه برغم التحسن الحالي، فإنه يجب أن نكون حذرين بسبب مخاوف من تراجع التحويلات الحرب التجارية التي بدأتها أمريكا، فقد يواجه المصريون العاملون بالخارج صعوبات في تكوين حصيلة مالية كافية للتحويل.

وتابع : أما عن تزايد نشاط السوق السوداء للدولار، فهو يثير قلقي بشأن تأثيره على التحويلات إلى القنوات الرسمية ، فإذا استمرت السوق السوداء في تقديم أسعار أعلى ربما يفضل العاملون بالخارج تحويل أموالهم من خلال السوق السوداء للعملة، مما يضعف التحويلات الى القطاع المصرفي المصري. لكن أعتقد أن الإصلاحات التي نفذها البنك المركزي قللت الفجوة بين الأسعار الرسمية وغير الرسمية.

وأشار إلي أنه لضمان استمرار تدفقات التحويلات، يجب على الحكومة المصرية اتخاذ عدة إجراءات ، وأعتقد أن تحسين ثقة المصريين في النظام المصرفي ممكن من خلال تطوير الخدمات المصرفية وتسهيل التحويلات عبر البنوك ورسوم التحويلات. بالإضافة إلى ذلك، أقترح أن تعزز الحكومة الحوافز للعاملين بالخارج من خلال تقديم عوائد مميزة على التحويلات ، ولكن مع القفزة الكبيرة في التحويلات، يجب التحذير من الانزلاق إلى قنوات غير رسمية بسبب الضغوط الاقتصادية، وإيلاء مزيد من والاهتمام من الحكومة والبنك المركزي لضمان استمرارية هذه التدفقات .

وقال الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، نائب رئيس الاتحاد العربي للتنمية الاجتماعية بجامعة الدول العربية لشئون التنمية الاقتصادية، أن ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال عام ٢٠٢٤ لتسجل نحو ٢٩,٦ مليار دولار بمعدل ٥١,٣٪ مقابل نحو ١٩,٥ مليار دولار خلال العام السابق ٢٠٢٣.

وأضاف غراب أن ذلك يعود إلى السياسة النقدية الناجحة التي اتبعها البنك المركزي منذ قرار تحرير سعر الصرف في شهر مارس ٢٠٢٤ والتي ساهمت في القضاء على السوق الموازي للعملة ووجود سعر موحد للدولار واستقرار سعر الصرف على مدى العشرة أشهر الماضية ما أدى لعودة وزيادة ثقة العاملين بالخارج .

أوضح غراب، أن تحويلات العاملين بالخارج خلال شهر ديسمبر بلغت ٣,٢ مليار دولار وهي زيادة كبيرة مقارنة بنفس الشهر العام الماضي والتي بلغت نحو ١,٦ مليار دولار، موضحا أن هذه هي الزيادة العاشرة للشهر العاشر على التوالي خلال عام ٢٠٢٤.

على هامش اجتماعات الربيع لمجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين بالعاصمة الأمريكية واشنطن

محافظ البنك المركزي المصري يشارك في الاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين

شارك حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي المصري، في الاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، والذي استمرت فعالياته يومي ٣٢ و٤٢ أبريل الجاري، وذلك على هامش اجتماعات الربيع لمجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين المنعقدة في الفترة من ١٢ إلى ٦٢ أبريل ٥٢٠٢ بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

وقد ضم الوفد المصري المشارك في اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين كلا من أحمد كجوك، وزير المالية، ورامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري للاستقرار النقدي، وياسر صبحي، نائب وزير المالية للسياسات المالية.

وخلال مشاركته في الاجتماعات، ناقش محافظ البنك المركزي المصري عددًا من القضايا المهمة، من أبرزها المخاطر التي تواجه الأسواق الناشئة، والناجمة عن الحروب التجارية وما تسببه من اضطرابات في سلاسل الإمداد، وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة تقلبات أسعار الصرف، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، مشددا على ضرورة التنسيق بين صانعي السياسات المالية العالمية لمعالجة هذه التحديات والحد من آثارها السلبية.

كما تطرق إلى أهم معوّقات التنمية التي تواجه القارة الإفريقية، خصوصًا ضعف البنية التحتية، وتحديات الاقتصاد الكلي، وارتفاع تكلفة رأس المال، مشيرًا إلى أهمية الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لمعالجة التفتت في حركة التجارة الدولية.

وأكد المحافظ ضرورة زيادة عدد المشروعات القابلة للتمويل في القارة لجذب رأس المال الخاص، وتعزيز قدرة مؤسسات التنمية متعددة الأطراف على الإقراض من خلال تبني مبادرات مبتكرة مثل رأس المال المختلط، وتشجيع إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، بالإضافة إلى أهمية تعبئة رأس المال الخاص على نطاق أوسع من خلال تقديم الضمانات اللازمة لتقليل مخاطر الاستثمارات، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

والجدير بالذكر أن مصر تشارك في اجتماعات مجموعة العشرين كدولة مدعوة للمرة الخامسة منذ انشاء المجموعة، والثالثة على التوالي، حيث شاركت في اجتماعات الدورة الماضية عام ٤٢٠٢ برئاسة البرازيل، وفي اجتماعات عام ٣٢٠٢ تحت رئاسة الهند، كما تشارك في الاجتماعات الحالية التي تترأسها جنوب أفريقيا خلال العام الممتد من الأول من ديسمبر ٤٢٠٢ وحتى نوفمبر ٥٢٠٢.

أول صندوق في مصر للاستثمار الخاص في الأسهم العامة (EPIP)

بنك مصر يستثمر في صندوق "سي ثري كابيتال ١"

في ضوء التزام بنك مصر الدائم بدعم الاستثمارات المبتكرة وتعزيز كفاءة سوق رأس المال المصري، ساهم بنك مصر، أحد المؤسسات المالية الرائدة، كمستثمر رئيسي في صندوق "سي ثري كابيتال ١"، وهو أول صندوق للاستثمار الخاص في الأسهم العامة (PIPE)) في مصر، يركز على الاستثمار في الأسهم المدرجة بالبورصة المصرية، بهدف تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركات التي يستثمر بها الصندوق، من خلال الحصول على مقعد أو أكثر في مجالس إدارات هذه الشركات ويمثل استثمار البنك نحو ٢٠٪ من حجم الصندوق، وذلك في إطار الإغلاق الأول للصندوق بقيمة ١,٨ مليار جنيه، مع استهداف الوصول إلى ٣ مليارات جنيه عند الإغلاق النهائي.

ويدار الصندوق بواسطة شركة "سي ثري" لإدارة صناديق الاستثمار، وهي شركة مستقلة تم تأسيسها بالشراكة بين "سي آي كابيتال" و"كومباس كابيتال"، ويستهدف الصندوق الاستثمار في الشركات المدرجة ذات الأسس القوية، مع اتباع نهج نشط لدعم النمو وتعظيم العوائد.

وأكد هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، أن استثمار البنك في صندوق "سي ثري كابيتال ١" يمثل خطوة استراتيجية تعكس الثقة العميقة في إمكانات السوق المصري وقدرته على توليد فرص استثمارية جاذبة، في اطار الجمع بين النهج الاستثماري النشط الذي يعتمده الصندوق، مدعومًا بخبرة "سي آي كابيتال" و"كومباس كابيتال" الذي سيخلق قيمة حقيقية مستدامة لكل من المستثمرين والشركات المدرجة."

وأضاف هشام عكاشه "نحن ملتزمون بخلق الفرص الاستثمارية التي تعزز من كفاءة سوق رأس المال المصري، وتسهم في نمو الشركات المحلية، واجتذاب شركات أخرى للبورصة المصرية، ومن خلال هذا الاستثمار نهدف إلى تعزيز القيمة المضافة للسوق المصري والمساهمة في تحقيق استراتيجيات النمو المستدام عبر شراكات فعالة».

و أشار أحمد صبحي – رئيس قطاع الأسواق المالية و الاستثمار ببنك مصر – أن هذا الاستثمار يأتي ضمن استراتيجية بنك مصر لتنويع محفظته الاستثمارية عبر قطاعات وأسواق متعددة، مع التركيز على الاستثمارات ذات القيمة المضافة والفرص الواعدة، و أن بنك مصر يتمتع بسجل حافل من الاستثمارات في قطاعات مختلفة، تشمل الأسهم العامة والخاصة، والبنية التحتية، مما يعزز تحقيق توازن استثماري متكامل قادر على تحقيق عوائد مستدامة.

وقد تم الإغلاق الأول للصندوق بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية في مارس ٢٠٢٥، بمشاركة مجموعة من كبار المستثمرين في مصر والمنطقة، بما في ذلك البنوك الرائدة والمؤسسات المالية، بإجمالي نحو ١٧ مستثمرًا، مما يعكس الثقة الكبيرة في هيكل الصندوق واستراتيجيته.

هذا ويحرص بنك مصر على القيام بدوره الحيوي في مساندة كافة الأنشطة التي من شأنها تعزيز الاقتصاد القومي، ويعمل البنك دائما على تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائما التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

٣ وزراء مصريون يبحثون مع المفوضية الأوروبية الجدول الزمني من الحزمة المالية الأوروبية بقيمة ٤ مليارات يورو

جرى اتصال هاتفي بين د.بدر عبد العاطى وزير الخارجية والهجرة مع دوبرافكا سويتشا مفوضة الاتحاد الأوروبي للمتوسط، يوم الخميس الماضي ، وذلك في إطار التعاون المشترك لدعم العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي.

أعرب الوزير عبد العاطى خلال الاتصال عن الحرص على مواصلة التعاون مع المفوضة الأوروبية لتنفيذ المحاور الستة للشراكة الاستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الشق الاقتصادي من الشراكة الاستراتيجية والتطلع لصرف الشريحة الثانية من الحزمة المالية الأوروبية بقيمة ٤ مليار يورو المقدمة لمصر، مرحبا باعتماد البرلمان الأوروبي في الأول من إبريل ٢٠٢٥، لقرار تقديم الشريحة.

كما أعرب وزير الخارجية عن التطلع لمواصلة التعاون المشترك لتشجيع الاستثمارات الأوروبية بمصر على ضوء الأولوية التي توليها الحكومة المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما تطرق إلى ملف الهجرة حيث أكد وزير الخارجية على أهمية ربط الهجرة بالتنمية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وتعزيز الشراكة في مجال الهجرة النظامية، على ضوء الأعباء التي تتحملها الحكومة المصرية ارتباطا باستضافة ملايين اللاجئين والمهاجرين وطالبى اللجوء.

وكانت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، قد اجتمعت مع إيلينا فلوريس، المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية بالمفوضية الأوروبية، بمشاركة أحمد كجوك، وزير المالية، وذلك في إطار مواصلة مشاركتها في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين المنعقدة بالعاصمة الأمريكية واشنطن ولقاءاتها المكثفة مع مختلف شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين وممثلي الحكومات.

وجاء اللقاء اضطلاعًا بالدور الذي تقوم به الوزارة لتنفيذ الشق الاقتصادي في إطار الحزمة المالية الأوروبية التي تم الإعلان عنها خلال العام الماضي، تزامنًا مع ترفيع مستوى العلاقات المصرية الأوروبية إلى الشراكة الاستراتيجية.

وشهد الاجتماع بحث الجدول الزمني للانتهاء من الإجراءات الخاصة بالمرحلة الثانية من آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة (MFA)، بقيمة ٤ مليارات يورو، والجهود التي تقوم بها الوزارة للتنسيق مع الجهات الوطنية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية ضمن المرحلة الثانية من الآلية، والتي تأتي كجزء من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي تنفذه الحكومة.

وخلال الاجتماع، أشادت المشاط بالطفرة التي تشهدها العلاقات المصرية الأوروبية منذ انعقاد القمة المشتركة في مارس الماضي، وترفيع العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، فضلا عن التنسيق التام بين مختلف الجهات الوطنية والأوروبية من أجل تنفيذ المحاور الرئيسية للشراكة الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

يذكر أنه في إطار الدور المنوط بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، فإنه يتم العمل على تنفيذ الشق الاقتصادي في العلاقات المصرية الأوروبية، خاصة على مستوى آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة، وآلية ضمانات الاستثمار، وفي الوقت الحالي يجري عقد سلسلة من الاجتماعات الفنية على المستويين الوطني، وكذلك بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ حزمة الإصلاحات المقترحة ضمن المرحلة الثانية، التي تأتي في إطار ٣ محاور هي تعزيز استقرار وصمود الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وكانت الدكتورة رانيا المشاط قد أعلنت في ديسمبر الماضي موافقة المفوضية الأوروبية على صرف تمويل لمصر بقيمة مليار يورو، ضمن آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة (MFA) والتي تعد المرحلة الأولى من تمويلات بقيمة ٥ مليارات يورو ستتم إتاحتها حتى عام ٢٠٢٧.

الحصاد
الرؤية الفائقة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 27 إبريل 2025 ● العدد 789

البنك المركزي: طباعة العملات البلاستيكية فئتي الـ ١٠ والـ ٢٠ جنيها مستمرة ولم يتم وقفها

أكـد البنك المركزي المصري أنه لم يتم وقف طباعة العملات البلاسـتيكية فئة الـ ١٠ والـ ٢٠ جنيهًا.

وأوضح المركزي، في بيان له ، أنه بخصوص صورة الـ ١٠ جنيهات الورقية المتداولة على بعض وسائل التواصل الاجتماعي ويظهر عليها تاريخ طباعة حديث، فإنه يؤكد اسـتمرار تداول جميع العملات النقدية فئة العشرة والعشرين جنيهًا جنبًا إلى جنب سواء البلاستيكية "المصنوعة من البوليمر" أو الورقية.

البنوك تبدأ وقف شهادات العائد المرتفع بداية من اليوم الأحد

تخفيض أسعار الفائدة .. رابحون وخاسرون

خبراء : قرار «المركزي» انفراجة كبيرة لرجال الأعمال وأصحاب المشروعات ويؤدي إلى تقليل تكلفة الاقتراض و يعزز فرص ضخ استثمارات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة

فـي خطوة وُصفـت بالمفاجئة والمهمة، أعلن البنـك المركزي المصري، الخميس قبل الماضي ، عن خفض أسـعار الفائدة الأساسـية بنسبة ٢,٢٥٪، لتصـل إلى ٢٥٪ على الإيـداع و٢٦٪ على الإقراض، وهو أول خفض من نوعه منذ أكتوبر ٢٠١٩.

هـذا القرار، الذي يأتي في ظل تحـولات اقتصادية داخلية وخارجية، يطرح تسـاؤلات جوهرية حول المسـتفيدين والمتضررين منه، خاصة مـع اسـتمرار ارتفاع معـدلات التضخـم، وتراجع القوة الشـرائية للمواطنين ، فيما توالت ردود الفعل ..

حيث أعلن البنك الأهلي المصري، عن إدخال تعديلات جديدة على أسعار العائد الخاصـة بالشـهادات البلاتينيّة، وقال محمد الإتربـي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إن لجنة الأصول والخصوم بالبنك قررت في اجتماعها وقف إصدار الشـهادات البلاتينية ذات الأجل السنوي بجميع دوريات صرف العائد، بدءًا من اليوم الأحد ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، على أن يتم تنفيذ القرار عبر فروع البنك المختلفة والتطبيقات الرقمية.

وأضاف الإتربي أن اللجنة قررت كذلك خفض العائد على الشـهادات البلاتينية لأجل ثلاث سـنوات بمقدار ٢٪، ليشـمل القرار جميـع دوريات صرف العائد، موضحًـا أن هذا الإجراء يأتي في إطار التفاعل مع السياسـة النقدية الجديدة التي أعلنها البنك المركزي، والتي تضمنت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٥٪ .

كما شـمل التعديل خفض العائد على الشـهادات البلاتينية ذات العائد المتغير بنسبة ٢,٢٥٪، في خطوة تستهدف ضبط العوائد بما يتماشى مع التطورات في السوق المصرفي والتوجهات الاقتصادية الراهنة.

ويعد البنك الأهلي المصري من أكبر البنوك التي تقدم أعلى عائد على شـهادات الادخار في السـوق المصري، رغم خفض أسـعار الفائدة الأخير، وقد كشـف البنك عن تعديل أسـعار الفائدة على العديد من شهاداته الادخارية، حيث أعلن عن تخفيض العائد على الشـهادة الثلاثية البلاتينية ذات العائد المتغير بنسـبة ٢,٢٥٪، ليصـل إلـى ٢٥,٢٥٪ بدلا مـن ٢٧٪. وتعتبر هذه الشـهادة من بين الشهادات الأكثر طلبًا من العملاء، حيث تقدم عوائد مغرية، وتمتاز بمرونة كبيرة في سحب العوائد بشكل ربع سنوي.

وأتخذ "بنك مصر"، ثاني أكبر البنوك الحكومية، مساراً مشابهاً، بوقف إصدار شهادة العائد المرتفع، بينما قام بتخفيض العائد على الشهادات لأجل ٣ سنوات، على نحو أكبر بلغ ٢,٢٥٪.

و قـررت لجنـة الأصـول والخصـوم ببنك مصر، خـلال اجتماعها الأخير، اجراء بعض التعديـلات علـى الشـهادات الادخارية التي تسـري اعتبارا من اليـوم الأحد ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، وذلـك في ضوء قـرار البنك المركزي المصري بخفض أسـعار الفائدة بمقدار ٢٢٥ نقطة أساس في اجتماعه يوم ١٧ أبريل ٢٠٢٥ ، حيـث تقرر إيقاف إصدار شـهادة "طلعت حـرب" السـنوية ذات العائـد الثابت بجميع دوريات صرف العائد.

وشـملت التعديلات أيضاً خفض العائد على شـهادة "ابـن مصـر" ذات العائـد الثابت المتناقـص لـمدة ثلاث سـنوات بنسـبة ٢٪، بمختلف دوريات الاسـتحقاق ، وكذا خفض العائد علي شـهادة القمة الثلاثية ذات العائد الثابت بنسبة ٢٪.

وقـال البنك في بيان له إنه سـبق اجراء بعض التعديـلات، من أبرزها خفض العائد على "شـهادة يومياتي" والشـهادات الثلاثية ذات العائد المتغير بنسـبة ٢,٢٥٪، وكذا، حسـاب "سـوبر كاش" الجاري والتوفير وذلك بنسب تخفيض ٢,٢٥٪ ، لينخفـض الحد الأقصى للعائد إلـى ١٩,٥٠٪ بعد أن كان في نطاق ٢١,٧٥٪، إلى جانب تعديل العائد على الحسـابات المرتبطة بالكوريدور بنفس نسبة التخفيض.

البنك الأهلي المصري يعدل سعر العائد على الشهادات البلاتينية

انفراجة

وبحسـب خبراء ، يعد قرار «المركزي » بمثابة انفراجـة كبيرة لرجال الأعمال وأصحاب المشروعات، حيث يؤدي خفض الفائدة إلى تقليل تكلفة الاقتراض، ما يعزز فرص ضخ اسـتثمارات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة.

و مثـل رفـع الفائـدة بعد تحرير سـعر الصرف في مارس ٢٠٢٢، اشـتكى المستثمرون من ارتفاع تكلفة التمويل، التي كانت تعيق تنفيذ كثير من المشاريع، خاصة مع التحديات المرتبطة بالتضخم وارتفاع أسعار المواد الخام.

ويشير الخبراء إلى أن خفض الفائدة ينعش الآمال في سوق المال، إذ يدفع بعض أصحاب الودائع إلى توجيه أموالهم نحو الأسهم لتحقيق عوائد أفضل ، ويأتي ذلـك بالتزامن مع تنفيذ الحكومة لبرنامج الطروحات العامة، الذي يتضمن طرح حصص من ١٠ شـركات حكومية في البورصة، ما يعزز فرص دخول سـيولة جديدة وتنشيط التداول.

كذلـك من المتوقع أن يسـتفيد قطاعـا الذهب والعقارات من خـروج جزء من السـيولة البنكية، خصوصًا تلك المرتبطة بالشهادات مرتفعة العائد التي اقترب موعد اسـتحقاقها ، ويشير محللون إلى أن العقارات قد تشهد نشاطًا متزايدًا خلال العام الحالي مع توسـع في المشـروعات الجديدة وخاصة بالشراكة مع الدولة.

علـى صعيد المالية العامة، يسـهم خفض الفائدة في تقليـل العائد الذي تدفعه الحكومـة علـى أدوات الدين مثـل أذون وسـندات الخزانة، مـا ينعكس على تقليـص عبء خدمة الدين العام وتقليص عجز الموازنة، وهي من أبرز التحديات الاقتصادية في الوقت الراهن.

ورغم ما يبدو من أن خفض الفائدة قد يقلل أرباح البنوك من القروض، فإن ذلك يقابله احتمال تقليل الفوائد المدفوعة على شـهادات الادخار، وخاصة تلك ذات العائـد المرتفع. كمـا أن زيادة الطلب على القروض قد يعـوّض هذه الفجوة، لا سيما إذا استمرت البنوك في تقديم منتجات تمويلية مبتكرة.

ويشـير بعـض المحللين إلى أن تسـهيل الاقتـراض وتحفيز بيئـة الأعمال قد يسـاهمان في توفير فرص عمل جديدة، سـواء عبر استثمارات مباشرة أو من خلال توسـعات في مشـروعات قائمة، ما قد يخفف من معدلات البطالة خلال الأشهر المقبلة.

ويلفت المحللون إلى أن قائمة الخاسرين من القرار ، تشمل أصحاب المدخرات والمسـتثمرين في أدوات الدين ، فالمدخرون الذيـن اعتادوا على عوائد مرتفعة من شـهادات الادخار هم أول المتأثرين سـلبًا بقرار خفض الفائدة. ومع ترقب احتمالية توقف بنكي الأهلي ومصر عن إصدار الشهادات ذات العائد ٢٧٪، قد تنخفض العوائد المتاحة بشكل كبير، ما يضغط على أصحاب المدخرات الثابتة، خصوصًا كبار السن وأصحاب الدخول المحدودة.

كما يؤدي خفض أسعار الفائدة إلى تراجع العائد على أذون وسندات الخزانة، مما قد يُضعف شـهية بعض المستثمرين، لا سـيما الأجانب الذين يبحثون عن أعلى عائد ممكن مقارنة بمخاطر السوق. ورغم أن العائد لا يزال من بين الأعلى عالميًا، فـإن اتجاه البنوك المركزية في الدول الكبـرى نحو رفع الفائدة قد يعيد رسم خريطة الاستثمارات المالية.

تيسير السياسة النقدية

يُشـير القرار إلى تحول في السياسـة النقدية نحو التيسـير، بعد سنوات من التشـديد لمواجهـة التضخـم وجـذب الاسـتثمارات قصيرة الأجـل (الأموال السـاخنة) ، ويراهن البنـك المركزي على أن هذا التغيير سـيُحفز النمو ويُعيد النشاط الاقتصادي دون أن يُطلق العنان لموجات تضخمية جديدة.

ويشـيرون إلـى أن تحديد مـا إذا كانت هذه السياسـة سـتنجح في إنعاش الاقتصاد دون دفـع فاتورة تضخميـة جديدة، يظـل مرهونًا بقـدرة الحكومـة والبنك المركزي علـى إدارة المرحلة المقبلة بحكمة وحذر.

ويـري خبراء أن التـحدي الحقيقي يكمن في الموازنـة الدقيقة بين دعم النشـاط الاقتصادي، والحفـاظ علـى اسـتقرار الأسـعار، وضمان استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين، دون زعزعة ثقة الأسواق.

رابحون

ويؤدي قرار المركزي بخفض الفائدة إلى تراجع أسـعار الفائدة على القروض للعملاء، سـواء من الأفراد أو الشـركات، وهو ما يجعـل تكلفة الحصول على قرض من أجل إقامة مشروعات استثمارية أرخص، وكذلك بالنسبة للأفراد حيث يمكنهم الحصول على قروض لشراء احتياجاتهم المختلفة بفوائد أقل.

وانتظر المسـتثمرون طويلا قـرار البنك المركزي بخفض الفائـدة، التي كان قد رفعها بنسبة ١٩٪ منذ العودة إلى تحرير سعر الصرف بداية من مارس ٢٠٢٢، من أجل السيطرة على معدلات التضخم التي تفاقم نتيجة ارتفاع الدولار وزيادة أسعار المواد البترولية.

ومن شـأن بقاء أسـعار الفائدة عند مسـتوى مرتفع تأجيل المستثمرين لضخ اسـتثمارات جديدة، بسـبب التكلفة المرتفعة للحصول على التمويل من البنوك، وصعوبة تمرير التكاليف المرتفعة الناتجة عن أسعار الاقتراض لأسعار المنتجات خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتكاليف الإنتاج أصلا وتراجع القوة الشرائية.

كما تعتبر البنوك من أكبر المستفيدين من قرار خفض أسعار الفائدة خاصة في حالة إلغاء أو خفض العائد على شـهادات الادخار مرتفعة العائد التي تصدرها للعملاء، وهو ما يساهم في خفض تكاليف الفوائد التي تدفعها.

فيما يتوقع أن تنشـط طلبات الاقتراض، بعـد خفض الفائدة وبالتالي تزيد قيمة المبالغ المقترضة وهـو ما يزيد معها العائد المدفوع عليها للبنوك وهو ما يعوض الفائدة المرتفعة التي كانت تحصل عليها البنوك من قبل من حجم قروض أقل.

مستثمرو البورصة

هنـاك علاقة عكسـية بين أسـعار الفائدة والاسـتثمار فـي الأوراق المالية في البورصة، فكلما كانت الفائدة على الودائع في البنوك منخفضة كلما زاد الإقبال على الاسـتثمار في البورصة فـي محاولة لتحقيق مكاسـب أعلى من التي قد يجنيها أصحاب الودائع في البنوك.

وأعلنت الحكومة مؤخرًا عن بدء تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية في البورصة خـلال العام الحالي، التي تهدف إلى طرح حصص من ١٠ شـركة في عدد من القطاعات، وهو المتوقع معـه أن ينتعش التداول في البورصة، وأن تدخل أموال جديدة إلى سوق المال.

من ناحيـة أخري ، من المتوقع أن تزيد اسـتفادة قطاعي الذهب والعقارات من الأموال التي قد تخرج من البنوك بعد انتهاء فترة الشهادة ذات العائد ٢٧٪ التي أطلقتها بنوك مصر والأهلي تزامنا مع تحرير سعر الصرف.

ومن المنتظر مع انتهاء مدة هذه الشهادة خروج جزء من هذه الأموال واستثمارها في قطاعات أخرى ومن ضمنها العقارات والذهب.

ويتوقع محللو عقارات، أن يشـهد قطـاع العقارات بعض الانتعاش خلال العام الجاري مع انخفاض أسـعار الفائـدة وزيادة المشـروعات العقارية المطروحة خاصة تلك التي يتم تنفيذها بنظام المشاركة مع الحكومة، إلى جانب الاستمرار في تنفيذ بعض المدن الجديدة وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة.

مـن ناحيـة أخري ، فإنـه مع زيادة معـدلات الاقتراض المتوقع خـلال الفترة المقبلة عقب خفض أسـعار الفائـدة وزيادة المشـروعات العقارية المطروحة خاصة تلك التي يتم تنفيذها بنظام المشاركة مع الحكومة، إلى جانب الاستمرار في تنفيذ بعض المدن الجديدة وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة.

مـن ناحيـة أخري ، فإنـه مع زيادة معـدلات الاقتراض المتوقع خـلال الفترة المقبلة عقب خفض أسـعار الفائـدة على الإقراض سيتجه المستثمرون إلى تنفيذ استثمارات جديدة سواء مشروعات جديدة أو توسعات للمشروعات القائمة وهو ما يساهم خلال الفترة المقبلة مع الوقت في توفير فرص عمل جديدة والمساهمة في خفض معدل البطالة وتقليل أعداد العاطلين.

حيثيات القرار

وكان البنك المركزي أوضح في البيان المرافق لقرار السياسة النقدية أن خفض أسـعار العائد الأساسـية بواقع ٢٢٥ نقطة أسـاس يُعد «مناسبًا للحفاظ على سياسـة نقدية ملائمة تهدف إلى ترسيخ التوقعات ودعم المسار النزولي المتوقع للتضخم».

المركزي المصري أشـار إلى أن الأداء الشـهري لمعدل التضخم منذ بداية العام "بـدأ في الاقتـراب من نمطه المعتاد تاريخيا، مما يشـير إلى تحسـن توقعات التضخـم" ، متوقعا أن يسـتمر التضخـم في الانخفاض خـلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، "وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالربع الأول من ٢٠٢٥».

وفي الوقت نفسـه، ألمح البنك المركزي المصري إلى أن توقعات التضخم عُرضة لمخاطـر صعودية "في ظل احتمال تجـاوز إجراءات ضبط المالية العامة تأثيرها المتوقـع، فضلا عن حالـة عدم اليقين بشـأن تأثير الحـرب التجارية الصينية الأمريكية الحالية والتصعيد المحتمل للصراعات الجيوسياسية الإقليمية».

وقالت اللجنة في بيان إن خفض أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أسـاس يعد مناسـبا للحفاظ على سياسـة نقدية ملائمة تهدف إلى ترسيخ التوقعات ودعم المسار النزولي المتوقع للتضخم.

وأضافت اللجنة أنها سـوف تواصل تقييم قراراتها بشـأن فترة التقييد النقدي ومدى حدته على أساس كل اجتماع على حدة، مع التأكيد على أن هذه القرارات تعتمـد على التوقعات والمخاطر المحيطة بها وما يسـتجد من بيانات. وسـوف تستمر في مراقبة التطورات الاقتصادية والمالية عن كثب وتقييم آثارها المحتملة على المؤشرات الاقتصادية، ولن تتردد في استخدام كل الأدوات المتاحة لتحقيق هدف اسـتقرار الأسعار من خلال توجيه التضخـم نحـو مسـتهدفه البالغ ٢٪ ± ٢ نقطـة مئوية في الربـع الرابع من عام ٢٠٢٦.

وبـين بيـان "المركـزي" المصـري أن المؤشـرات الأوليـة للربـع الأول من عام ٢٠٢٥ بتعافي النشـاط الاقتصادي على نحو مستدام للربع الرابع على التوالي، إذ تجاوز معدل النمو النسـبة البالغة ٤,٣٪ المسجلة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤.

وأضاف أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فـي الربع الرابـع من ٢٠٢٤ مدفوعا أساسـا بالمسـاهمات الموجبة للصناعـات التحويليـة غيـر البترولية والتجارة والسـياحة. ومع ذلك، تشـير تقديرات فجوة الناتج إلى أن النشاط الاقتصـادي الفعلي لا يزال دون طاقته القصوى رغم النمو المسـتمر طوال عـام ٢٠٢٤. ومع ذلك، من المتوقع أن يصل النشـاط الاقتصادي إلى طاقته القصوى بنهاية السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦. وعليه، فإن تقديرات فجوة الناتج الحالية تدعـم الاتجاه النزولي المتوقع للتضخـم علـى المدى القصير، إذ من المنتظر أن تظل الضغوط التضخمية محدودة من جانب الطلب في ظل التقييد النقدي الحالي.

وذكـر أنه بالنسـبة للتضخم السـنوي، شـهد الربع الأول مـن عام ٢٠٢٥ انخفاضا ملحوظا في التضخم بسـبب التأثير المواتي لفترة الأساس بجانب الأثر التراكمي للتقييد النقدي وتلاشـي أثر الصدمات السـابقة. وتحديدا، تراجع التضخـم السـنوي العام والأساسـي إلى ١٣,٦٪ و٩,٤٪ في مارس ٢٠٢٥ علـى التوالي، وهو أدنـى معدل للتضخم الأساسـي فيما يقرب من ثلاث سنوات.

و«بشكل رئيسي، يُعزَى انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام إلى تراجع التضخم السنوي للسلع الغذائية من ٤٥,٠٪ في مارس ٢٠٢٤ إلى ٦,٦٪ في مارس ٢٠٢٥ ، كما أظهر التضخم السنوي للسلع غير الغذائية تباطؤا نسبيا في اتجاه الانخفاض، حيث تراجع من ٢٥,٧٪ في مارس ٢٠٢٤ إلى ١٨,٩٪ في مارس ٢٠٢٥، بسـبب اسـتجابته المتأخـرة للصدمات السـابقة وتأثير إجـراءات ضبط أوضاع المالية العامة. بالإضافة إلـى ذلك، بدأت التطورات الشـهرية للتضخم منذ بداية العام في الاقتـراب من نمطها المعتاد تاريخيا، مما يشير إلى تحسن توقعات التضخم"، بحسب البيان.

وأفـاد بأن الانخفاض الحاد في المعدل السـنوي للتضخم العام بنحو ٩,٠ نقطـة مئوية في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، اتسـاقا مع التوقعات، أدى إلى تقييـد الأوضاع النقديـة بدرجة ملحوظة مما أتاح مجالا واسـعا لبدء دورة التيسير النقدي.

وتابعـت اللجنـة : «من المتوقع أن يسـتمر التضخم فـي الانخفاض خلال عامـي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وإن كان بوتيـرة أبطـأ مقارنة بالربـع الأول من عام ٢٠٢٥ بسـبب تأثير إجراءات ضبط الأوضاع الماليـة العامة المنفذة والمقررة لعام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة انخفاض تضخم أسـعار السلع غير الغذائيـة. ومع ذلك، لا تزال توقعات التضخم عُرضة للمخاطر الصعودية في ظـل احتمال تجاوز إجراءات ضبـط المالية العامة تأثيرها المتوقع، فضلا عن حالة عدم اليقين بشـأن تأثير الحرب التجارية الصينيـة الأمريكية الحالية والتصعيد المحتمل للصراعات الجيوسياسية الإقليمية".

وقالـت اللجنـة في بيانهـا، إن عدم اليقين بشـأن آفاق النمـو الاقتصادي والتضخم عالميا أدى إلى تبني البنوك المركزية في بعض اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشـئة نهج حذر إزاء المسار المستقبلي للسياسة النقدية. وبينما يظل النمو الاقتصادي مسـتقرا إلى حد كبير، من المتوقع أن تؤدي التطورات الأخيـرة فـي التجارة العالميـة إلى خفـض التوقعات بسـبب المخاوف من اضطراب سلاسل التوريد وضعف الطلب العالمي.

وأضافت أنه على وجه الخصوص، انخفضت أسـعار النفط بشـكل ملحوظ نتيجـة عوامل مرتبطـة بجانب العرض وتوقعات بتراجـع الطلب العالمي في ظل اسـتمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية. في الوقت نفسه، شهدت أسـعار السلع الزراعية الرئيسـية، وخاصة الحبوب، تقلبات ناجمة عـن الاضطرابـات المناخية. ومع ذلـك، لا يزال التضخـم عُرضة للمخاطر الصعودية، بما في ذلك تفاقم التوترات الجيوسياسية واستمرار الاضطرابات في التجارة العالمية نتيجة تصاعد السياسات الحمائية.

تحديات عالمية

ويقول محمد أبو باشـا، كبير الاقتصاديين في "إي إف جـي القابضـة" إن قـرار المركزي بتيسير السياسـة النقدية جاء مدفوعا بارتفاع الفارق بـين معدل الفائدة والتضخم، تحسـبا للتحديـات العالميـة الراهنة وحالة القلق التي تشهدها التجارة.

بدورهـا، أشـارت إسـراء أحمد، المحللة الاقتصادية بشركة "الأهلي فـاروس"، إلـى اتسـاع الفـارق الإيجابـي فـي معـدلات الفائـدة الحقيقيـة، والـذي كان نتيجة طبيعية لتباطؤ التضخم بفعل تأثير سنة الأساس.

وقـال المحلـل الاقتصادي فـي إدارة البحوث الاقتصاديـة فـي بنك الكويـت الوطني، نعمان خالـد، إن هـذه هي المـرة الأولى منذ مارس ٢٠٢٤ التـي يتفق فيها أغلب المحللين على اتجاه الخفض، بعد عام من التشديد النقدي.

وتابع: "السياسـة النقدية أصبحت تعتمد بشكل كبير على تقييم كل اجتماع على حدة، نتيجة للتقلبات العالمية».

وتوقع محمد عبد العال عضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي، أن يرتفـع التضخـم بحد أقصى ١,٥٪ ليصل إلـى ١٥٪ بعد أن كان ١٣,٦٪، معتبـرًا أن هذا لا يزال ضمن النطاق المسـتهدف للتضخم في نهاية ٢٠٢٦ (٧٪ ± ٢٪).

وتابع :"الوقت مناسـب لبدء التيسـير النقدي بخفض الفائدة بنحو ٢٪ إلى ٣٪، مؤكدًا أن أقل من ذلك لن يكون مؤثرًا في تحقيق أهداف تشـجيع النمو وتنشيط الاستثمار وخفض تكلفة الدين العام».

ولفت إلى أن السياسـة النقدية التقييدية السـابقة نجحت في خفض متوسـط التضخم، وأن الارتفاع الأخير في مارس كان موسـميًا بسـبب شهر رمضان، متمنيا أن تبدأ لجنة السياسـة النقدية في خفـض الفائدة بنحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ نقطة أساس.

ناصر ..

بنك مصر يوقف إصدار شهادة "طلعت حرب" ويخفض العائد على عدد من الشهادات

قائمة الخاسرين تشمل أصحاب المدخرات والمستثمرين في أدوات الدين

البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) يطلق النسخة المطورة من خدمات الإنترنت البنكية استكمالاً لاستراتيجيته في التحول الرقمي

أعلن البنـك التجاري الدولي – مصـر (CIB)، أكبر بنك قطاع خاص في مصر، عن إطلاق النسـخة المطورة من خدمات الإنترنت البنكيـة، والتي تتيح للعملاء إدارة حسـاباتهم وإجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة وأمان من خلال متصفـح الإنترنت على أجهـزة الكمبيوتر أو الهاتـف المحمـول، دون الحاجـة إلى تحميـل التطبيق البنكي.

تتميز المنصة الجديدة بتصميم عصري وواجهة استخدام مبتكرة تضمن سهولة التنقل بين الخدمات المصرفية، بما يعزز من جودة تجربة المسـتخدم، ويواكـب احتياجات العملاء المتطورة في العصر الرقمي.

تتيـح المنصة الجديـدة مجموعة متنوعة مـن الخدمات، تشمل:

فتح الحسابات البنكية لحظيًا

اختيار خطط التقسيط لمدفوعات البطاقات الائتمانية

دفع الفواتير

ربط الشهادات والودائع

التقديم على القروض وبطاقات الائتمان

شراء وبيع صناديق الاستثمار

كما تشمل المنصة وظائف متقدمة مثل:

تحديث بيانات التواصل

طلب دفاتر الشيكات

إيقاف واستبدال البطاقات

إدارة الحسـابات للعملاء ذوي الصلة، مثل أولياء الأمور الذين يمكنهم إدارة حسابات أبنائهم القصّر

صرّح رشـوان حمادي، الرئيـس التنفيـذي لقطاعات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي بالبنك، قائـلا: «نفخر بإطلاق منصـة الإنترنت البنكية الجديدة بواجهة استخدام حديثة ترتقي بتجربة عملائنا الرقمية، وتعكس التزامنا بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتطورة.»

وأضاف: "يمثل هذا الإطلاق محطة جديدة في مسـيرة البنك نحو التحول الرقمي، وسنواصل تطوير حلول ذكية تدعم الشمول المالي وتلبي تطلعات عملائنا.»

تأتي هـذه الخطوة في إطـار اسـتراتيجية البنك لدعم الابتـكار الرقمي وتعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية، بما يتماشى مع التوجهات العالمية للتحول الرقمي وتوفير حلول مالية أكثر مرونة وسـهولة لشـرائح واسـعة من العملاء.

مذكرة تفاهم بالأحرف الأولى بين المصرف المتحد وشركة FINASTRA العالمية لتطبيق أحدث آليات الذكاء الاصطناعي مصرفيا

أشرف القاضي: ٤ محاور استراتيجية لتطبيق التقنيات الجديدة بالمصرف المتحد.

في إطار استراتيجيته للتحول الرقمي، أعلن المصرف المتحد عن توقيع مذكرة تفاهم بالأحرف الأولى مع شركة فاناسترا العالمية (FINASTRA)، المتخصصـة في الحلول والخدمات المالية، بهدف دمج تقنيات الـذكاء الاصطناعي والتعلم العميق ضمن عملياته المصرفية.

تتضمـن مذكـرة التفاهم وضـع الأطر العامـة لتطبيق أحدث تقنيات البيانـات الضخمـة (Big Data) ودمجهـا مـع تقنيات الـذكاء الاصطناعـي (AI) وبرامـج التعلـم العميق (Deep Learning)، وذلـك ضمـن خطـة المصرف المتحد للارتقاء بالخدمات والحلول المصرفية المقدمة للعملاء.

أربعة محاور استراتيجية للمشروع الرقمي

١. محور العملاء: تحليل ذكي وتفاعل مستمر

يهدف المشـروع إلـى تمكين أنظمة الحاسـب الآلي من تحليل البيانات الضخمة بشـكل فوري والتنبؤ باحتياجات العملاء من خلال تحليل سلوكهم بدقة. كما ستتيح هذه التكنولوجيا التفاعل الذكـي مع العملاء على مدار السـاعة، مما يعزز من تجربتهم المصرفية ويدفع نحو تقديم خدمات أكثر رفاهية وسرعة.

ومـن المتوقع أن تسـهم هذه الخطوة في تعزيـز رضا العملاء وولائهم علـى مسـتوى ٦٨ فرعًا حاليًـا، إلى جانـب القنوات الرقمية مثل:

الإنترنت البنكي

المحفظة الرقمية

الصراف الآلي التفاعلي

الموبايل البنكي

بالإضافة إلى التوسـع في تقديم حلول مالية مبتكرة تساهم في توسيع قاعدة الشمول المالي.

٢. دعم كفاءة الأعمال واتخاذ القرار

تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين كفاءة الأعمال ودعم عملية اتخـاذ القرار عبـر التحليل الذكي والفـوري للبيانات.

يوفـر المشـروع أدوات ذكيـة ومبتكـرة تسـاعد الموظفـين على تحسـين تجربـة العمـلاء المصرفية، بالإضافـة إلى رفع الكفـاءة التعليمية والتدريبية، وتعزيز القـدرة على متابعة أداء المؤسسة بشـكل تحليلي واحترافي، مما يعزز من تنافسـيتها في السوق المصرفي.

وفـي تعليقه على توقيع مذكرة التفاهم، أكد أشـرف القاضي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، أن اعتماد تقنيات البيانـات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلم العميق يمثل استثمارًا حقيقيًا في مستقبل القطاع المصرفي.

وأشـار القاضي إلى أن المشـروع يأتي كجزء من اسـتراتيجية المصرف الرقمي الشـاملة، والتي بدأ تنفيذها منذ عام ٢٠١٦، بهـدف مواكبة المتغيـرات العالمية المتسـارعة في قطاعي المال والأعمال.

وأضاف القاضي أن إدماج هذه التقنيات الذكية سـيحدث نقلة نوعية في أداء المصرف المتحد التنافسـي داخل السـوق، من خلال تحسـين إدارة البيانـات الضخمة، ورفع كفـاءة اتخاذ القـرار على كافة المسـتويات، ما ينعكس مباشـرة على جودة الأداء العام.

واختتم القاضي تصريحه بالإشـارة إلى أن المشروع يُعد جزءًا من خطة طموحة لتوسيع نطاق التكنولوجيا الذكية داخل البيئة المصرفيـة الرقمية للمصرف المتحد، بهـدف تقديم حلول مالية مرنة تتماشى مع المتغيرات المحلية والدولية.

كما أكد أن المصرف المتحد يسـعى من خلال هذه المبادرة إلى تقديم منتجات متميزة في:

التمويلات الائتمانية

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

منتجات التجزئة المصرفية

وذلـك لضمان تقديم خدمات مصرفية ذكية وآمنة وفعالة تحقق تطلعات العملاء في مختلف القطاعات.

يمنح ذلـك الإدارة العليا للمصرف المتحد القدرة على رسـم استراتيجيات دقيقة بناءً على مؤشرات أداء واضحة لحظيًا، ما يسهم في توجيه الجهود بكفاءة نحو تحقيق الأهداف.

٣. رفع كفاءة أمن المعلومات ومكافحة الاحتيال

يعـزز المشـروع قـدرات المصـرف الاسـتباقية فـي مجال أمـن المعلومـات، مـن خلال اكتشـاف محـاولات الاحتيـال والمخاطـر المحتملة بشـكل مبكـر. ويساهم ذلك في تحسين كفاءة العمل الداخلي وزيادة مستوى الأمـان والموثوقية وفقًا لأعلى معايير الجـودة العالمية في بيئة الثورة المعلوماتية.

٤. تطوير قدرات فرق العمل وتدريبهم

غدا .. «المصارف العربية» يعقد مؤتمره السنوي بالقاهرة

يعقـد اتحـاد المصـارف العربيـة – يوم غدا الأثنيـن- مؤتمـره السـنوي لعـام ٢٠٢٥ في القاهرة، تحـت رعاية محافظ البنـك المركزي المصري حسـن عبدالله، وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتـور أحمد أبوالغيط، وبالتعاون مع البنك المركزي المصري، واتحاد بنوك مصر، والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلـك يومـي ٨٢ و٩٢ أبريـل ٥٢٠٢، تحت عنوان: «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاقتصاد».

وذكر بيان أنّ المؤتمر المصرفي العربي السنوي للاتحاد يعقـد مداورة منذ أكثر من ٥٢ عامًا في معظم العواصم العربيـة حيث عقد عام ٢٠٢٤ فـي الدوحة – دولة قطر، وفـي العام ٢٠٢٣، عقد في الرياض – المملكة العربية السـعودية، وهو من المؤتمرات التي تحظى بمشاركة واسعة من قبل الدول العربية، لأهميّة الموضوعات التي يطرحها على المستويين العربي والدولي.

وأوضـح الأميـن العـام للاتحـاد بـأن مؤتمر القاهرة لهذا العام، يشـهد حضور حاشد من قبل المؤسسات المالية العربية والدولية من ٣٢ دولة عربيـة وأوروبية، حيث سيشـارك فـي أعماله أكثر من ٦٠٠ شـخصية قيادية مصرفية ومالية، ومحافظـو بنوك مركزية، ووزراء مال واقتصاد، وممثلون عن القطاعين العـام والخاص، للبحث في تعزيز التعـاون بين القطاعين العام والخاص لتحفيـز النمو الاقتصـادي في عالمنـا العربي، وذلك لاستكشـاف نماذج شـراكة مبتكرة توازن بيـن المصلحة العامة وربحيـة القطاع الخاص، ومعالجة التحديات الرئيسـية التـي تعيق التنفيذ الناجح لمشـاريع الشـراكة وتبادل المعرفة بين الحكومـات والمؤسسـات المصرفيـة والمالية العربية، كما أنه يكتسب أهميّة خاصة في المشهد الجيوسياسـي والإقتصـادي الحالـي، من خلال تعزيز الصمود، وتحقيق النمو طويل الأجل.

وسيناقش مؤتمر القاهرة الموضوعات والقضايا التالية:

١- دور الشـراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل النمو الإقتصادي.

٢- مسـاهمة الصيرفة الإسـلامية فـي تمويل الإقتصاد والتنمية المستدامة.

٣- آليـات التمويـل المبتكـرة للشـراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤- دور البنـوك الإنمائيـة متعـدّدة الأطـراف والمؤسسـات الماليّة الدولية في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٥- الإطار التنظيمي والسياسي لتفعيل الشراكات الفعّالة.

وأوضـح الاتحاد، أنّه سـيعمل علـى الخروج بتوصيـات عمليـة تبلور أهداف الشـراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساهمتها في تعزيز التنمية المسـتدامة – والتي سـوف ترسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي- جامعة الدول العربية.

بنك مصر يحتفل بيوم اليتيم مع ٣٠٠٠ طفل في ١٤ محافظة

في إطار التزامه المسـتمر بالمسـؤولية المجتمعية، نظم بنك مصر ومؤسسـته لتنميـة المجتمع احتفالا واسـع النطاق بـ يـوم اليتيم، شـمل ١٤ محافظة مصرية، استكمالا لدوره الريادي في خدمة المجتمع ودعم الفئات الأكثر احتياجًا.

حيث شهدت محافظة القاهرة ت

مصر والتشيك تتفقان على تفعيل مجلس الأعمال المشترك

التقى المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، السفير إيفان بوكل، سفير جمهورية التشيك لدى جمهورية مصر العربية، وذلك في إطار جهود تعزيز العلاقات الثنائية ودفع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وأكد الوزير، أهمية البناء على النجاحات السابقة في تطوير علاقات الشراكة الاقتصادية، مشيرًا إلى أن اللقاء استعرض سبل دعم الاستثمارات المشتركة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدين.

وأوضح «الخطيب»، في بيان، أن الحكومة المصرية تضع ضمن أولوياتها استقطاب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة، بما يحقق تنمية مستدامة، ويوفر فرص عمل لائقة ومنتجة.

تمهيد الأرض و التشريعات أبرز محاور خارطة الطريق المصرية للمنافسة علي جذب الاستثمارات بمنطقة الشرق الأوسط

توجيهات رئاسية بخلق مناخ استثماري أكثر تنافسية .. والحكومة تعلن طرح أكثر من 450 قطعة أرض صناعية للاستثمار

تتمتع مصر بموقع استراتيجي يجعلها مركزًا رئيسًا لحركة التجارة العالمية؛ وتُعتبر بوابة مثالية للوصول إلى الأسواق الدولية، ويتميز الاقتصاد المصري بفرص استثمارية واعدة، مدعومة بمشروعات قومية كبرى تركز على تطوير البنية التحتية، وتشمل هذه المشروعات توسيع وتحديث شبكة الطرق القومية، وتطوير الموانئ والنقل البحري، وإنشاء مطارات دولية جديدة، بالإضافة إلى إنشاء مجمعات صناعية متخصصة في التعدين والطاقة الجديدة والمتجددة.

و يعد الاستثمار هو المحرك الأساسي الذي يدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيَّما في الدول النامية، ومع اقتراب عام ٢٠٣٠، تزداد الحاجة إلى استثمارات ذكية ومستدامة تواكب خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ لضمان مستقبل أكثر ازدهارًا واستقرارًا للأجيال القادمة .

وفي هذا الإطار عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اجتماعا الأسبوع الماضي مع كل من الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير النقل والصناعة، و أحمد كجوك وزير المالية، والمهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع استعرض جهود الحكومة لتهيئة مناخ الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تم في هذا الإطار عرض موقف الأعباء الإجرائية التي يتحملها المستثمرون، والخطة المقترحة لتخفيف هذه الأعباء، مثل توحيد جهة التحصيل وتدشين منصة الكيانات الاقتصادية.

وأشار السفير محمد الشناوي المتحدث الرسمي إلى أن الرئيس وجه بأستبدال الرسوم التي تتقاضاها الجهات والهيئات المختلفة بضريبة إضافية موحدة من صافي الربح، مؤكدا على ضرورة خلق مناخ استثماري أكثر تنافسية يشهد المستثمر من خلاله تحسنا ملموسا وسريعا على أرض الواقع في سهولة أداء الأعمال في مصر، من خلال تبسيط الإجراءات، وتخفيف الأعباء المالية.

وذكر المتحدث الرسمي أن الاجتماع تناول كذلك جهود تقليل زمن الإفراج الجمركي بحيث يكون المستهدف هو تخفيض عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي من ثمانية إلى ستة أيام، مع استمرار عمل الخدمات الجمركية بالعطلات الرسمية وأيام الجمعة، وإتاحة إمكانية سداد الرسوم بعد انتهاء ساعات العمل بالبنوك. وتناول الاجتماع أيضا محاور البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات، والذي يستهدف دعم الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات المصرية لمختلف الأسواق العالمية، حيث أكد سيادته على أهمية أن تتضمن محاور البرنامج الجديد تحقيق مستهدفات الدولة الخاصة بزيادة الصادرات حتى عام ٢٠٣٠.

الاستثمار والمناطق الحرة

من ناحية أخرى ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريرا معلوماتيا جديدا حول "الاستثمار والمناطق الحرة"، تناول من خلاله الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة لتعزيز بيئة الاستثمار وتحقيق الأهداف الطموحة لاستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٢٠٢٣-٢٠٢٦)، والحوافز الغير مسبوقة التي قدمتها الدولة المصرية لتشجيع الاستثمار في مصر بالإضافة لعرض أبرز النماذج الاستثمارية الناجحة داخلها.

وأوضح التقرير أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تهدف لتعزيز دورها كمحرك رئيس لجذب الاستثمارات ودعم التنمية المستدامة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، حيث اعتمدت الهيئة في مايو ٢٠٢٣ "استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٦)" التي تهدف لتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز التنافسية، ودعم ريادة الأعمال، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي لجذب الاستثمارات في إفريقيا والشرق الأوسط. وتشمل الاستراتيجية ست مستهدفات، كما تتضمن ٢٥ هدفًا رئيسًا، و٤٠ هدفًا فرعيًا، وتنفذها نحو ٢٩ جهة تنفيذية، مع التركيز على خمسة محاور عمل رئيسية وهي:

- المحور الأول والخاص بالترويج للفرص الاستثمارية وجذب الاستثمار، تم تحديد معايير اختيار القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية طبقًا لاستراتيجية الدولة ٢٠٣٠، مع التركيز على القطاعات المستهدفة مثل الصناعة، السياحة، الصحة، الاتصالات، الزراعة، الكهرباء والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية. وقد وضعت الاستراتيجية مستهدفات للمحور الأول تتضمن إعداد وتطوير خريطة استثمارية محدثة بفرص استثمارية مكتملة الأركان، بالإضافة إلى زيادة الفعالية الترويجية عبر منصات متطورة، وجذب استثمارات مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار.

- المحور الثاني ويهدف إلى تطوير الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار، وتبسيط الإجراءات وتنمية وتطوير أنظمة الاستثمار في المناطق الحرة والاستثمارية والتكنولوجية وتقديم خدمات ميسرة،، مع تطبيق مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات.

- المحور الثالث التطوير المؤسسي الداعم: تركز الاستراتيجية على رفع كفاءة البنية التكنولوجية بالهيئة، واستكمال الأرشيف الإلكتروني، وتطوير منظومة CRM لمتابعة مشاكل المستثمرين، ودعم الهيئة بهيكل تنظيمي متطور وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

- المحور الرابع دعم ريادة الأعمال، تهدف الاستراتيجية إلى توفير المحتوى التدريبي والترويجي لريادة الأعمال، تسهيل الوصول إلى التمويل بأسعار فائدة منخفضة، وتقديم خدمات دعم فني متكاملة من خلال مراكز خدمات المستثمرين في المحافظات.

- المحور الخامس جعل الهيئة مركز معلومات الاستثمار، تهدف الهيئة إلى أن تصبح مركز معلومات رئيسي للاستثمار يوفر بيانات دقيقة وموثوقة حول مناخ الاستثمار والفرص الاقتصادية في مصر.

الترويج للفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية عبر لقاءات مع مئات المستثمرين العالميين وتعاون مع 110 شركات استثمارية

تعزيز الاستثمار

وأشار مركز المعلومات ودعم القرار إلى أن الدولة المصرية قامت بالعديد من الجهود لتعزيز الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يتماشى مع تحقيق مستهدفات محاور استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٦) ومن أهمها ما يلي:

حل مشكلات المستثمرين

وأوضح التقرير أنه فيما يتعلق بحل مشكلات المستثمرين قامت الدولة بالعديد من الجهود ومن أهمها ما يلي:

- تأسيس وحدة دائمة مُشكّلة بمجلس الوزراء لحل مشكلات المستثمرين وبوابة إلكترونية لتلقي الشكاوى الخاصة بهم في مايو ٢٠٢٢.

- تهيئة بيئة تنافسية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الفصل في المنازعات الضريبية؛ حيث نجحت وزارة المالية في يونيو ٢٠٢٤ من تسوية وحسم أكثر من ٤٦١ ألف منازعة وطعن لضريبة الدخل والقيمة المضافة خلال ٦ سنوات بضريبة نهائية مستحقة واجبة الأداء تتجاوز ٣٦٢,٥ مليار جنيه، سواء من خلال لجان الطعن الضريبي، أو لجان إنهاء المنازعات.

- لتسوية منازعات الاستثمار وحل المشكلات والتحديات التي تُجابه القطاع الخاص والمستثمرين؛ للعمل على تشجيعهم على التوسُّع في استثماراتهم القائمة ومنح هذه الاستثمارات فرصة كبرى من أجل مضاعفتها؛ تم حل ٧٥٪ من مشكلات الاستثمار والقطاع الخاص السعودي السابقة التي تعود إلى عشرات السنين، مع المضي قُدمًا نحو حل نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية.

استعرض التقرير الجهود التي تبذلها الحكومة بهدف جعل مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة من حيث مناخ الاستثمار، وكان من أبرزها ما يلي:

- قامت الدولة بدعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من خلال تنفيذ عدد (١٨٩) إجراء، وهو ما يمثل نسبة (٣٧,٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، فيما نفذت (١٢١) إجراءً إصلاحيًا خلال عام ٢٠٢٤، وبنسبة (٣٨٪) من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤.

- الموافقة على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية؛ حيث تهدف الوزارة إلى تنمية وتشجيع الاستثمار في مصر من خلال تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وإزالة معوقاته؛ لتحسين مناخ الأعمال وزيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل.

تنافسية اقتصاد مصر

وبخصوص زيادة تنافسية الاقتصاد المصري لتكون مصر ضمن أفضل ٣٠ اقتصادًا تنافسيًا وزيادة الصادرات، بذلت الدولة العديد من الجهود لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري، ومن أهمها ما يلي:

-تنفيذ عدد (١٤) إجراءً إصلاحيًا وبنسبة ٢,٨٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، ومن أهم تلك الإجراءات تمكن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية من تنفيذ ١٠٠٪ من الأنشطة والإجراءات المستهدف تنفيذها خلال الثلاث سنوات الأولى من استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، كما تحسَّن وضع مؤشرات مصر في التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من ضعيف ومعتدل إلى "قوي جدًا" خاصة في مجالات إنفاذ القانون والحياد التنافسي والرقابة المسبقة على الاندماجات والاستحواذات.

دعم الصادرات

وعلى صعيد دعم وتنمية قطاع الصادرات، قامت الدولة بالعديد من الجهود، ومن أهمها ما يلي:

-المساندة التصديرية التي جاءت كأحد المحاور الأساسية لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية. وعليه، تحرص الدولة المصرية على توفير التمويل اللازم لبرامج دعم الاستثمار والأنشطة التصديرية؛ فقد تم صرف ٧٠ مليار جنيه لصالح أكثر ٢٥٠٠ شركة مُصدِّرة على مدار سنوات متواصلة بداية من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٤، بهدف المساعدة في تحقيق هدف الوصول إلى "١٠٠ مليار دولار صادرات"، وهذا التمويل يشير إلى أهمية تحفيز الشركات على التوسع في أسواق جديدة وزيادة الإنتاج.

-نجاح الدولة المصرية في تحقيق قيمة صادرات في عام ٢٠٢٤ تجاوزت ولأول مرة ٤٠ مليار دولار؛ حيث بلغت الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٢٤ نحو ٤٠ مليار و٨٣٥ مليون دولار مقابل ٣٥ مليار و٧٧٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣، وبنسبة ارتفاع بلغت ١٤٪.

أرقام وإحصاءات

كما تناول التقرير أثر تطبيق الاستراتيجية من واقع أهم إحصاءات الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وذلك على النحو التالي:

- معدل النمو الاقتصادي: تسهم سياسات تعزيز التصنيع ودعم القطاعات الإنتاجية الأخرى وتحفيز الصادرات، وتشجيع القطاع الخاص في تحفيز الاستثمارات والدعم المتواصل لمعدل النمو الاقتصادي.

- قيمة استثمارات القطاع الخاص: بلغت ١٣٣,١ مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الربع الأول من ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، ما يمثل نحو ٦٣,٥٪ من إجمالي الاستثمارات، مسجلة نموًا بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.. - كما نمت الاستثمارات الخاصة من ٢١٣,٥ مليار جنيه في ٢٠١٧/ ٢٠١٦ إلى ٧٠٠ مليار جنيه في ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ مما يعكس تحسن بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين.

محمد محيي الدين

الخطيب : مصر تتيح للشركات الصينية فرص الوصول لأكثر من ٧٠ سوقًا عالميًا

بحث المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، مع السفير الصيني بالقاهرة لياو ليتشيانج سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين.

أكد الوزير خلال اللقاء عزمه القيام بزيارة رسمية إلى الصين تتضمن زيارة عدد من المقاطعات الصينية، وتستهدف عقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين الصينيين ورجال الأعمال، لعرض السياسات الاقتصادية للدولة وفرص ومقومات الاستثمار فى مصر.

دعا الخطيب الجانب الصينى لتوسيع مجالات التعاون المشترك فى قطاعات استراتيجية، أبرزها: صناعة السيارات، والبطاريات، والطاقة المتجددة، مشددًا على أهمية إقامة منتدى أعمال مصرى – صينى، يعقد بشكل سنوى لتبادل الخبرات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى البلدين.

أشار الخطيب إلى أن اللقاء استعرض الزيارة المرتقبة لوفد تجارى صينى رفيع المستوى إلى مصر الشهر المقبل، بهدف بحث فرص التعاون المشترك وإمكانيات تأسيس شراكات بين الشركات الصينية ونظيرتها المصرية، بما يسهم فى دعم الصناعة المحلية ونقل التكنولوجيا والخبرات.

الهيئة العامة للاستثمار تستعرض التجربة المصرية في تسوية المنازعات بالرباط

شاركت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في فعاليات المناظرة الوطنية حول تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، التي نُظمت بالعاصمة المغربية، الرباط، بمشاركة إقليمية ودولية واسعة.

وقامت الدكتورة إيمان منصور، مديرة مركز تسوية منازعات الاستثمار بمصر، بعرض التجربة المصرية لتسوية منازعات الاستثمار، حيث يتم الاعتماد على آليات التفاوض المباشر والحلول الودية في تسوية المنازعات، بهدف تعزيز ثقة المستثمرين واستمرارية تدفق الاستثمارات، في ظل بيئة تشريعية واقتصادية متطورة وداعمة للاستثمار.

وحضر المؤتمر عزيز أخنوش رئيس الحكومة المغربية، ونادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية بالمغرب، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الدولية، من بينها كليمنس أولسينا، مديرة الشؤون القانونية والوكيل القضائي للدولة بفرنسا، وخيسوس مورينو فياس، المدير العام للمنازعات بمكتب المحامي العام للدولة بإسبانيا، وأمادو مباي جيسي، الوكيل القضائي للدولة بالسنغال، والمستشار عبدالرزاق شعيب رئيس هيئة قضايا الدولة بمصر.

وتناولت الجلسات موضوعات استراتيجية مثل الحوكمة، والتحكيم، والرقمنة، والاستراتيجيات الوقائية لإدارة المنازعات.

وقالت لورا فضل الله، عضو فريق التحكيم الدولي للاستشارات، إن مصر عملت على تحديث تشريعاتها وتعزيز مؤسساتها الخاصة بتسوية المنازعات، مما أسهم في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة جاذبيته.

وأكد السفير أحمد نهاد عبد اللطيف، سفير مصر في المغرب، أثناء استضافته للوفد المصري المشارك في فعاليات المناظرة الوطنية، حرص وزارة الخارجية على دعم جهود التعاون القانوني والاستثماري بين البلدين.

المشاط تبحث مع مسئولي وكالة «ميجا» توسيع نطاق ضمانات الاستثمار في السوق المصري

أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي محافظ مصر لدى مجموعة البنك الدولي، أن الضمانات الاستثمارية تمثل أداة مبتكرة وفعّالة لتمكين الدول النامية من جذب استثمارات طويلة الأجل، وتعزيز قدرة الدولة على توفير التمويلات التنموية.

جاء ذلك خلال اجتماعه «المشاط» مع هيروشي ماتانو، نائب الرئيس التنفيذي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، لمناقشة ملفات التعاون المشترك مع الوكالة، وذلك في إطار اللقاءات المستمرة خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وأوضحت «المشاط»، أن الحكومة المصرية تولي اهتمامًا متزايدًا بتوسيع الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية في مجال التمويل المبتكر والضمانات التنموية، مشيرة إلى أهمية تعزيز تعاون مصر مع «ميجا» باعتبارها شريكا استراتيجيًا في دعم بيئة الاستثمار وتعزيز ثقة القطاع الخاص الدولي في السوق المصري.

داليا احمد

غرفة عمان تدعو المستثمرين المصريين لاستكشاف فرص استثمارية جديدة على أراضيها

عقدت لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بجمعية رجال الأعمال المصريين، برئاسة المهندس أحمد صبور، عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس اللجنة، لقاءً موسعًا مع وفد غرفة تجارة وصناعة شمال الشرقية بسلطنة عُمان، برئاسة الدكتورة سهام بنت أحمد الحارثية، عضو مجلس إدارة الغرفة، ورئيس الوفد العماني، الذي يزور مقر الجمعية بالقاهرة.

وشارك في اللقاء عدد من رجال الأعمال المصريين أعضاء الجمعية، حيث ناقش الجانبان سبل تعزيز التبادل التجاري وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين.

وخلال اللقاء، أكدت «الحارثية»، أن هذه الزيارة تمثل بداية مهمة نحو بناء شراكة اقتصادية استراتيجية بين القطاع الخاص في البلدين، مشيرة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وسلطنة عُمان لا تعكس حتى الآن حجم التقارب والتفاهم القائم على المستويين الرسمي والشعبي.

ووجهت الدعوة لرجال الأعمال المصريين لزيارة سلطنة عُمان، وبالأخص محافظة شمال الشرقية، للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات الطاقة، والهيدروجين الأخضر والتطوير العقاري، والمقاولات، والصناعات الغذائية، والأدوية، والمستلزمات الطبية، والسياحة.

وأوضحت أن السلطنة توفر حوافز وإعفاءات ضريبية تصل إلى عشر سنوات للمستثمرين، خاصة في المناطق الصناعية، لافتة إلى وجود عدد كبير من الشركات المصرية التي تعمل حاليًا في سلطنة عمان.

اقتصادية قناة السويس تعلن الإطلاق الرسمي لخدمات الشباك الواحد الرقمية

قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إن إطلاق حزمة جديدة من خدمات الشباك الواحد الرقمية للمستثمرين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس يمثل «علامة فارقة» في مسار التحول الرقمي بمصر، ويعكس الجهود المستمرة لتعزيز بيئة الاستثمار وتحسين كفاءة الخدمات، جاء ذلك خلال مشاركتها الفعالية الرسمية لإطلاق الخدمات.

وحضر الافتتاح، المهندس وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومارك بومان، نائب رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وذلك في إطار المرحلة الثانية من رقمنة خدمات المستثمرين بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، والاستراتيجية القطرية للفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٧ التي تعزز جهود تحفيز القطاع الخاص، والتحول الأخضر، ودعم النمو الشامل والمستدام.

وأشارت الوزيرة، إلى أن هذه الإجراءات تُعزز الجهود التي تقوم بها الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال لتصبح أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية، موضحةً أن ميكنة الخدمات المقدمة من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، يُعزز من تنافسية المنطقة كمركز لوجيستي عالمي، ويدعم قدرتها على جذب الاستثمارات من خلال تيسير خدمات التراخيص، غيرها من الخدمات لتقليل الوقت والجهد الذي تستهلكه الخدمات التقليدية.

ولفتت إلى أن الخدمات الجديدة تعد جزءًا من الإصلاحات الهيكلية التي تعمل الحكومة على تنفيذها، من أجل استدامة استقرار الاقتصاد الكلي.

شركات نفط وغاز تتجه لمناطق امتياز أخرى في مصر بعد خروجها من البحر الأحمر

قالت وزارة البترول إن عددا من شركات النفط والغاز المتعددة الجنسيات، ومن بينها شيفرون، خرجت من مناطق امتياز النفط والغاز في البحر الأحمر بعد عدم تحقيق أي اكتشافات، ونقلت مواردها إلى أماكن أخرى في البلاد، بحسب (رويترز).

وفي إطار جهودها للتحول إلى مركز للطاقة، منحت مصر امتيازات التنقيب عن النفط والغاز في البحر الأحمر لأول مرة لشركة شيفرون وشل وشركة مبادلة للاستثمار، صندوق الثروة السيادية لأبوظبي، في مناقصة دولية في عام ٢٠١٩.

وقال المتحدث باسم الوزارة معتز عاطف للصحفيين، إن «الشركات أنفقت ملايين الدولارات على امتيازاتها في الإطار الزمني المتفق عليه».

وأضاف: «أنفقت إحدى الشركات ٣٤ مليون دولار على عقد ينص في البداية على استثمار ١٠ ملايين دولار في الاستكشاف، لكنها لم تجد أي نتائج»، دون أن يسمي الشركة المذكورة.

«سوديك»: ندرس فرصاً استثمارية بالسوق العقاري لزيادة محفظة أراضي الشركة

قالت شركة السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار (سوديك)، إنها تدرس عددا من الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق العقاري لزيادة محفظة الشركة من الأراضي.

وأكدت الشركة، في بيان رداً على استفسارات البورصة ، أنه لا يوجد تعاقدات شراكة غير معلنة من قبل سوديك، منوهة أنه في حالة التوصل لاتفاق بشأن تلك الفرص سيتم الإفصاح عنها.

كانت الجمعية العامة غير العادية لشركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار – سوديك، وافقت على دمج ٧ شركات وهم سوديك للتنمية والاستثمار العقاري، وسوديك بوليجون للاستثمار العقاري، و سوريل للاستثمار العقاري، والسادس من أكتوبر للتنمية والمشروعات العقارية- سوريل، وطابروك للتعمير، وشركة لاميزون للاستثمار العقاري، والبسر للمشروعات والتنمية العقارية، في الشركة، طبقا للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

وفد من شركة باريك جولد يقوم بزيارة لمشاريع تعدين في الصحراء الشرقية للبحث عن خام الذهب

أجرت شركة «باريك جولد» العالمية زيارة ميدانية امتدت لعدة أيام للمواقع التعدينية المختلفة بالصحراء الشرقية بالتعاون مع الهيئة العامة المصرية للثروة المعدنية.

وقال بيان من وزارة البترول أن الزيارة بدأت بالوصول إلى مدينة الشلاتين، ثم الانطلاق إلى وادي العلاقي لبحث تواجدات خام الذهب بعروق المرو ونطاقات التحول المصاحبة، وشملت الجولة منجم إيقات، لمتابعة عمليات التشغيل ودراسة التراكيب الجيولوجية المؤثرة، ومنجم أم الطيور الأثري، لمعاينة شواهد الخام وتقييم إمكانات الاستثمار، وكذلك مناطق بيتام وأم شوشوبة وسيجع ووادي مرة وحيمور ومنجم أم جرايات وعنجات وأبو فاس ووادي أم ريلان والعطشان.

عمومية السويدي إليكتريك تقر توزيعَ أرباح على المساهمين بـ 2.1 مليار جنيه

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة السويدى إليكتريك، توزيع ٢.١٤ مليار جنيه على المساهمين فى صورة كوبون نقدى قدره جنيه للسهم، بعد استبعاد أسهم الإثابة (١.٤٢٢ مليون سهم).

كما واعتمدت الجمعية تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للعام الماضى. فيما اعتمدت «العمومية غير العادية»، تعديل المواد ٧ و٢١ و٤٠ و٤٧ و٦٠ من النظام الأساسى للشركة.

و وافق مجلس إدارة شركة السويدى إليكتريك على مشروع توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ للعرض على الجمعية العامة للشركة.

مستثمرو الكويت يكتشفون فرص جديدة للاستثمار في مصر .. و اتفاق مبدئي على تحويل ٤ مليارات دولار ودائع بـ«المركزي» إلى استثمارات

تجري الكويت، مناقشات متقدمة لتحويل ٤ مليارات دولار، من الودائع في البنك المركزي المصري إلى استثمارات في البلاد، بحسب وكالة «بلومبرج».

واتفق الجانبان مبدئيًا على عملية التحويل، وقد تستثمر الكويت نصف المبلغ على الأقل بنهاية العام الجاري، موزعا على عدة قطاعات وأصول، وفقا لمصادر مطلعة، طلبت عدم الكشف عن هويتها. وأضافوا أنه لم يُتخذ قرار نهائي بعد بشأن الأهداف المحددة.

وستؤدي هذه الخطوة إلى إلغاء التزام بقيمة ٤ مليارات دولار من ميزانية مصر، وفي الوقت نفسه تُشير إلى ازدياد إقبال المستثمرين.

كما تُمثل هذه الخطوة أحدث مؤشر على دعم دول الخليج العربي، التي سعى بعضها إلى مساعدة مصر على التعافي من نقص حاد في العملات الأجنبية.

وقدمت الإمارات العربية المتحدة استثمارات وتمويلا بقيمة ٣٥ مليار دولار العام الماضي، والتي اقترنت بحزم من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى، ما منح مصر دفعة مالية بقيمة ٥٧ مليار دولار.

مجلس التعاون المصري الكويتي

وكان رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي قد استقبل - الأسبوع الماضي- ، وفدًا رفيع المستوى من أعضاء مجلس التعاون المصري الكويتي، وذلك بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، لبحث سبل التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات المشتركة بين الجانبين، بحضور وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وسفير مصر لدى الكويت، وسفير دولة الكويت بالقاهرة، ورئيس الجانب الكويتي بمجلس التعاون، وعدد من كبار رجال الأعمال والمستثمرين من البلدين.

في مستهل اللقاء، رحّب رئيس الوزراء بالوفد الكويتي، مؤكدًا عمق العلاقات التاريخية والأخوية بين مصر والكويت، والتطلع لتعزيزها على مختلف المستويات، خاصة في ظل الزخم الإيجابي الذي تشهده العلاقات عقب الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية إلى الكويت، وما تمخض عنها من نتائج مهمة في دعم التنسيق الثنائي، لاسيما في المجالات الاقتصادية.

واستعرض رئيس الوزراء الجهود التي بذلتها الدولة المصرية خلال السنوات العشر الماضية لإصلاح الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى السياسات المالية والنقدية المتبعة لتشجيع بيئة الاستثمار، وتوفير مناخ داعم للقطاع الخاص، مع الإشارة إلى الانفتاح الكامل على كافة أشكال الشراكة الاقتصادية والاستثمارية مع الأشقاء الكويتيين، لاسيما في القطاعات ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي، والطاقة، والنقل اللوجيستي، والسياحة، والبتروكيماويات.

وأشار إلى أن الكويت تعد ثالث أكبر دولة عربية مستثمرة في السوق المصرية، بإجمالي مساهمات تجاوزت ٥ مليارات دولار موزعة على أكثر من ١٤٠٠ مشروع، مؤكدًا استعداد الحكومة لتقديم كافة التسهيلات، بما في ذلك منح الرخصة الذهبية للمشروعات الاستراتيجية، وضمان حرية تحويل الأرباح والأرصدة من وإلى مصر، وهو ما تدعمه السياسة الجديدة لسعر الصرف المرن.

من جانبه، أعرب رئيس الجانب الكويتي في مجلس التعاون عن تقديره لحفاوة الاستقبال، مؤكدًا أن مصر ستظل دائمًا في وجدان الشعب الكويتي لما قدمته من دعم غير محدود خلال فترات عصيبة، مشيرًا إلى الإمكانات الكبيرة التي تملكها مصر في مختلف القطاعات، وخاصة في مجالي الأدوية وصناعة السيارات، فضلًا عن بورصتها النشطة والواعدة.

وأكد على أهمية ضخ المزيد من الاستثمارات الكويتية في مصر خلال هذه المرحلة التي تمثل فرصة استراتيجية للدول العربية لدعم الاقتصاد المصري، مشددًا على أن مصلحة الجميع تقتضي تعميق التعاون العربي المشترك.

وخلال الاجتماع، تناول الجانبان عددًا من المقترحات والمشروعات الاستثمارية التي سيتم العمل على متابعتها وتنفيذها في الفترة المقبلة، في إطار الشراكة المتنامية بين البلدين.

توقيع نموذج اتفاقية مع شركة أنجلو جولد أشانتي لاستغلال الذهب والمعادن المصاحبة

شهد كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية مراسم توقيع نموذج اتفاقية استغلال خام الذهب والمعادن المصاحبة في بعض مناطق الصحراء الشرقية بمصر، بين الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة "أنجلو جولد اشانتي".

وقع الاتفاقية من الجانب المصري، ياسر رمضان رئيس الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، والدكتور محمد الباجوري المشرف على الإدارة المركزية للشئون القانونية بوزارة البترول والثروة المعدنية، ومن جانب شركة "أنجلو جولد اشانتي" المهندسة هدى منصور، العضو المنتدب والمدير العام لمنجم السكري والممثلة عن إنجلو جولد في مصر، وذلك بحضور المهندس معتز عاطف وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير والمكتب الفني والمتحدث الرسمي للوزارة، والدكتورة هبة رسلان الممثل القانوني لشركة أنجلو جولد مصر.

راية وليكسمارك يحتفلان بنجاح شراكتهما في تقديم حلول خفض تكاليف تشغيل الأعمال ودعم الحوكمة الفعالة في مصر

أكدت شركة راية للإلكترونيات، التابعة لراية للتجارة تحت مظلة راية القابضة للاستثمارات المالية، وشركة ليكسمارك العالمية الرائدة في مجال تطوير حلول الطباعة، أهمية الشراكة الإستراتيجية الممتدة بينهما في تعزيز قطاع الأعمال بالسوق المصري عبر تزويده بأحدث الحلول التقنية المتقدمة. يُسهم هذا التعاون في تحقيق فعالية أكبر من حيث التكلفة، ودعم مبادرات الحوكمة لدى المؤسسات المختلفة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 27 إبريل 2025 • العدد 789

مد صرف المنحة الإضافية لمستحقي التموين حتى نهاية مايو ٢٠٢٥

قرر الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية في مصر، مد فترة صرف السلع الخاصة بالمنحة الإضافية للمستحقين على بطاقات التموين حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٥، وذلك لإتاحة الفرصة أمام المواطنين الذين لم يتمكنوا من صرف كامل مستحقاتهم من المنحة خلال شهري مارس وأبريل.
و قال – بيان صحفي- أن ذلك يأتي في إطار حرص وزارة التموين والتجارة الداخلية على التيسير على المواطنين، وخاصة الأسر الأولى بالرعاية، وفي ضوء المتابعة المستمرة لمنظومة صرف السلع التموينية والمنحة الإضافية، وحرص الوزارة على ضمان حصول كل مستحق على الدعم الإضافي المقرر له، وبما يعزز من استقرار الأحوال المعيشية للأسر المستحقة للدعم.

«التموين»: تجهيز أكثر من ٤٢٠ نقطة تجميع لإستلام القمح من المزارعين و تحديد سعر مغرٍ يتجاوز السعر العالمي

أكد الدكتور شريف فاروق – وزير التموين والتجارة الداخلية – أن موسم توريد القمح المحلي لعام ٢٠٢٥ يشهد انطلاقة قوية تعكس حرص الدولة على دعم الفلاح المصري وتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم تحديد سعر توريد مغرٍ وعادل يتجاوز السعر العالمي، بما يضمن عائدًا مجزيًا للفلاح ويشجعه على التوريد.
وأشار فاروق إلى أن كافة المؤشرات حتى الآن تدعو إلى التفاؤل والثقة بتحقيق المستهدف من الكميات الموردة، مؤكدا إلى أن الدولة سخّرت جميع إمكانياتها لإنجاح الموسم، من خلال جاهزية نقاط الاستلام وتوفير كل التيسيرات اللازمة للمزارعين.
وأكد الدكتور شريف فاروق نحن نعتمد على منظومة قوية تضم جميع الجهات السوقة، وفي مقدمتها جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الشركة القابضة للصوامع والتخزين، وشركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، والبنك الزراعي المصري، حيث تعمل جميعها بتناغم كامل لضمان انسيابية عمليات التوريد على مستوى الجمهورية.
وأوضح الدكتور شريف فاروق أن الوزارة قامت بتجهيز أكثر من ٤٢٠ نقطة تجميع واستلام لتقليل عبء النقل عن المزارعين وتسهيل عمليات التسليم، مؤكدًا أنه سيتم صرف المستحقات المالية للموردين خلال ٤٨ ساعة فقط من تاريخ التوريد، وذلك في إطار حرص الدولة على دعم الفلاح المصري وتحقيق الاستقرار له.
وأشار الوزير إلى أنه تم تشكيل غرفة عمليات مركزية بالوزارة تعمل على مدار الساعة لمتابعة الموقف أولاً بأول، بالإضافة إلى غرف عمليات في جميع مديريات التموين لمتابعة التنفيذ ميدانيًا والتعامل الفوري مع أي تحديات.

اسلام عبدالفتاح

وزير التموين: تنفيذ استثمارات بقيمة ٥٧٦ مليون جنيه بالتعاون مع القطاع الخاص

قال وزير التموين والتجارة الداخلية شريف فاروق على أهمية تعميق الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية التابعة للوزارة.
وأشار الوزير خلال اجتماع للجنة ، إلى أن حجم الاستثمارات التي تم تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية بلغ نحو ٥٧٦ مليون جنيه، مما يعكس ثقة المستثمرين والشركاء في البيئة الاستثمارية المصرية، ودور اللجنة في تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ المشروعات التنموية.
وأوضح أن اللجنة تسعى إلى تعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية من خلال توجيهها إلى مشروعات ذات أثر مباشر ومستدام، خاصة في قطاعات الأمن الغذائي، ودعم الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
وفي سياق متصل أطلع شريف فاروق خلال الاجتماع على عددًا من الملفات الإستراتيجية، من بينها خطة اللجنة للتوسع في الشراكات الدولية، وآليات تسهيل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ المبادرات التنموية، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
وشدد الوزير على أهمية استمرار التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان التكامل وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.

مجموعة د. جريش تضخ ٥٠٠ مليون جنيه في مجمع لصناعة الزجاج

أعلنت شركة د. جريش عن ضخ استثمارات بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه مصري (نحو ١٠ ملايين دولار أمريكي) لتطوير وإنشاء مجمع صناعي جديد متخصص في صناعة زجاج السيارات، وذلك على مساحة ٢٥ ألف متر مربع، كامتداد لمجمع المصانع القائم بمدينة العاشر من رمضان.
ومن المقرر أن يكون المجمع الأحدث من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول عام ٢٠٢٦.
جاء ذلك استجابةً لتوجيهات الحكومة المصرية بإنشاء مصانع جديدة لسد فجوة الإنتاج المحلي وتعزيز التصنيع المحلي ضمن استراتيجية الدولة لتوطين صناعة التكنولوجيا،
ويُمثل هذا المشروع خطوة استراتيجية نحو توطين صناعة السيارات في مصر، كما يعزز من مكانة مجموعة د. جريش كإحدى الشركات الرائدة في المنطقة، بفضل قدرتها على تلبية احتياجات مصنّعي المعدات الأصلية (OEM) على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

بعد توقف ٥ سنوات.. مصنع الفيروسيليكون بشركة كيما يعود للحياة

أعلنت وزارة قطاع الأعمال العام، إعادة تشغيل مصنع الفيروسليكون بشركة الصناعات الكيماوية المصرية «كيما» في أسوان، التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية، إحدى شركات الوزارة بعد توقف دام نحو خمس سنوات.
ويأتي ذلك في إطارتوجه الدولة لدعم الصناعة وإحلال الواردات وحرص «قطاع الأعمال العام» على زيادة معدلات التشغيل والإنتاج وتعظيم الاستفادة من الأصول وتعزيزقدرات التصنيع المحلي.
بدوره، أكد المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، أن إعادة تشغيل مصنع الفيروسليكون تأتي في ضوء استراتيجية الوزارة لتطويرأداء الشركات التابعة وزيادة معدلات الإنتاج والتشغيل وتحقيق أعلى عائد ممكن من الأصول والاستفادة من الإمكانيات المتاحة، ويمثل نموذجًا ناجحًا للتكامل حيث تم تأهيل المصنع بالتعاون مع إحدى الشركات التابعة للوزارة هي الشركة المصرية للسبائك الحديدية، التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، وبتكلفة إجمالية بلغت نحو ٥٣ مليون جنيه.

مصر تستعد لخلق طفرة جديدة في المناطق والمدن الصناعية بمشاركة القطاع الخاص

إطلاق مدينتين للصناعات النسيجية بالمنيا والفيوم بالشراكة مع القطاع الخاص بإجمالى مساحة 11 مليون م2

تلعب المناطق و المدن الصناعية المتخصصة دورا كبيرا في إحداث تحول نوعي بعملية التصنيع، وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات الدول، وتحسين بيئة الأعمال، فضلا عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وما يرتبط بذلك من تعظيم فرص نقل التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار، ومن ثم دفع جهود التنمية على الصعيدين المحلي والإقليمي.
وفي ضوء مساعي الدولة المصرية للارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف البعد الاقتصادي في رؤية مصر ٢٠٣٠، لا سيَّما ما يتعلق بمحور التنمية الاقتصادية والذي يستهدف تحقيق نمو شامل مستدام يتسم بالتنافسية والتنوع ولديه القدرة على لعب دور فاعل في الاقتصاد العالمي والصمود في وجه الأزمات والتكيف مع المتغيرات العالمية، ركزت الدولة المصرية جهودها على النهوض بالصناعة انطلاقًا من دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي الصميم من ذلك إنشاء المدن والمجمعات الصناعية المتخصصة.
وتكشف الدراسات عن وجود ٢٧٥ منطقة صناعية في مصر إلى جانب نحو ١٤٥ تجمعًا ناشئًا في مصر ، فيما يعد من أبرز المدن الصناعية : مدينة الرويبكي للجلود، ومدينة دمياط للأثاث، ومجمع "مرغم" للصناعات البلاستيكية، ومشروع مدينة الدواء "جيبتو فارم" بمنطقة الخانكة.
وخلال الأسبوع قبل الماضي ، أعلن الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، عن اطلاق مدينتين نسيجيتين متكاملتين بكلا من منطقة وادى السريرية بالمنيا والمنطقة الصناعية بشمال الفيوم على مساحة تصل الى ٥,٥ مليون م٢ لكل منهما.
وقال الوزير، إن قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة أحد القطاعات الواعدة التى تمتلك فيها مصر مميزات تنافسية كبيرة تسهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد المصري، وزيادة فرص العمل للشباب كما يحظى هذا القطاع بفرص حقيقية للنمو والتطور في مصر وخاصة في ظل توافر المواد الخام، والعمالة الوطنية المدربة، والقرب من موانئ التصدير، وابرام الدولة العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم بالإضافة إلى ما تملكه مصر من خبرات تاريخية طويلة لاستغلال القطن المصري وتعظيم القيمة المضافة له.
وأشار إلى أن الدولة لديها خطة واعدة لمضاعفة الصادرات المصرية في هذا القطاع وخاصة الملابس الجاهزة حيث من المستهدف ان يصل حجم صادراته الى ١١,٥ مليار دولار خلال ٥ سنوات بدلا من ٢٠٨ مليار دولار.
استعرض «الوزير»، الجهود الوطنية لتعزيز التنمية المستدامة في مصر منذ إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ فى عام ٢٠١٤ بتصديق من الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية حيث اشار في هذا الصدد الى الجهود المبذولة في اطار ارساء بنية تحتية أساسية قوية وفقا لخطة عمل مدروسة ومحكمة تم البدء فيها اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٤ تتضمن رفع كفاءة شبكة الطرق والكباري والمواصلات والسكك الحديدية بالإضافة الى الموانئ الجافة والمناطق اللوجستية وشبكات الاتصالات والكهرباء والمياه وكافة مرافق البنية التحتية الاساسية في مصر بالإضافة الى التخطيط لإنشاء ٧ ممرات لوجستية متكاملة جاري تنفيذها للمساهمة في ربط مناطق الإنتاج (الصناعي – الزراعي – التعديني) بالموانئ البحرية وربط الموانئ البحرية على البحر الأحمر بالموانئ البحرية على البحر المتوسط وخدمة المجتمعات العمرانية الجديدة بواسطة شبكة من السكة الحديدية (ديزل / قطار كهربائي سريع) أو شبكة الطرق الرئيسية مروراً بالموانئ الجافة والمناطق اللوجستية الواقعة على هذه الممرات لافتا فى هذا الصدد الى أهمية الممرات اللوجستية وخاصة ممرات (طابا – العريش، السخنة –الدخيلة، سفاجا - قنا - اسكندرية) مستعرضا دورها الهام فى ربط البحرين الاحمر والمتوسط وكذلك الخليج العربى بأوروبا وامريكا بكافة دول العالم

مدينة نسيجية في المنيا

وفى هذا السياق، استعرض الوزير كل ما يتعلق بأطلاق المدينتين النسيجيتين المتكاملتين بكل من منطقة وادى السريرية بالمنيا والمنطقة الصناعية بشمال الفيوم، حيث اوضح انهما سيتم اقامتهما على اجمالي مساحة تصل الى ١١ مليون م٢، لافتا الى أنه من المقرر ان تقام المدينة النسيجية الأولى في وادي سريرية بمحافظة المنيا على مساحة اجمالية مقترحة قدرها ٥,٥ مليون م٢وباستثمارات تصل الى ١٢ مليار جنيه، وستعد خطوة فارقة في مسيرة تطوير الصناعة النسيجية في صعيد مصر.

مدينة لصناعة النسيج في الفيوم

واشار الوزير الى ان المدينة الثانية والمقرر اقامتها بشمال الفيوم والتى تعد البوابة الرئيسية لصعيد مصر ستقام على مساحة اجمالية ٥,٥ مليون م٢ وباستثمارات تتخطى ١٥ مليار جنيه ومن المنتظر ان تستوعب عدد ١٥٠ الف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتتميز المنطقة بقربها من العاصمة وتتصل مباشرة مع المحاور الرئيسية مثل طريق الجيزة / الفيوم والدائري الإقليمي والمار بـ ٦ محافظات والتي يبلغ حجم أسواقها ما يقرب من ٥٠ مليون نسمة، وتبعد عن القطار الكهربائي السريع بمسافة ٤,٥ كيلو متر فقط، وكذا الميناء الجاف بأكتوبر الجديدة بمسافة ٣٠ كم فقط، مما يجعلها مدينة واعدة استثماريا، لافتا الى انه من المتوقع ان تجذب تلك المدينة ١,٥ مليار دولار كاستثمارات اجنبية ومحلية مباشرة عند اكتمال تنميتها.

التكلفة الاستثمارية الإنشائية تصل إلى 27 مليار جنيه

التكامل الصناعي

واضاف الوزير إن وزارة الصناعة تستهدف إقامة مدينتين متكاملتين لكافة المراحل التصنيعية الخاصة بالصناعات النسيجية، من غزل ونسيج وصباغة وملابس جاهزة ومفروشات فضلا عن الصناعات المكملة لتلك الصناعات، وبما يضمن تكامل سلاسل القيمة وتحقيق الاستدامة لهذا القطاع، للوصول إلى منتجات عالية الجودة ذات مواصفات عالمية قادرة على الوصول إلى كافة الأسواق الخارجية. كما حرصت الوزارة على ان تضم المدينتين مناطق خدمية ولوجستية ومدرسة صناعية متخصصة في صناعة الغزل والنسيج وتقنياتها، فضلا عن مراكز خدمات للمستثمرين ورعاية صحية وغيرها، ومعارض ومراكز بحثية وتسويقية.
كما تطرق الوزير الى أن الصناعات المستهدف دعمها وتعزيز الجهود للنهوض بها خلال الفترة المقبلة لتلبية احتياجات السوق المحلى وتقليل الفاتورة الاستيرادية، هى الصناعات الوطنية التى تمتلك فيها مصر إمكانيات تكنولوجية ومعرفية والصناعات التى يمكن أن تصل فيها المنتجات المصرية لمستوى عالى من التنافسية على المستوى العالمى من حيث الجودة والسعر، وكذلك الصناعات التى تمتلك مصر موادها الاولية اللازمة للإنتاج والتى تسمح بتوظيف عدد كبير من العمالة المصرية ومنها صناعة الملابس الجاهزة.

زيادة الصادرات

وكان فاضل مرزوق، رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة وعضو لجنة تنمية الصادرات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، كشف في تصريحات سابقة عن أن الحكومة المصرية وافقت على تخصيص مساحة ٥,٥ مليون متر مربع في محافظة المنيا لإنشاء منطقة صناعية متخصصة في قطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات، وذلك في إطار خطة طموحة لرفع صادرات القطاع إلى ١٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
وقال فاضل مرزوق، إن "الدعم الحكومي كان حاسمًا في تسريع إجراءات تخصيص الأراضي، كما وعد رئيس الحكومة بسرعة توصيل المرافق الأساسية، مما يعكس التزام الدولة بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للصناعات النسيجية، وضمان تنفيذ الخطة التي تم عرضها لتحقيق مستهدفات نمو الصادرات» .
وأوضح "مرزوق"، أن الأراضي المخصصة في المنيا ستستخدم لإنشاء ٦٠٠ مصنع جديد، من المتوقع أن ترفع الطاقة الإنتاجية للقطاع بشكل كبير، وتسهم في تحقيق المستهدفات التصديرية.
وأضاف: أن"هذه الخطوة ستجذب استثمارات محلية وعالمية، خاصة مع وجود طلبات مبدئية من شركات صينية وتركية للتوسع في مصر، بجانب عدد كبير من المصانع المحلية التي تسعى لتوسيع قاعدتها الإنتاجية» .
وكشف رئيس المجلس التصديري، أن مشروع المدينة النسيجية في المنيا سيُوفر ما بين ٨٠٠ ألف إلى مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال السنوات المقبلة، مع تركيز خاص على تشغيل السيدات في المنيا والمحافظات المجاورة، مشيرًا إلى أن "هذا التوجه يُعزز التمكين الاقتصادي للمرأة ويُسهم في تنمية مجتمعات الصعيد».

اسامة السيد

الضرائب : لا صحة مطلقاً لفرض ضريبة قيمة مضافة على «السكر» بالموازنة الجديدة

كشفت مصلحة الضرائب المصرية الحقيقة الكاملة حول ما أثير بشأن فرض ضريبة قيمة مضافة على السكر في الموازنة الجديدة، نافية صحة هذه الأنباء جملة وتفصيلا.
وأكدت المصلحة، في بيان رسمي ، أنه لا توجد أي نية لفرض ضريبة على السكر ضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وأن هذه المادة الأساسية لا تزال ضمن قائمة السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، وفقًا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.
وأوضحت مصلحة الضرائب أن مشروع الموازنة المعروض حاليًا أمام مجلس النواب لا يحتوي على أي نص أو بند يتعلق بفرض ضريبة جديدة على السكر، مشيرة إلى أن ما يتم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في هذا الشأن، غير صحيح ويهدف إلى إثارة البلبلة بين المواطنين.
كما شددت المصلحة على أن قائمة الإعفاءات الضريبية التي نص عليها قانون ضريبة القيمة المضافة لا تزال سارية وتشمل السكر ضمن السلع الأساسية التي لا تطبق عليها الضريبة، مؤكدة أن أي تعديل في تلك القائمة لا بد أن يتم عبر إجراءات تشريعية واضحة ومعلنة.
وفي ضوء انتشار هذه الشائعات، أهابت مصلحة الضرائب بجميع وسائل الإعلام تحري الدقة والرجوع إلى الجهات الرسمية المختصة قبل نشر أي أخبار أو معلومات تتعلق بالسياسات المالية والضريبية، حفاظا على استقرار الرأي العام ومنعًا لتداول معلومات مغلوطة قد تؤثر على ثقة المواطنين.
ويأتي هذا التوضيح الرسمي في وقت تشهد فيه الساحة الاقتصادية حالة من الترقب لمناقشات الموازنة الجديدة داخل البرلمان، ما يجعل التعامل مع المعلومات غير المؤكدة أمرًا بالغ الخطورة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وزير الزراعة ومحافظ الوادى الجديد يبحثان تعزيز التعاون المصري السعودي في الاستثمار والتصنيع الزراعي

بحث وزير الزراعة، علاء فاروق، سبل تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتصنيع الزراعي بمحافظة الوادي الجديد، خلال لقائه بالمستثمر السعودى الأمير سلمان بن محمد آل سعود، بحضور محافظ الوادي الجديد محمد الزملوط، مؤكدا عمق العلاقات الاستراتيجية بين مصر والمملكة العربية السعودية.
ولفت وزير الزراعة، في بيان ، إلى الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة المصرية للاستثمارات السعودية في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الزراعي، لما له من دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين، مشيرا إلى ما تشهده محافظة الوادي الجديد من جهود وتوسعات تخدم مسيرة الإنتاج واستصلاح الاراضي، وأن الحكومة المصرية تولي اهتمامًا خاصًا بتذليل أي عقبات قد تواجه المستثمرين السعوديين الراغبين في الاستثمار بالوادي الجديد.
وعرض وزير الزراعة على الأمير سلمان بن محمد آل سعود عن تقديره لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مشيدا بالطفرة التنموية الشاملة التي تشهدها مصر في عهد الرئيس السيسي، مما انعكس إيجابًا على مناخ الاستثمار العام في مصر، وجعلها وجهة جاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية، مؤكدا سعيه إلى زيادة حجم معاملاته في مصر، لما يلمسه من جدية واهتمام بتذليل العقبات وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب.
وتطرق الوزير الى أن الصناعات المستهدف دعمها وتعزيز الجهود للنهوض بها خلال الفترة المقبلة لتلبية احتياجات السوق المحلى وتقليل الفاتورة الاستيرادية، هى الصناعات الوطنية التى تمتلك فيها مصر إمكانيات تكنولوجية ومعرفية والصناعات التى يمكن أن تصل فيها المنتجات المصرية لمستوى عالى من التنافسية على المستوى العالمى من حيث الجودة والسعر، وكذلك الصناعات التى تمتلك مصر موادها الاولية اللازمة للإنتاج والتى تسمح بتوظيف عدد كبير من العمالة المصرية ومنها صناعة الملابس الجاهزة.

سيد الجارحي

«الزراعة» : حققنا الاكتفاء الذاتي من الأرز والألبان والبيض والدواجن

قال نائب وزير الزراعة، مصطفى الصياد إن الصادرات الزراعية نجحت خلال السنوات الأخيرة في تحقيق مكانة متميزة بالأسواق العالمية، رغم التحديات التي يشهدها العالم على صعيد الأمن الغذائي.
وأوضح أن هذا النجاح جاء نتيجة لدعم وتطوير منظومة التكويد والتتبع الخاصة بالصادرات، وخاصة المحاصيل التصديرية ذات الأهمية الاستراتيجية، إلى جانب التوسع في فتح أسواق خارجية جديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية.
وخلال كلمته أمام الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، أوضح أن مصر تمكنت من الوصول إلى معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الأساسية، وعلى رأسها جميع أنواع الخضروات والفاكهة، وهو ما تحقق من خلال التوسع الأفقي والرأسي في القطاع الزراعي، وأسفر عن تحقيق فائض تم تصديره إلى الخارج بلغ نحو ٨,٦ مليون طن خلال عام ٢٠٢٤.

«معلومات الوزراء»: التعدين فى قاع البحار «مورد استراتيجى» جديد يشعل المنافسة بين الدول

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تحليلا جديدًا بعنوان «التعدين فى قاع البحار.. مورد استراتيجى جديد»، تناول من خلاله الأهمية الاستراتيجية لقاع البحار، وجهود الدول لتوسيع نفوذها داخله، بالإضافة إلى المخاطر البيئية للتعدين البحرى، مشيرًا إلى أن هذا النوع من التعدين ظهر كمصدر جديد للحصول على الموارد، ويهدف إلى استخراج الرواسب المعدنية القيمة الموجودة فى قاع البحار، على عمق مئات أو حتى آلاف الأمتار تحت سطحه، فإلى جانب الحياة البحرية فى هذه الأعماق، توجد احتياطيات كبيرة من النحاس والكوبالت والنيكل والزنك والفضة والذهب والعناصر الأرضية النادرة، وهى مواد ضرورية لبناء مكونات طاقة خالية من الكربون.
وأشار المركز إلى أن قاع البحر يضم ثلاثة أنواع رئيسة من الرواسب المعدنية، وهى: قشور المنجنيز الحديدى الغنية بالكوبالت، والكبريتيدات متعددة الفلزات، والعُقيدات متعددة المعادن، (وهى كريات تحتوى على معادن نادرة يشكل المنجنيز النسبة الكبرى فيها). وفى هذا الإطار نشرت الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوى (NOAA) معلومات تثبت أن كمية العُقيدات متعددة المعادن فى المياه الدولية قد تصل إلى تريليونى طن، ويُعد المنجنيز من بين العناصر الأكثر وفرة فى قاع البحار بحوالى ٢٢٧ مليار طن، يليه الحديد بكمية تبلغ ٢١٩ مليار طن، ثم المغنيسيوم بنحو ١٦.٩ مليار طن.
وفى هذا الإطار: لم يعد التنافس الجيوسياسى العالمى على الموارد التقليدية كالنفط والغاز الطبيعى فقط، بل أصبحت المعادن النادرة والرواسب المعدنية فى قاع البحار مسرحًا جديدًا للتنافس بين القوى الدولية المختلفة نظرًا لأهميتها فى صناعات البناء، والإلكترونيات، والسيارات الكهربائية، ومُعدات الطاقة المتجددة، والبطاريات، والأسلحة العسكرية، وغير ذلك من الصناعات.
كما تُعد تلك المعادن ذات أهمية محورية فى إطار سياسات مواجهة تغير المناخ والتحول نحو الطاقة النظيفة نظرًا لدخولها فى التقنيات منخفضة الكربون، مثل: الألواح الشمسية، وتوربينات الرياح، وبطاريات السيارات الكهربائية أو خلايا وقود الهيدروجين. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، فمن المتوقع أن يرتفع استهلاك هذه المعادن بشكل كبير بحلول سنة ٢٠٤٠، وتُعد المعادن الآن حيوية لجميع القطاعات الاقتصادية، مدفوعة بالتوجه العالمى نحو إزالة الكربون. وفى هذا السياق، تستحوذ الرواسب المعدنية البحرية على اهتمام مختلف الدول والشركات.
فى سياق آخر، تتم إدارة منطقة قاع البحار من قِبَل السلطة الدولية لقاع البحار، وهى كيانٌ تابع للأمم المتحدة، تم إنشاؤه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٩٤، وتتمتع السلطة الدولية لقاع البحار بالتفويض الحصرى لتنظيم ومراقبة الأنشطة فى منطقة قاع البحار، وكذلك شؤون استكشاف وتعدين المعادن البحرية بشكل عام لصالح البشرية، وذلك من أجل إنشاء إطار قانونى شامل لتنظيم استخدام مياه البحار والمحيطات على مستوى العالم، وضمان حماية الموارد البيئية والبحرية، فضلًا عن تحقيق استفادة عادلة من هذه الموارد، كما يتناول هذا الإطار القضايا المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات، وحق الانتفاع فى المناطق البحرية، بالإضافة إلى الحقوق المرتبطة بالملاحة.
وأوضح التحليل أنه على الرغم من أن التعدين فى قاع البحار لم يُمارس بشكل تجارى حتى الآن، فإن العديد من الحكومات الوطنية وشركات التعدين تخطط للبدء فى هذا المجال فى أقرب وقت ممكن، وهو ما قد يكون فى غضون السنوات القليلة المقبلة. ومازال الأمر يعتمد على السلطة الدولية لقاع البحار (ISA) وكيفية تنظيمها لعمليات التعدين فى قاع البحار. ومن جهة أخرى، يمكن للدول أن تتقدم بمشروعات التعدين فى قاع البحار ضمن مياهها التى تخضع لسيطرتها المحلية، والمعروفة باسم «المناطق الاقتصادية الخالصة».
وأشار التحليل إلى اتجاه الدول الكبرى للاستثمار بشكل كبير فى البحث عن المعادن فى قاع البحار، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اغتنام الفرص للمشاركة فى عملية وضع قواعد التعدين فى قاع البحار واعتمادها من قِبَل السلطة الدولية لقاع البحار (ISA)، إلى جانب عقد الشراكات مع الدول الحلفاء فى السلطة الدولية لقاع البحار (ISA) من أجل تعزيز المصالح المشتركة، واستكشاف الفرص المشتركة للشركات الأمريكية والحلفاء للمشاركة فى التعدين المنظم فى قاع البحار.
وفى إطار جهود الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة إمدادات المعادن لديها، قرر الكونجرس الأمريكى فى مايو الماضى تخصيص ٢ مليون دولار لتمويل دراسة حول التعدين فى قاع البحار، كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بضم حوالى مليون كيلومتر مربع إلى الجرف القارى التابع لها فى بحر بيرنج والمحيطين الأطلسى والهادئ وخليج المكسيك.
من ناحية أخرى، قامت الحكومة الصينية بوضع هدف «التعدين فى قاع البحار» كأولوية أمنية واقتصادية ضمن استراتيجيتها الشاملة للسيطرة على سلاسل توريد المعادن بمختلف أنواعها، وأصبحت إحدى الدول الرائدة فى مجال التعدين فى قاع البحار، وذلك من خلال توسيع مبادرة الحزام والطريق إلى المحيط الهادئ، وعقد شراكات استراتيجية ذات صلة، وذلك من أجل الوصول إلى الموارد وكسب تأييد دول جزر المحيط الهادئ.

رضوى عبدالله

توقيع مذكرة تفاهم بين مصر ومايكروسوفت لدعم الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي

شهد عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشركة مايكروسوفت مصر بشأن دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى ٢٠٢٥-٢٠٣٠.
وذلك من خلال التعاون فى بناء قدرات الشباب وموظفى الحكومة فى مجال الذكاء الاصطناعى، وتعزيز ممارسات الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.
ويأتي في إطار تطوير التعاون المشترك بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة مايكروسوفت في مجال تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي.
وقع مذكرة التفاهم رأفت هندي نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمى، وميرنا عارف المدير العام لمايكروسوفت مصر. بحضور عدد من قيادات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة مايكروسوفت.
وأكد عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي استكمالا لمسيرة التعاون البناء مع شركة مايكروسوفت، في إطار دعم جهود الدولة لتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، للاستفادة من إمكانياتها في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وتعزيز الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة.
وأضاف عمرو طلعت، أن التعاون الحالي مع مايكروسوفت يتضمن عدة محاور معنية بدعم تنفيذ محاور عمل الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.
وأشار إلى أن الاستراتيجية تستهدف بناء صناعة متكاملة للذكاء الاصطناعي في مصر، قائمة على عدة ركائز تشمل حوكمة البيانات، وبنية تحتية قوية، وبيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، إلى جانب تنمية المهارات لضمان استدامة وتنافسية هذه الصناعة.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

في الذكرى الـ43 لتحريرها

سيناء ستظل رمز العزة و الكرامة للمصريين .. والاعتداء علي شبر من أراضيها يعني إعلان حرب دونها الدماء و الرقاب

رسالة الرئيس واضحة وقوية بأن سيناء مصرية وستظل مصرية وليست مجالا لأى نوع من التلميح كما أن مسؤولية مصر التاريخية تجاه القضية الفلسطينية مستمرة

تمر السنوات والعقود، وتبقى سيناء رمزا لكفاح المصريين، حربا وسلما، بجانب قدرتهم على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مع التمسك بخطة التنمية بشكل كبير، وقد جاءت كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسى، فى الذكرى ٤٣ لتحرير سيناء، برسائل واضحة للداخل والخارج، تاكيدا لموقف مصر الواضح تجاه امنها القومى والإصرار على استكمال حرب التنمية فى سيناء، والتى لا تقل اهمية عن حرب التحرير من المحتل، وحرب التطهير من الإرهاب، حيث إنهما لا تنفصلان عن بعضها.

ويحرص الرئيس دائما على التذكير بأن الثمن الذى دفعه المصريون فى سيناء غال وكبير، ليس من المال فقط، لكن من أرواح الشهداء، والجرحى والأبطال الذين ما زالوا يسهرون على أمن الوطن بكل شجاعة، وقال الرئيس إن سيناء مصرية وستظل مصرية، وليست مجالا لأى نوع من التلميح، كما أن مسؤولية مصر التاريخية تجاه القضية الفلسطينية مستمرة.

الرئيس تحدث عن حجم التحديات الموجودة الآن، وتمثلها الحرب على غزة، مع تمسك مصر بإنهاء هذه الحرب ورفضها التام بحسم لأى محاولات لتهجير الفلسطينيين من غزة أو غيرها، مع التمسك بحل الدولتين، وأن قيام الدولة الفلسطينية هو سبيل إقرار السلام، وأن نموذج السلام الذى صنعته مصر يقوم على توازن القوة.

سيناء بمصريتها حاضرة فى كلمات الرئيس السيسى، وتتمسك مصر بحل الدولتين، بموقف حاسم، حيث إن السلام القائم على القوة والردع هو السلام الحقيقى، ولهذا ضرب الرئيس السيسى المثل باتفاقية السلام المصرية مع إسرائيل، وتسعى مصر لإنهاء الحرب على غزة من خلال إبرام صفقة تبادل المحتجزين.

والواقع أن الدولة كانت بعيدة النظر عندما أصر الرئيس على بدء معركة التنمية، فى ظل مواجهة الإرهاب، وبينما تصدى أبطال القوات المسلحة والشرطة وأهالى سيناء للإرهاب، بدأت عملية التنمية ٢٠١٤، لبناء مجتمعات قابلة للتوسع والنمو، وبالفعل أقيمت مئات المشروعات التى تنوعت بين استصلاح ٥٠٠ الف فدان، وإقامة محطات لإعادة تنقية المياه لأهداف الزراعة، مع أنفاق ربطت سيناء بالوادى والدلتا، مع السعى لإعادة بناء مدن ومساكن ومشروعات لأهالى سيناء، وخلال العام الماضى تم افتتاح مدينة رفح الجديدة، واليوم يقام أولمبياد رياضى فى سيناء، تأكيدا على الاستقرار والأمن الذى تتمتع بهما.

ولا تقل معركة تنمية سيناء عن حروب تطهيرها من الاحتلال والإرهاب، حيث إن تحرير سيناء بالحرب والدبلوماسية يجعلها شاهدة على قوة مصر وشعبها، وصلابة قواتها المسلحة ومؤسساتها، لأن سيناء كانت دائما موضعا للاستهداف والعدوان، وعلى مدار السنوات الماضية، واجهت مصر اختبارا استهدف سيناء، وخاضت الدولة حربا، وقدم أبطال القوات المسلحة والشرطة حربا شرسة، هزموا فيها الإرهاب الذى بدا أنه جزء من مخططات التهجير التى تصدت لها مصر بحسم.

ولفت الرئيس إلى التطورات التى يشهدها الإقليم خلال الشهور الماضية، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والموقف المصرى الرافض لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء أو إلى أى مكان آخر، حفاظا على القضية الفلسطينية من التصفية، وحماية لأمن مصر القومى، مع سعى مصر لوقف إطلاق النار وإنفاذ المساعدات الإنسانية، ودفع جهود إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

تحديات مختلفة

جاءت الذكرى الـ٤٣ لتحرير سيناء وسط تحديات مختلفة بدرجات مع «٧ أكتوبر» ولم تتوقف، وتصدت مصر على مدى ١٧ شهرا لكل التحولات والتحديات التى أنتجتها الحرب وعلى رأسها محاولات تمرير تهجير سكان غزة وواجهت مصر كل هذا بوضوح وحسم وقدرات على الردع والتعامل مع تلميحات أو تهديدات، والواقع أن وصول مصر إلى هذه النقطة استلزم الكثير من التحركات طوال أكثر من عشر سنوات تصدت مصر خلالها لإرهاب فكك دولا من حولنا ، ويبدو الآن أنه كان جزءا من مخططات تمرير التهجير بانتزاع أراض من سيناء يتم عليها رفع العلم الأسود لكن القوات المسلحة المصرية تصدت للإرهاب منتبهة لهذه الأهداف وفوتت الفرصة، ومثلما عبر أبطالنا القناة وحطموا خط بارليف عام ١٩٧٣، فقد واجهوا الإرهاب وطورت قواتنا المسلحة من تكتيكات وطرق مواجهة هجمات الجرذان التى تختلف عن الجيوش النظامية.

واجهت سيناء طوال ٨ سنوات إرهابا أسود نجح فى تفكيك واختراق وتدمير دول من حولنا، وظلت سيناء البقعة الوحيدة التى لم ترفع فوقها راية سوداء، لنكتشف أن الإرهاب، وتنظيمات مثل «داعش» لم يكونا منفصلين عن مخططات إقليمية، أظهرتها الحرب الأخيرة فى غزة، خاصة أن «داعش» هو وبقية تنظيمات الإرهاب كانت جزءا من مخطط نشر الفوضى لخدمة مصالح أجهزة التمويل والتخطيط، بهدف تنفيذ مخططات التهجير، وخلال ٨٤ شهرا كانت القوات المسلحة تنفق مليار جنيه كل شهر، والمال هو أقل التضحيات لأن الأغلى هو الدم، ٣٢٧٧ شهيدا وأكثر من ١٦ ألف مصاب فى مواجهة الإرهاب من الجيش والشرطة وأهالى سيناء، أو هى بطولات وتضحيات لا يجب أن ننساها فى حروب التحرير والعبور، ومواجهة الإرهاب، الذى أصبح من الماضى.

ومثلما كانت الحرب من أجل تحرير سيناء، كذلك الحرب من أجل تطهيرها من الإرهاب، واجبا وطنيا مقدسا، فإن تنمية سيناء وتعميرها هو واجب وطنى مقدس أيضا، كما قال الرئيس عبدالفتاح السيسى فى العام الماضي، مؤكدا أن سيناء لهذا تشهد جهودا غير مسبوقة لتحقيق التنمية الشاملة فى الصحة والتعليم والبنية الأساسية وجميع مقومات العمران والصناعة والزراعة، فى «إطار مشروع قومى ضخم يستحق أن يقدم المصريون التضحيات اللازمة من أجل تنفيذه، حماية وصونا لأمن وسلامة الوطن كله» .

ظل حلم التنمية فى سيناء قائما، اعتمد عقودا على السياحة، والتى رغم أهميتها تمثل جزءا وتحتاج إلى أن تكون ضمن أجندة التنمية الأخرى، ويجانب السياحة تم إطلاق التنمية الشاملة منذ ٢٠١٤، بالأنفاق التى أنهت عزلة سيناء وربطتها أبديا بالوادى والدلتا، وشبكات أنفاق وطرق تحتضن مشروعات عملاقة وأراضى ومدنا، لتصبح معركة تنمية سيناء، بتكلفة تقترب من تريليون جنيه تضمنت استصلاح وزراعة أكثر من ٥٠٠ ألف فدان ومدارس، وطرقا، ووحدات صحية، ومحطات تحلية وتنقية وإعادة استخدام المياه، فى العام الماضى دخلت مدينة رفح الجديدة للخدمة وفى نفس الوقت تم تجهيز محطات القطار ليعبر القطار إلى سيناء لأول مرة منذ عقود.

تم استصلاح نحو نصف مليون فدان، مع محطات تنقية وإعادة استخدام المياه، ومحطات تحلية، تضع قاعدة لصناعة وزراعة، ومجتمعات سكنية قوية تستوعب أبناء سيناء وملايين المصريين، مع مشروعات ومناطق صناعية على خريطة الاستثمار الصناعى، ونصيب كبير من المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٥٥ كم٢، وتكلفة البنية التحتية والاستثمارات داخل المنطقة نحو ١٨ مليار دولار، وتوفر مشروعات المنطقة ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة.

رحلة التحرير

منذ نكسة يونيو ١٩٦٧ بدأت مصر في رسم معالم مشروع وطني شامل لاستعادة سيادتها على شبه جزيرة سيناء، بعيدًا عن إطار الحرب الفردية، بل كمسار تكاملي استثمر المقومات العسكرية والاستخباراتية والسياسية على امتداد أكثر من عقد من الزمن.

انطلقت أولى شرارات هذا المسار عقب إعلان حرب الاستنزاف في صيف ١٩٦٨، إذ أسهمت المناورات المتواصلة والقصف الاستراتيجي ضمن خطة استنزاف قدرات العدو في إعادة بناء الروح القتالية لدى الجيش المصري، التي شكلت نواة الانتصار الفعلي في السادس من أكتوبر ١٩٧٣. فبينما تحملت القوات المسلحة أعباء المعركة البرية وتمكنت من عبور خط بارليف، كان جهاز المخابرات يجمع المعلومات ويُدقق الخرائط ويوسّع شبكة المصادر لدعم الخطط العملياتية.

بعد انتصار أكتوبر، تحوّلت أفعال السلاح إلى فعاليات دبلوماسية وقانونية حاسمة. فتواترت جولات المفاوضات بدءًا من جنيف، مرورًا بحوارات القدس ومينا هاوس، وانتهاءً بمعاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، التي ضمنت إطارًا لاستعادة الأراضي وفق بنود ملزمة على الجانب الآخر. ولم يختتم هذا المسار إلا بعد استرداد طابا عبر حكم محكمة التحكيم الدولية عام ١٩٨٩، محققًا بذلك استرجاع آخر شبر من أرض سيناء إلى الحضن المصري.

لم تكن عملية تحرير سيناء ترفًا جغرافيًا أو رمزًا لحروب سابقة، بل تمثل مدرسة في توظيف قوة الدولة المركبة: قوة السلاح، وديناميكية الاستخبارات، ومهارة الدبلوماسية، إضافة إلى احترام مصر للقانون الدولي. وطوال تلك المراحل، حرص القادة – من الرئيس الراحل أنور السادات الذي وقف على منصات المفاوضات بقوة الإرادة والتخطيط الاستراتيجي، إلى الرئيس المكلف آنذاك حسني مبارك الذي أتقن إدارة ملف الانسحاب الإسرائيلي بدقة متناهية – على أن يبقى هدف استعادة السيادة الكاملة على الأرض هو الشغل الشاغل لكل جهاز حكومي.

ويوم ٢٥ أبريل، الاحتفال بذكراه الـ٤٣، لم يكن احتفالًا بروتوكوليًا فحسب، بل تجديدٌ لعهد الأمة بأبطالها ، إذ وضع رئيس الجمهورية إكليل ورود على ضريح الجندي المجهول في مدينة نصر، في لفتة استثنائية لم يعتدها التاريخ منذ تكليف وزير الدفاع بتلك المهمة، لتؤكد أن الرسائل الوطنية لا تنتهي بتغيير المناصب، بل تستمر بالعزيمة والإجلال لتضحيات الشهداء.

ولا تنتهي حكاية تحرير سيناء عند استرجاع ترابها، بل تمتد لتكون رمزًا للتماسك الوطني وصمود الأمة أمام كل ما يهدد كرامتها. فمن محاولات الاحتلال المباشر إلى عمليات التسلل الإرهابي، كلها جبهات واجهها المصريون بوعي عال وإيمان بحرمة الأرض. ذلك الوعي الذي تنامى منذ بُناء أوّل جيوش النظام المنظم في التاريخ المصري القديم، مرورًا بانتصارات أكتوبر المجيدة، ووصولًا إلى مواجهة التحديات الأمنية منذ عام ٢٠١١، حيث خاضت مصر معركة أمنية وسياسية واقتصادية متعددة الأبعاد.

منذ عام ٢٠١١، دخلت مصر في مرحلة جديدة من التحديات العسكرية والسياسية، حيث واجهت محاولات متواصلة للتشكيك في قوتها وأهميتها في المنطقة. ومع ذلك، أثبتت مصر عبر السنوات أنها قادرة على مواجهة هذه التحديات بثبات، بفضل قوة مؤسساتها العسكرية والدبلوماسية، التي كانت دائمًا في طليعة الدفاع عن مصالح الوطن وحماية حدوده.

إن استعادة سيناء لم تكن مكسبًا عابرًا، بل شهادة تاريخية على أن الدولة القوية تبقى عصيّة على الابتزاز والتشكيك، وأن الشعب الذي يدرك قيمته وحضارته لا يفرط في شبر من ترابه. ولطالما كان رفع العلم المصري فوق رفح وشرم الشيخ وطابا خير تعبير عن انتصار الإرادة الجمعية على كل محاولات التعدي والخداع.

في هذه الأيام نستذكر بعرفان دماء المجاهدين الذين بذلوا أرواحهم لاستعادة السيادة، ونعاهد الأجيال القادمة على الحفاظ على ما تحرّر، حتى يرث الله الأرض ومن عليها. فتظل سيناء، بجمالها وتضاريسها الاستراتيجية، عنوانًا للكرامة والعزة المصرية، وشاهدًا حيًّا على قدرة الأمة في استرجاع حقها وتأمين مستقبلها.

حرب التنمية

في الذكرى ٤٣ لتحرير سيناء ورفع علم مصر، تواصل الدولة بشكل مستمر حرب التنمية وتواجه تحديات متنوعة، بصبر وعمل وترفع لواء التنمية بخطوط خضراء، تحميها خطوط حمراء.

والآن تقف سيناء شامخة، تبعث برسالة قوية إلى العالم أجمع: أن الأرض التي طالما كانت مسرحًا للحروب وميدانًا للإرهاب، قد تحولت اليوم إلى أرض تعج بالحياة، تتنفس عملا وتنمية.

لم تكن السنوات الماضية سهلة على سيناء. فقد عانت، وتألمت، وشهدت صراعًا مريرًا مع قوى الشر، لكن إرادة الحياة كانت أقوى ، و ها هي سيناء اليوم تمضي بخطى واثقة على درب البناء، تمسح عن جبينها غبار الإرهاب، وترتدي ثوب الأمل المزهر بالمشروعات العملاقة والتنمية الشاملة.

في مشهد يبعث على الفخر، بدأ مشروع تسكين مدينة رفح الجديدة ، مدينة ولدت من رحم الألم لتكون عنوانًا للكرامة والحق. فوق الرمال التي لطالما شهدت نزيف المعاناة، شيّدت بيوت جميلة تحمل بين جدرانها قصص العودة والأمل.

في كل ركن من أركان رفح الجديدة، تنبض الأرواح بالحياة. أطفال يلهون في ساحات الألعاب، وأمهات يزرعن في الشرفات أزهار الحلم، وآباء يتطلعون إلى مستقبل بات أخيرًا في متناول أيديهم. لم تعد رفح مجرد اسم ارتبط بالمأسي، بل أصبحت رمزًا للانتصار على الإرهاب.

ومن رفح الجديدة، تمتد الشرايين الحيوية إلى بقية سيناء ، طرق جديدة تشق الصحاري، تربط المدن بالقرى، وتختصر المسافات بين الحلم والحقيقة. ها هي قضبان السكك الحديدية تصل مجددا إلى شمال سيناء، تحفر في الذاكرة لحظات تاريخية لا تُنسى.

هناك أيضا أنفاق تحت قناة السويس، جميعها تصنع معجزة اتصال سيناء بباقي جسد الوطن، بينما وسط سيناء، حيث كانت الصحراء ترتمي على امتداد الأفق بلا نهاية، تغير المشهد جذريًا. بُنيت تجمعات تنموية متكاملة، مخصصة لجذب السكان إلى هذه الرقعة البكر من الوطن.

كل تجمع سكني هو بذرة حياة: منازل حديثة، أراض زراعية خصبة، مدارس، مساجد، ساحات رياضية، وأسواق نابضة. الأسر التي انتقلت إلى هذه التجمعات لم تحصل فقط على بيت، بل على حياة كاملة جديدة، تملؤها الكرامة والعمل.

كان الهدف طموحًا: توطين ٣,٥ مليون نسمة في سيناء، خلق مجتمعات جديدة تنبض بالنشاط، وتعيد رسم الخريطة السكانية للوطن، وتحمي الحدود الشرقية لمصر بالإنماء لا بالسلاح فقط.

وفي القرى التي عانت طويلا من ويلات الحرب والإرهاب، اندلعت ثورة من نوع آخر: ثورة زراعية بيضاء. الحقول التي كانت يومًا صامتة باتت اليوم تغني بالأخضر. القمح، الزيتون، الفواكه والخضروات تملأ الأراضي، وتحيل القرى إلى جنات خضراء.

عبر مشروعات كبرى مثل محطة معالجة مياه بحر البقر، أضيفت مئات الآلاف من الأفدنة إلى الرقعة الزراعية. وتمتد ترعة السلام، شريان ماء الحياة، لتسقي عطش الأرض، حاملة معها وعدًا بمستقبل زراعي مشرق لسيناء.

على شاطئ العريش، حيث الرمال البيضاء تعانق أمواج البحر الهادئة، تنشط جهود تطوير كبرى لاستثمار هذا الكنز الطبيعي. تجري تجهيزات شاملة لتحويل الشاطئ إلى مقصد سياحي عالمي، يتكامل مع روح النهضة التي تعم أرجاء سيناء.

وفي تصريحات له أكد اللواء دكتور خالد مجاور، محافظ شمال سيناء، أن تنمية سيناء أصبحت أولوية قصوى للدولة المصرية، تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي ، مضيفا أن الدولة في عهد الرئيس السيسي تضخ مليارات الجنيهات لتنفيذ مشروعات تنموية كبرى، تربط سيناء بباقي محافظات الجمهورية عبر شبكة أنفاق ومحاور طرق عملاقة، وتوفر بنية تحتية حديثة غير مسبوقة."

ورداً على الشائعات المغرضة حول إنشاء مدينة رفح الجديدة لاستيعاب الفلسطينيين المهجرين، قال المحافظ بحسم: "رفح الجديدة للمصريين فقط.. كل ما يثار شائعات لا أساس لها. هدفنا هو إعادة تسكين أهالي رفح والشيخ زويد الذين عانوا من ويلات الإرهاب، وإعادتهم إلى حياة كريمة وسط مجتمعات حضرية متكاملة."

وفيما يتعلق بالأزمة الفلسطينية، أكد المحافظ أن سيناء، بما تمتلكه من إمكانيات لوجستية كبري، تلعب دورًا محوريًا في خطة إعادة إعمار غزة، بالتنسيق مع الدولة المركزية، دون المساس بثوابت مصر الوطنية بعدم تهجير الفلسطينيين.

معركة تنمية سيناء لا تقل عن حروب تطهيرها من الاحتلال والإرهاب .. و تحرير سيناء بالحرب والدبلوماسية يجعلها شاهدة على قوة مصر وشعبها وصلابة قواتها المسلحة ومؤسساتها